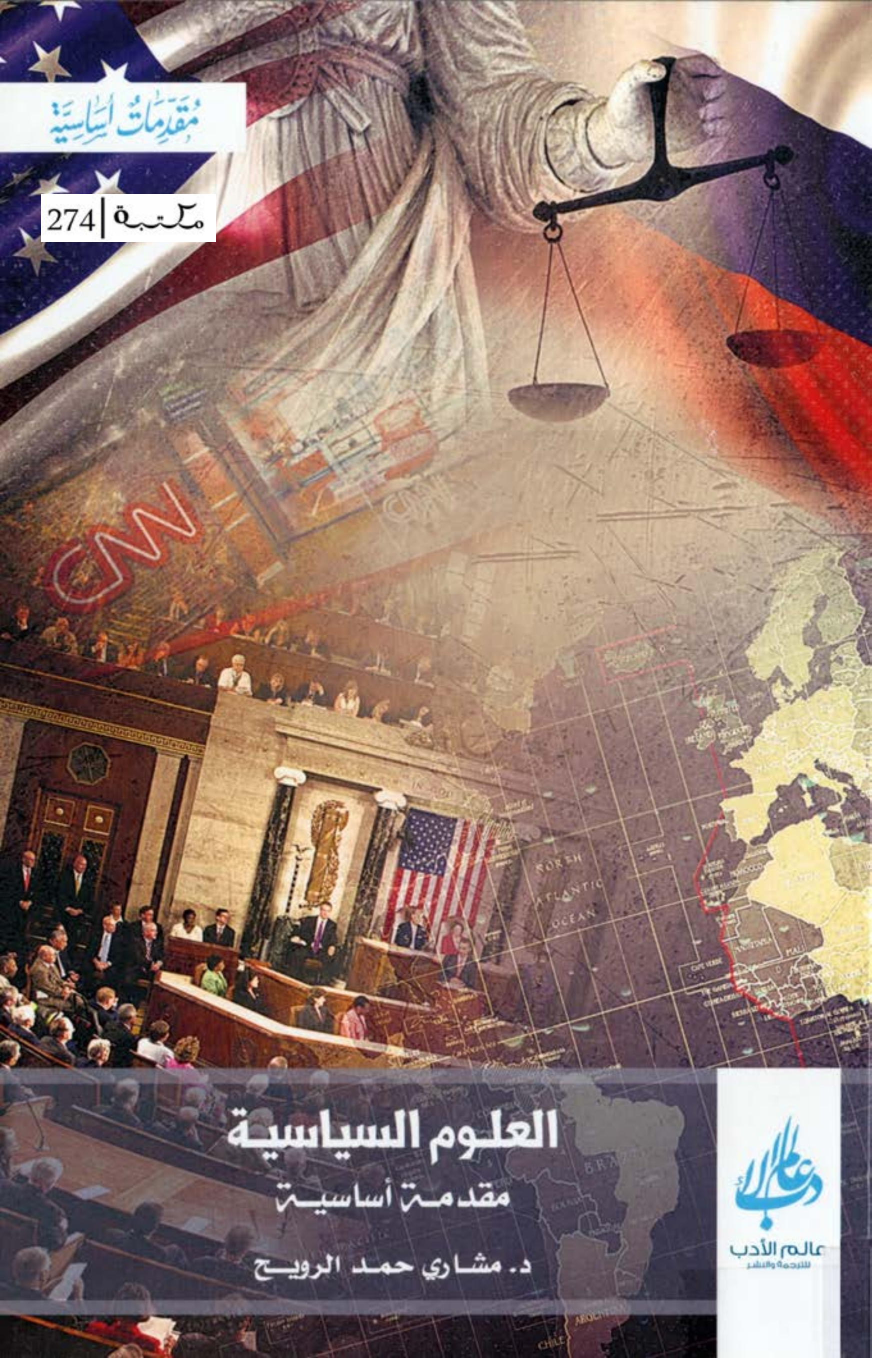


مُقدِماتٌ أساسيَّة
مكتبة 274
العلوم السياسية
مقدمة أساسية
د. مشاري حمد الرويح
عالم الأدب
للترجمة والنشر

العلوم السياسية

مقدمة أساسية





العلوم السياسية

مقدمة أساسية

د. مشاري حمد الرويح







الكتـــــــاب: العلوم السياسية.. مقدمة أساسية
المؤلـــــــف: د. مشاري حمد الرويح

عدد الصفحات: ٢١٦ صفحة
سنة الطباعـة: ٢٠١٨م
بلـد الطباعـة: بيروت/ لبنان
الطبعــــــة: الأولى

عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع
مؤسسة عربية تعتني بنشر النصوص المترجمة والعربيا
في مجالات الثقافة العامة والأدب والعلوم الإنسانية



الهاتف: 00201099938159
البريد الإلكتروني: info@aalamaladab.com
الموقع: www.aalamaladab.com
القاهرة - جمهورية مصر العربية



Title: Political Science.. A Basic Introduction
Editor: Meshari Al-Ruwaih

Pages: 216
Year: 2018
Printerd in: Beirut, Lebanon
Edition: 1

الفهرسة أثناء النشر - إعداد إدارة الشئون الفنية / دار الكتب المصرية،

الرويح، مشاري حمد
العلوم السياسية/ تأليف: د. مشاري حمد الرويح.
القاهرة، عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع، ٢٠١٧م
٢١٦ ص، ١٤,٥×٢١,٥ سم.
رقم الإيداع: ٢٠١٧/١٧٠٦٤

ISBN: 978-977-6539-52-5





المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

مُقدِّمة

قد يكون الدور الذي قُمْت به وأنت تشتري هذا الكتاب هو دور (مستهلك)، والذي دخلت من خلاله في علاقة مع شخص يقوم بدور آخر وهو (بائع). بمجرد أن تدير ظهرك متجهًا إلىٰ سيارتك، أو باحثًا عن وسيلة مواصلات عامة؛ فإنَّك تخرج من هذا الدور؛ لتملأ دورا اجتماعيا آخر بحسب جدولك اليومي، فإن اشتمل هذا الجدول علىٰ غداء مع الأصدقاء؛ فإنَّك تدخل في إطار الصداقة الاجتماعي الذي يحوي دورا آخر (صديق)، أو قد تعودِ إلىٰ عملك لتقوم بأدوار اجتماعية أخرىٰ (كموظف) مثلًا، أو (مهندس). لكل من تلك الأدوار إطار اجتماعي يحكمها يتضمن مجموعة من القيم، والقوانين، والإجراءات التي ترشدك لكيفية القيام بهذا الدور: ما حقوقك كمستهلك؟ ما أهدافك المهنية كمهندس؟ ما السلوك المتوقع منك كصديق؟ إلا أنَّ جميع

تلك الأدوار مؤقتة، بمعنىٰ أنَّك تدخل وتخرج من أطرها الحاكمة بحسب جدولك اليومي؛ إلَّا أنَّ هناك دورًا آخر لا يكاد يفارقك، لا ينفك عنك، ولا تنفك عنه، إطاره الحاكم في كل مكان: دور (المواطن). فأنت عندما تقوم بدور المهندس؛ فأنت (مهندس مواطن)، دور (المستهلك)؛ فأنت (مستهلك مواطن)، بل حتىٰ تلك الأدوار الأكثر حميمية وفطرية كصديق أيضًا، ليست بمنأىٰ عن الاشتباك؛ بل الخضوع للدور الأكبر؛ لتكون (صديقًا مواطنًا). قد تنتهي من قراءة هذا الكتاب، وتشعر بأنَّه ليس له علاقة بعنوانه الرئيس، وأنَّك تعرضت لحالة غش تجاري، وترغب في تقديم شكوىٰ ضد المكتبة، أو الناشر، أو المؤلف، الأمر الذي لا أتمناه بالطبع! لكن إن قررت ذلك؛ سنذهب معًا إلىٰ (إدارة حماية المستهلك)، سنذهب للدولة التي ننتمي لها كمواطنين! تذكرْ من أعطاك رخصة ممارسة الهندسة؟ بل أين درست الهندسة؟ في جامعة حكومية؟ أم جامعة خاصة مرخصة من الدولة؟ أم درست في الخارج مستفيدًا، كمواطن، من اتفاقية بين وزارتي التعليم العالي في دولتك والدولة المستضيفة؟ أنت مهندس؛ لأنَّك مواطن! حتىٰ مع صديقك الذي قد تستاء من وضع علاقتك معه تحت أي إطار مؤسسي أو قانوني، أنا أيضًا أشاركك هذا الشعور؛ لذلك قد نضع المواطنة هنا كشرط سلبي، أي: إنَّه دائمًا موجود لكن غير مفعل!

نحن لا نُولَد مواطنين، لكن ما بين لحظة الولادة ولحظة تسجيل الولادة وربطك بحبل المواطنة بالدولة، فترة قصيرة من الحرية، لا نتذكرها، أو نتذكر الاستمتاع بها. قد ترىٰ الدولة شرًّا لا بُدَّ من التعامل معه، وقد تراها أُمًّا حنونًا تحملك من غرفة الولادة إلىٰ قبرك، (بالمناسبة أنت تحتاج أيضًا إلىٰ ترخيص من الدولة لتُدفن). في كل الأحوال -إذن- يجب أن تتعامل مع الدولة، فكل القيم المادية والمعنوية التي ستحتاج إليها أو ستتوق لها توزعها الدولة، أو يمر توزيعها عبر الدولة. وما دمت مواطنا؛ فأنت مرتبط بعلاقة قانونية من الحقوق والواجبات مع الدولة، تسمح لك بأن تستفيد من شبكة توزيع القيم المادية والمعنوية تلك. الأمر ليس بهذه السهولة، فقد تفوق الواجباتُ الحقوقَ، فأنت مدعوٌّ للتقيد بقوانين التوزيع، بل الدفاع عن القيم المعنوية والمادية للدولة، والموت في سبيلها إن تطلب الأمر. حتىٰ في جانب الحقوق التي قد تبدو أكثر قبولًا وإغراءً، أيضًا الأمر أكثر تعقيدًا ممَّا يبدو، فوجودك في شبكة توزيع القيم المادية والمعنوية لا يعني أنَّك ستستفيد منها، أو علىٰ الأقل، أنَّك ستحصل علىٰ ما تحتاجه أو تتمناه أو تستحقه؛ بل قد ترىٰ بعينيك من لا يستحق، يحصل علىٰ الكثير، ومن يستحق يحصل علىٰ القليل. قد يتملكك الغضب وتصرخ بعدد من الأسئلة المتلاحقة: (من يحصل علىٰ ماذا؟ متىٰ؟ وكيف؟)، بصوت أكثر هدوءًا استخدم عالِمُ السياسة

هارولد لوسيل تلك الكلمات ليصيغ تعريفه للسياسة: (من يحصل علىٰ ماذا؟ متىٰ؟ وكيف؟)[1]، علىٰ الرغم من كون تلك الأسئلة أبدية؛ فإنَّ إجاباتها تختلف باختلاف الإطار السياسي الذي يقدم تلك الإجابات، فالإجابات التي قد تحصل عليها كعضو في قبيلة، طائفة دينية، أو إمبراطورية تختلف عن الإجابات التي تحصل عليها كعضو في مجتمع سياسي حديثٍ، أي: كمواطن في دولة حديثة، وهي الإطار السياسي، أو الكيان السياسي الوحيد، علىٰ الأقل نظريًّا في العالم الحديث. تلك المحاولات جميعًا تشترك في التوجه إلىٰ السلطة بوصفها من يدير شبكة توزيع القيم المادية والمعنوية. عند الاقتراب من السلطة قد تحتاج لتخفض صوتك قليلًا، أو ترفعه، الأمر يعود لك وإلىٰ أين تعيش، إن اخترت الاستمرار في نبرتك الاعتراضية ومحاولة فهم الإطار القانوني والسياسي الذي يحدد حصولك، أو عدم حصولك، علىٰ ما تعتقد أنك تستحقه، قد تتفوَّه بمجموعة أخرىٰ من الأسئلة: من يحكمنا؟ لماذا يحكمنا؟ كيف يحكمنا؟

هنا أنت لا تطلب توضيحًا للعمليات والتفاعلات السياسية (اليومية) فقط؛ بل أيضًا توضيح لطبيعة النظام السياسي المستقر الذي تتم فيه تلك العمليات. هل من يحتل السلطة في دولتك

---

(1) Lasswell, Harold, *Politics: who Gets What, When, and How (New York: McGraw-Hill, 1936).*

رئيس منتخب؟ أسرة حاكمة؟ مجموعة من رجال الدين؟ لماذا يحكموننا؟ أو ما التبريرات التي يقدمونها للوصول للسلطة؛ بل والاستقرار بها؟ هل لأنَّهم حصلوا علىٰ أكثر من ثلثي الأصوات في انتخابات رئاسية؟ أم لأسباب تاريخية وارتباطات قبلية؟ أو أنَّهم من اختيار الرب؟ أم ببساطة لأنَّهم الأقوىٰ؟

كيف يحكموننا؟ هل هناك قيود علىٰ السلطة؟ ما تلك القيود وما مصدرها؟ هل السلطة مقسمة بين عدد من المؤسسات أم مركزة في شخص واحد؟ هل يحق لك المشاركة في صنع القرار والسياسات؟ علىٰ الأقل هل يحق لك محاسبة ومساءلة السلطة خاصة عندما تشعر بالتعدي علىٰ حقوقك كمواطن؟ هل تخفض صوتك أم ترفعه؟

لحسن الحظ هناك طريقة علمية للإجابة عن تلك الأسئلة؛ ألا وهي: العلوم السياسية الحديثة، والتي تسعىٰ إلىٰ تقديم إجابات حول تلك الأسئلة في إطار المواطنة في الدولة الحديثة. هنا يجب أن نأخذ في الاعتبار أنَّه مثلما تُقدِّم الدولة الحديثة شكلًا من أشكال السلطة الممكنة، فإنَّ العلوم السياسية الحديثة كذلك تعتمد علىٰ تعريف معين للعلوم. أي: إنَّ هناك فرقا بين (دراسة السياسة)، وبين (العلوم السياسية الحديثة)، أو بمعنىٰ أدق: فإنَّ الثاني أحد أشكال الأول، فالعلوم السياسية الحديثة مشروع معرفي غربي حداثي لا يقدم حقائق مطلقة حول طبيعة السلطة ودورها، وإن كان يقدم كذلك في مختلف جامعات

العالم، أو أغلبها. علىٰ سبيل المثال: دخل تخصص العلوم السياسية المنطقة العربية والإسلامية لأول مرة في عام (١٩٣٧م) من خلال جامعة القاهرة[١]، فكر كيف كانت تدرس السياسة قبل هذا التاريخ ليس في المنطقة العربية والإسلامية فقط؛ بل كيف كانت تدرس في الصين؟ الهند؟ الإكوادور؟ قبل تبنيها لمناهج دراسة وبحث العلوم السياسية الحديثة؟

قد تتساءل ما الرؤىٰ والأخلاقيات والالتزامات السياسية المتبادلة التي تم التضحية بدراستها في تلك المجتمعات واستُبدالَ بها مناهجُ دراسة العلوم السياسية الحديثة؟ مع ذلك قد يبدو الأمر منطقيا، فجميع تلك المجتمعات تحولت إلىٰ مجتمعات سياسية حديثة.

هذا لا يمنع أنَّ أحد مهام هذا العلم هو سرْد تاريخ الأفكار السياسية وكيف وصلنا إلىٰ هنا؟ تاريخ لا تتوقع أن يذكر فيه أجدادك، أو يفوح منه عبق مدينتك، أو تتردد فيه أساطيرك الوطنية، فمع كامل الاحترام، هم لم يشاركوا في هذا التطور. القصة قصة معاناة البشرية وسعْيها نحو الحرية والتقدم في مواجهة الاستبداد والسلطة الرجعية، المسرح هو الغرب، أو أوروبا بشكل أدق، أو هكذا يرىٰ من يكتب تاريخ الفكر السياسي، والذي يعتبر فصلا ثابتا في جميع كتب المقدمات والمداخل الأساسية لعلم

---

(١) محمد أحمد علي المفتي، «تطور تدريس علم السياسة في جامعة الملك سعود»، مركز البحوث والدراسات، جامعة الملك سعود، (ص/٣).

السياسة، كذلك سيتبع هذا الكتاب بشكل أو بآخر هذا التقليد؛ لكنه قد يحسب لي أنّي حذرتك من البداية.

مع تلك المكانة الكونية التي يحظىٰ بها، سواء موضوع الدراسة (السلطة والمواطنة في الدولة الحديثة)، أو طبيعة الدراسة (العلوم السياسية الحديثة) يبقىٰ هناك هامش من الاختلافات خاصة في موضوع الدراسة، يسمح بدراسة مقارنة بين النظم السياسية المختلفة، سواء أكان هذا الاختلاف إجرائيًّا (ديموقراطيًّا رئاسيًّا، أم ديموقراطيًّا برلمانيًّا)، أم أيديولوجيًّا فكريًّا (ليبراليًّا، رأسماليًّا، اشتراكيًّا، ملكيٍّ ... إلخ) يطلق علىٰ هذا الحقل الدراسي في العلوم السياسية: النظم السياسية والسياسة المقارنة، وهو الحقل الذي يهتم بدراسة النظم السياسية والمقارنة بين دساتيرها ووظائف الدولة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها.

تهتم أيضًا العلوم السياسية بدراسة العلاقات المحيطة بالسلطة والمؤسسات والجهات المؤثرة في عمل السلطة، ومن أهمها: الأحزاب السياسية، الرأي العام، مجموعات المصالح، ومؤسسات المجتمع المدني، وهو الحقل الدراسي الثالث للعلوم السياسية، والذي يمكن تلخيصه في القنوات والجهات المتاحة للتأثير علىٰ السلطة وسياساتها، بل وتبوئها إن شئت وسمح لك هيكل النظام السياسي باشتماله علىٰ طريق واضح للوصول للسلطة من خلال العضوية في أحد الأحزاب، ومن ثَمَّ قيادتها مثلًا.

من أكثر الحقول الدراسية جدلًا في العلوم السياسية الحديثة هو: (العلاقات الدولية)، حيث يتمثل هذا الجدل حول ما إذا كانت دراسة العلاقات الدولية حقلا فرعيا عن العلوم السياسية، أم تخصصا مستقلا بذاته له موضوع دراسة ومناهج بحث مستقلة عن دائرة السلطة الوطنية. بالطبع هناك صراع أكاديمي ومعرفي مستمر حول هذا الجدل، ومن ثم يمكن القول: إنَّه أخذ بُعدًا جغرافيًّا؛ لذلك إذا بحثت عن دراسة العلاقات الدولية في الجامعات الأمريكية؛ فغالبًا ستجدها -كتخصص دقيق- داخل برامج العلوم السياسية وأقسامها، بينما في الجامعات الأوروبية تتمتع دراسة العلاقات الدولية بأقسام أكاديمية مستقلة.

إذن تمثل تلك الحقول الفرعية المسارات الرئيسة لدراسة السياسة، والتي تغطي مواضيع السلطة السياسية: الظاهرة الأساسية لدراسة السياسة، بالإضافة إلىٰ علاقات تلك السلطة وتأثيرها وتأثرها بما يحيط بها من كيانات أخرىٰ داخلية وخارجية.

* كيف ندرس السياسية بشكل (علمي):

تأخذنا علاقات التأثير والتأثر تلك إلىٰ التساؤل حول مناهج العلوم السياسية الحديثة وأساليبها في الكشف عن تلك العلاقات وتوصيفها وتفسيرها، ونتائجها السياسية. هنا أيضًا: لا تتوقع نتائج تتضمن رؤىٰ غنية، أو معاني عميقة، علىٰ الأقل ليس من التيار السائد في تلك العلوم، فما زال قانون التنظير والبحث يدور

حول معيار: «البحث عن أشياء قليلة تفسر أشياء كثيرة». بمعنىٰ أنَّه كلَّما كانت النظرية المستخدمة تتضمن عددا أقل من المفاهيم والعوامل، وفي الوقت نفسه تقدم استنتاجات يمكن تعميمها وتطبيقها علىٰ حالات كثيرة زادت القيمة العلمية للنظرية. أي: أن -وباستخدام أحد المصطلحات المصرية العامية المشهورة- (الهَرْيَ) يعتبر أحد آفات التنظير، والتي تتجنبها العلوم السياسية الحديثة.

يرجع ذلك إلىٰ حالة تقترب من الهوس في العلوم الاجتماعية الحديثة، بما فيها العلوم السياسية لمحاكاة مناهج البحث في العلوم الطبيعية، يعود ذلك إلىٰ النصف الأول من القرن العشرين عندما كانت العلوم الطبيعية وأقسامها الأكاديمية في الجامعات الغربية في تقدم وازدهار من خلال نتائج برامجها البحثية ذات القيمة العلمية والتطبيقية، في حين كانت تمر العلوم الاجتماعية بحالة من الركود من خلال عدم تقديم نتائج مثيرة للاهتمام، أو حتىٰ ذات علاقة بمشاكل الواقع السياسي. في الجامعات الغربية هذا ينعكس بشكل مباشر وتلقائي علىٰ مصادر التمويل الحكومية لتلك الأقسام. كان الحل كما ذكرنا محاولة محاكاة نموذج العلوم الطبيعية ودراسة عالم البشر كما ندرس العالم الطبيعي؛ ومن تم لم يتم تبني طرق بحث العلوم الطبيعية وأساليبها فحسب؛ بل فلسفتها العلمية كذلك، والتي تسمىٰ بالوضعية. بالطبع المقام هنا لا يسمح بالدخول في قضايا فلسفة

العلم، مع ذلك ربما لا يكون هناك حاجة للفلسفة لقبول حقيقة أنَّ العالم الاجتماعي يختلف عن العالم الطبيعي، وأن طرق اكتساب المعرفة حول كل منهما، يتوقع أن تكون مختلفة أيضًا. علىٰ سبيل المثال تمثل التجارب المختبرية أحد أهم أساليب البحث في العلوم الطبيعية، فالكشف عن مدىٰ تأثير عامل معين علىٰ المادة محل الدراسة، تحتاج إلىٰ عزل هذه المادة عن أي تأثيرات أخرىٰ في بيئة مختبرية يمكن التحكم بها، باستثناء باحثي علم النفس لا يمثل هذا الإجراء البحثي أحد الاختيارات المتاحة لباحثي العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية. تخيل مثلًا أنَّك ترغب في الكشف عن أثر أحد المتغيرات الدولية علىٰ السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي دونالد ترمب، في هذه الحالة ستحتاج إلىٰ عزل ترمب في بيئة مختبرية، وهو أمر مستحيل مع الاعتراف بأنَّها ستكون تجربة مثيرة للاهتمام بلا شك.

مع ذلك لباحثي العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية طرقهم لتعويض تلك الاختيارات غير المتاحة، أهم هذه الطرق هي التحليل الإحصائي والذي من خلال مساعدة بعض البرامج كـ (SPSS) مثلًا يحاكي منطق التجربة المختبرية من خلال تحريك العامل المراد كشف تأثيره مع تثبيت باقي العوامل الأخرىٰ. في هذا الإطار يقوم باحث العلوم السياسية بجمع بيانات يمكن مشاهدتها (رصدها) حول الظاهرة محل الاهتمام. علىٰ أن تقود عملية جمع القدر الكافي من البيانات إلىٰ التعرف إلىٰ أنماط ثابتة

تربط بين الظاهرة المراد تفسيرها وأسبابها، عند اختبار ثبات تلك العلاقة النمطية يمكن استقراء قوانين عامة وصوْغها بصيغة: كلما وجد (أ) أعقبه (ب)، أو كلما زاد مستوىٰ (أ) زاد مستوىٰ (ب)، أو بالعكس. في مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية يشار إلىٰ هذا الأسلوب بالأسلوب الاستقرائي ومنهج البحث هو المنهج الكمي.

لاحظ هنا أنَّ محل البحث يجب أن يكون ظاهرة، وليس حدثا عابرا. علىٰ سبيل المثال قد يدخل المنطقة التي تسكن فيها عدد من الأفراد يلبسون بنطلونات خضراء وقمصان حمراء، بالطبع هذا حدث غريب، خاصة إذا كنت تعيش في منطقة (عادية)، لكنَّه حدث لا يصلح موضوعًا للدراسة العلمية. الآن تخيل أنَّ كل يوم اثنين من كل أسبوع الساعة السابعة مساءً يدخل عدد من الأفراد يلبسون بنطلونات خضراء وقمصانا حمراء. هنا لديك ظاهرة يمثل تفسيرها، مشكلة بحثية. طبقًا للمنهج الاستقرائي الكمي؛ فإنَّ الطريق لحل تلك المشكلة البحثية هو جمع بيانات حول تلك الظاهرة، والعوامل التي يعتقد أنَّ لها علاقة بها، ومن ثَمَّ؛ فالتعامل إحصائيًّا مع تلك العوامل لاكتشاف أي من تلك العوامل المسؤول عنها سببيًّا بشكل مباشر. المهم أنْ تقدم النتيجة بشكل قانون عام يمكن تعميمه علىٰ أي مجموعة من الأفراد يلبسون بنطلونات خضراء وقمصانا حمراء يدخلون أي منطقة يوم الاثنين الساعة السابعة مساءً.

ربما لا تكون أنت من قمت بتفسير ظاهرة الألوان الغريبة تلك، ولكنَّك تعمل علىٰ حالة مشابهة. هنا لا يتعين عليك البداية من الصفر ببساطة؛ لأنَّ هناك نظرية تفسر تلك الظاهرة الآن، كل ما عليك هو تطبيقها علىٰ الحالة محل البحث. في هذه الحالة؛ فإنَّك تستدل علىٰ نتائج بحثك من خلال قوانين عامة ونظرية مثبتة ومعترف بها علميًا. هنا يوصف أسلوبك البحثي بأنَّه استدلالي كمِّي.

لنذهب إلىٰ مشكلة بحثية أقرب إلىٰ قضايا العلوم السياسية كأسباب الصراع أو السلام في العلاقات بين الدول. بالطبع هناك محاولات وإسهامات كثيرة لعدد من الباحثين لتفسير أسباب الصراع، أحدها هو نظرية السلام الديموقراطي والتي يمكن اختصارها في العبارة التالية: «الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها». من طور تلك النظرية قام بجمع بيانات حول الصراعات بين الدول وبيانات حول العوامل ذات العلاقة كطبيعة النظم السياسية للدول وسماتها التي تمثل أطراف الصراع حتىٰ اكتشف نمطا ثابتا أو علاقة ثابتة بين مستوىٰ الديمقراطية في إقليم ما وبين حدوث الصراعات في هذا الإقليم، ومن ثَمَّ قام باختبارات إضافية في أقاليم أخرىٰ من العالم لإثبات العلاقة وصوْغها في قانون عام. السؤال هو كيف أمكن قياس تلك العلاقة؟ كيف يمكن ملاحظة مستوىٰ الديمقراطية ورصدها، ومستويات الصراع؟، يتم ذلك من خلال تحويل تلك المفاهيم إلىٰ عوامل يعبر عنها

بمؤشرات رقمية، ولتكن مثلًا الدولة الأكثر ديمقراطية (١٠)، والدولة الأقل ديموقراطية (١)، من هنا يمكن قياس مستوىٰ الديمقراطية والتعامل معه كميًّا، وكذلك الصراعات التي يظهر قياسها مباشرة أيضًا.

أما غير المتخصصين فعادة ما يبدو هذا الأسلوب (العلمي) غير محبب إليهم في دراسة السياسة؛ بل قد يكون سببا في تثبيط عزيمة من يريد التخصص في دراسة السياسة، فنحن خاصة في هذا الجزء من العالم نفضل التعامل مع المفاهيم كأطر غنية بالمعاني والأفكار والتقييمات الأخلاقية؛ بل حتىٰ بالمشاعر عند البعض، فنحن لا نفضل التعامل مع الديموقراطية بوصفها مفهومًا إجرائيًّا يتم استخراج مؤشرات رقمية منه؛ بل خبرة إنسانية جماعية بما تحمله من معاني للمجتمع محل النظر. هناك من ينتمون للعلوم السياسية والذين ما زالوا يروْن العالم من خلال عيون الفاعلين السياسيين والاجتماعيين وقلوبهم معتمدين علىٰ الفلسفة والتاريخ، هؤلاء هم التقليديون، تجدهم علىٰ هامش التخصص. منهم سلالة جديدة تسعىٰ للأهداف البحثية نفسها؛ إلَّا أنَّهم طوروا من أدواتهم البحثية مستخدمين المقابلات الشخصية والمعايشة وأدوات بحثية كيفية أخرىٰ، أيضًا هؤلاء تجدهم علىٰ هامش التخصص.

* خطة الكتاب:

أحد أهداف هذه المقدمة هو إيصال الشعور للقارئ بأنَّ هذا الكتاب لا يقدم مدخلا تقليديا تمامًا للعلوم السياسية، فالهدف من هذا الكتاب ليس تقديم صورة تفصيلية، حتىٰ وإن كانت مبدئية، حول المؤسسات والتفاعلات السياسية المحيطة بالسلطة كما تفعل المداخل الأكثر تقليدية للعلوم السياسية؛ بل الهدف من هذا الكتاب -كما يرجو الكاتب- أن يقدم وعاءً فكريًّا مبسطًا يستطيع من خلاله القارئ البدء في دراسة أكثر تفصيلًا للعلوم السياسية ومواضيعها المختلفة؛ لذلك لا أنصح بالتعامل مع هذا الكتاب على أنه بديلٌ لكتب مداخل العلوم السياسية الأخرىٰ، من ناحية أخرىٰ: أنصح بقراءة هذا الكتاب قبل قراءة تلك المداخل التقليدية وأثناءها، بل بعدها؛ لتعظُم الاستفادة المرجوَّة من الجمع بين التفصيل الذي تعتمده المداخل التقليدية من جهة، وبين التأمل، والتعليق، والنقد، والتحيزات، وأحيانًا، السخرية التي لم أبذل مجهودًا كبيرًا في إخفائها خلال كتابة هذا الكتاب.

هذا لا يعني أنَّ القارئ لن يجد الكثير من التفصيل والدقة في التعامل مع الكثير من مواضيع الكتاب؛ إلَّا أنَّه عندما تكون هناك حاجة للتحول للتجريد والأطر الكبرىٰ المتجاوزة للمجال السياسي، أو الحاجة لأخذ موقف قِيَمِي واضح، أو الربط بتجارب شخصية أو تفاصيل يومية؛ فإنَّ هذا الكتاب يقوم بذلك. في هذا الإطار يقدم الفصل الأول رؤية مختصرة حول تطور الفكر

السياسي مع التركيز علىٰ الأسس الغربية لهذا الفكر؛ ومن ثَمَّ: يقدم الكتاب أغلب الفصول التقليدية في كتب المداخل السياسية بالترتيب التالي: فصل حول الدولة، ومن ثَمَّ فصل حول السلطات العامة والنظم السياسية، مرورًا بفصل الأحزاب السياسية ومجموعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني، في حين يناقش الفصل قبل الأخير الثقافة السياسية، والإعلام، والرأي العام، قبل أن يختم الكتاب بفصل حول السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

أتمنىٰ من القارئ ألَّا يتعامل مع تلك الفصول كوحدات منفصلة، أو حتىٰ مرتبطة عضويًّا، بل أن يبحث عن حجة رئيسة عبر الكتاب، والتي لا أعتقد أنَّها تحتاج إلىٰ جهد كبير للكشف عنها، بل قد يكون بعض القراء قد بدأوا بالفعل بالتقاط خيوطها من هذه المقدمة البسيطة، لمن لم يدركها بعدُ قد تفيد الإشارة إلىٰ الربط علىٰ وجه الخصوص بين فصلي تاريخ الفكر السياسي، والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، بالطبع مع عدم إهمال باقي الفصول. بمناسبة الحديث عن فصل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية أتمنىٰ من القارئ أيضًا الصبر علىٰ هذا الفصل حتىٰ الوصول لنهايته بوصفه أصعب الفصول والذي آثرت استخدامه لتقديم مقدمة نظرية للعلاقات الدولية قد يراها البعض (جافة) إلىٰ حدٍّ ما؛ إلَّا أنَّني أعتقد أنَّها الأسلوب الأفضل لرواية ذلك الجزء من القصة.

تاريخ الفكر السياسي
(أو السعي للسعادة)

لكل قصة أبطالها، حولهم تتمحور الأحداث الكبرىٰ والتغيرات الجوهرية. قد يظهر ذلك في (القصص السياسية) أكثر من غيرها. القصة السياسية الغربية هي قصة نضال ومواجهة السلطة المستبدة عبر التاريخ، وانتزاع الأفراد حقوقهم وحرياتهم من تلك السلطة. عندما نتحدث عن التاريخ السياسي؛ فإنَّ هذا التاريخ يتمحور حول شخصيات سياسية مؤثرة كشارلمان باعث الإمبراطورية الرومانية في القرن الثامن، أو الجموع الفرنسية التي خرجت لتواجه السلطة الملكية في نهاية القرن الثامن عشر، أو حتىٰ وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في بدايات القرن العشرين، عندما نتحدث عن تاريخ الفكر السياسي؛ فإنَّ أبطال القصة مفكرون وليسوا سياسيين، هؤلاء الذين قدموا إجابات مؤثرة لأسئلة أبدية في أوقات محورية من التاريخ

السياسي، هذا لا يعني أنَّ تأثيرهم كان فوريًّا وتلقائيًا، بل إنَّ الكثير منهم لم يُعرَفْ ويعترف ببطولاته إلَّا بعد مماته بعقود أو حتىٰ قرون، وهناك من كان نجما في عصره تلهث وراء أفكاره مطابع ومكتبات قارة بأكملها.

إذن في هذا الفصل سنقوم بمتابعة تلك الأفكار التي ألهمت تطويع -أو هكذا يُعتقد- السلطة السياسية؛ لخدمة الفرد واحتياجاته من خلال دوره كمواطن، هذا الفرد الذي توجب عليه خدمة السلطة دون حقوق مقابلة لفترات وعصور طويلة. **هنا يجب أخذ ثلاث نقاط بالاعتبار، أولًا**: أن تقديمي لتاريخ الفكر السياسي في هذا الفصل لا يحمل أي تحيزات قيمية، حتىٰ وإن ظهر مني بعض الحماس خلال القصة، فهي فقط للتشويق ليس أكثر، علىٰ العكس، إن كان لي أي موقف قيمي في هذا الإطار فهو رفض تحول (تاريخ الفكر السياسي الغربي) إلىٰ (تاريخ الفكر السياسي) علىٰ الأقل دون اعتبار لباقي القصة الخاصة بتمدد النموذج الذي أنتجه هذا التاريخ ليغطي العالم. لكن يتوجب علينا الانتظار حتىٰ الفصل الخاص بالعلاقات الدولية بوصفها محل هذا التمدد. **ثانيًا**: وبالتالي، آثرتُ ألَّا أقدم مبحثا منفصلا حول الفكر السياسي الإسلامي كحلقة من حلقات تاريخ الفكر السياسي في هذا الفصل كما هو الحال في بعض الكتب التأسيسية في العلوم السياسية؛ لأنَّ ذلك ببساطة يسوغ فكرة أن تاريخ الفكر السياسي الغربي هو تاريخ الفكر السياسي للعالم، أمَّا ما أدعو إليه فهو

أهمية النظر إلىٰ (قصص) مختلفة للفكر السياسي، وكيف استطاعت إحدىٰ تلك (القصص) الهيمنة علىٰ تاريخ الفكر السياسي للإنسانية. **ثالثًا**: نحن نتحدث عن تتبع تطورات فكرية وسياسية لأكثر من ألفي سنة، فلا يتوقع القارئ دراسة مفصلة حول هذا التاريخ؛ بل ما أقدمه هنا هو مجرد مقدمة، قد تتضمن بالضرورة مناطق فارغة (empty Spots)، وروابط غير مكتملة، تلك يفترض أن تمثل تحديا للقارئ الذي يريد أن يعرف أكثر.

*** العصر اليوناني:**

منذ سنوات قصيرة كنت أتحدث مع أحد زملاء دراسة الدكتوراه اليونانيين حول الأزمات الاقتصادية في اليونان، وكيف مثلت تلك الأزمات عبئا علىٰ الاتحاد الأوروبي حتىٰ تعالت بعض الأصوات داخل أوروبا بضرورة إقصاء اليونان من الاتحاد الأوروبي، كان رد زميلي اليوناني بنبرة تعالٍ لم يبذل الكثير من الجهد لإخفائها: «لا يستطيعون، نحن روح أوروبا، عضويتنا في الاتحاد الأوروبي تعطيه قوة رمزية لا يمكن الاستغناء عنها، يكفي أنَّنا مَن ابتكرنا الاسم: أوروبا أوروبا، هي ابنة أحد الملوك وقع في حبها زويس (Zeus) الإله الأكبر لليونانيين القدماء للاقتراب منها، تمثل هذا الإله في شكل ثوْر ثم اقترب من أوروبا التي كانت تلعب علىٰ الشاطئ مع صديقاتها، خضع الثور الإله لأوروبا لتركب علىٰ ظهره، ومن ثَمَّ حملها حتىٰ جزيرة كريت (Crete). هناك، غير زويس من هيئته مرة أخرىٰ، هذه المرة إلىٰ

إنسان، تزوج زويس من أوروبا، وأنجبوا ثلاثة أولاد». لك أن تتخيل مستوىٰ ضبط النفس الذي كان عليَّ التحلي به للحفاظ علىٰ تعابير تظهر خليطا من الانبهار والجدية، خاصة أمام حاجة زميلي اليوناني الواضحة لتأكيد أهمية الإرث اليوناني لأوروبا، وتطورها السياسي؛ بل للغرب بأكمله. ولكن الأساطير أساطير لا يُحكم عليها بالصحة أو عدمها، مع ذلك ما زلت أعتقد أنَّ زميلي لم يحتج إلىٰ أساطير للتأكيد علىٰ أهمية اليونان وإِرْثِها الفكري والسياسي لأوروبا والغرب بشكل عام، فالحقائق تؤكد أنَّ الهوية السياسية للغرب المعاصر جذورها هناك في العصر اليوناني أكثر من أي من العصور اللاحقة كالعصر الروماني أو العصر المسيحي، فهناك قبول واسع لحقيقة أنَّ (الأنا) الغربية الثقافية والسياسية، وإن كانت مركبة من عدد من الأفكار من العصور المختلفة؛ فإنَّ أساسها يعود إلىٰ الأفكار السياسية؛ بل ثقافة الحياة في العصر اليوناني وأسلوبها.

في العصر الكلاسيكي اليوناني (القرن الرابع والخامس قبل الميلاد) اتسمت الحياة الاجتماعية والثقافية بالانفتاح، أمَّا فكريًّا فهَيْمَنَ البُعد الفلسفي والفلسفة الأخلاقية كأدوات أساسية للمعرفة خاصة المعرفة السياسية، بمعنىٰ أنَّه إذا كانت أدوات اكتساب المعرفة ومناهجها حول الظواهر السياسية في عصرنا هذا تعتمد علىٰ المناهج الكمية والكيفية وأسسها العلمية الحديثة، وإذا كانت المعرفة الدينية هي أساس المعرفة السياسية في العصر المسيحي

الأوروبي مثلًا؛ فإنَّ اليونانيين اعتمدوا الفلسفة أساسًا لاكتساب المعرفة حول السياسة. بَحَثَ الفكر السياسي اليوناني في الكثير من المفاهيم والأخلاقيات السياسية لتنظيم الحياة السياسية كالعدالة والمساواة والعلاقة بين الأخلاق وطبيعة السياسة والمقارنة بين نظم الحكم المختلفة؛ إلَّا أنَّ الفكرة الأهم، علىٰ الأقل لأهداف هذا الفصل، هي فكرة المواطنة. تلك الفكرة المتصلة بشكل أساسي بالمشاركة السياسية والإحساس بالانتماء إلىٰ العضوية في مجتمع سياسي، عند إضافة طبيعة التقسيم الجغرافي والتنظيم السياسي للمدن اليونانية الذي اعتمد في أغلب مراحله نموذج الدولة - المدينة (City-State)، والتي اتسمت بوجود عدد قليل من السكان ومساحة جغرافية صغيرة وسلطة مستقلة لكل منها؛ لعب هذا الانفتاح السياسي دورًا في إبراز ذلك الدور (مواطن) الذي اختفىٰ في العصور اللاحقة؛ ليعود في كل من فرنسا والولايات المتحدة في نهاية القرن الثامن عشر. ففي عالم افتقد إلىٰ وسائل الإعلام الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي كان لمحدودية حجم الإقليم المحتضن للتجربة السياسية أثر كبير في -بل شرط من شروط- المشاركة السياسية، خاصة عند مقارنته بالنظم الإمبراطورية الممتدة علىٰ مساحات شاسعة، والتي ربما لا يحتاج -أو لا يستطيع- الفرد التفاعل بشكل مباشر مع السلطة السياسية أو الاقتراب من دوائر الحكم.

مع ذلك لم تعكس فكرة المواطنة اليونانية فكرة المساواة

في الحق في المشاركة السياسية، بل على النقيض، اعتمدت نظامًا للتمييز ضد العديد من ساكني تلك المدن. فالانفتاح والجدال السياسي والمشاركة بالرأي اقتصر على طبقات معينة حتى في تلك المدن-الدول التي كانت تعرف بكونها قلعة الحرية في هذا العصر كأثينا (Athens)، اتسم النظام الطبقي اليوناني بوجود ثلاث طبقات رئيسة: المواطنون، الأجانب، العبيد والنساء (ربما لا يمثل العصر اليوناني الإلهام الأفضل للنسويات المعاصرات)، اعتمدت الرؤى السياسية المختلفة هذا التقسيم في الإجابة على سؤال الحق في المشاركة السياسية، فرأى مؤيدو نظام حكم الأقلية (Oligarchy) أنَّ المواطنين من أهل النخبة من الأصحاء جسديًّا، الأغنياء، ومالكي الأراضي هم من يستحقون المساواة والعدالة فيما بينهم؛ ومن ثم: المشاركة السياسية الكاملة. في حين وسع نظام حكم الأكثرية (Democracy) من المشاركة السياسية بتضمين كل أهل المدينة الأصليين ما عدا العبيد والمرأة؛ إلَّا أنَّه «بين المتساوين» كان هناك مساحة حرة للتعبير والمشاركة بالرأي واتخاذ القرارات. تعتبر تلك المساحة الميزة الأساسية للعالم اليوناني القديم، والتي ميَّزته عن كل الحضارات والثقافات الأخرى حتى مع كونها جزءًا من نظام طبقي، أبرز عددًا من الفلاسفة الذين اهتموا بالأسس الفلسفية والأخلاقية لتنظيم الحياة السياسية، كان من أهمهم على الإطلاق أفلاطون وأرسطو.

غلبت المثالية علىٰ أفكار أفلاطون، حيث ظهرت تلك المثالية بشكل واضح في أفكاره حول (المدينة الفاضلة)، والتي تخيلها كمدينة يحكمها الفلاسفة الذين يمتلكون أفضل الصفات العقلية والأخلاقية. كما اعتمد أفلاطون علىٰ المنهج الاستنباطي معتمدًا علىٰ الأفكار والكليات الفلسفية والأخلاقية إلىٰ تفاصيل وجزئيات الحياة السياسية. يعتبر كتاب «الجمهورية» (The Republic) أهمَّ وأشهرَ أعماله، والذي يقدم من خلاله رؤية للعدالة كرابط للنظام السياسي للمدينة. تحدث عن النفس البشرية وطبيعتها وثلاثة أنماط لها، ومن ثَمَّ قسم أنماط «روح المدينة» إلىٰ ثلاثة أقسام: العقلاني (الذي يجب أن يحكم)، الشجاع (الذي يحمي المدينة)، صاحب الرغبات (الذي يقبل بالحكم). اهتم أفلاطون أيضًا بقضايا التنشئة والتعليم خاصة في الفصل بين الشرائح الثلاث المذكورة أعلاه، والمحافظة علىٰ الشريحة العقلانية وتنشئتها سياسيًّا وفلسفيًّا بشكل مناسب، (قد يكون من المثير للاهتمام تخيل نفسك في تلك المدينة الخيالية؛ لترىٰ أيًّا من الشرائح كنت تنتمي لها؟)؛ من ثم: رأىٰ أنَّ التعليم من أهمِّ وظائف الدولة، بالإضافة إلىٰ الوظيفة الأساسية وهي العدالة؛ إلَّا أنَّ العدالة بالنسبة له تعني أن يوضع الأشخاص في الأماكن الاجتماعية والوظائف السياسية المناسبة لهم.

في المقابل، اعتمد أرسطو علىٰ المنهج الاستقرائي الخاص بتجارب واقعية واستخلاص استنتاجات عامة، مما جعله أكثر

واقعية من أفلاطون. قدم أرسطو في كتاب «السياسة» (Politics) أفكارًا حول المواطنة ومعاييرها، وكذلك معايير جديدة للتفضيل بين نظم الحكم العامة، اعتمد تقسيم أرسطو لأنظمة الحكم علىٰ معيارين أساسيين هما: عدد الهيئة الحاكمة، أو من يملكون السلطة في المجتمع، والتوجهات العامة للحكم، أو المصالح المحركة للشعوب، نتج عن هذا التصنيف ستة أنواع لنظم الحكم: استبدادي (فرد يهتم بمصالحه الخاصة)، ملكي (فرد يهتم بالمصلحة العامة)، أوليجاركي (نخبة سياسية تهتم بمصالحها الخاصة)، أرستقراطي (نخبة سياسية تهتم بالمصالح العامة)، ديماغوجي (حكم أكثرية يتسم بالفوضىٰ)، ديموقراطي (حكم أكثرية يتسم بالتنظيم واتباع القوانين). يعتبر الحديث عن الحكومة الدستورية من أهم ميراث فكر أرسطو، والتي تمثل نوعًا من التوازن بين السلطة والحرية والتأليف بين حقوق الأغنياء والفقراء، أكد أرسطو أنَّ الدولة الدستورية يجب أن تتكون من: جمعية عمومية تمثل السلطة التشريعية، هيئة حُكَّام تمثل السلطة التنفيذية، محاكم تتولىٰ السلطة القضائية.

بعد أكثر من ألفي سنة ربما لا نرىٰ الكثير فيما قدمه العصر اليوناني من أفكار؛ إلَّا أنَّه لتقدير تلك الأفكار سيكون من المفيد وضعها في إطارها الزمني والمكاني حتىٰ تظهر ثوريتها، وأنَّها لم تكن يشابهها أيٌّ من أسس التنظيم السياسي أو علاقة الفرد

بالسلطة؛ حتىٰ إنَّ تلك الأفكار ستختفي إلىٰ حدٍّ كبير -كما ذكرنا- في العصور التي تلتها.

*** العصر الروماني:**

كما أشرنا: ينظر كثير من الغربيين إلىٰ العصر اليوناني كجذور لثقافتهم وهويتهم السياسية، ولكن بالتأكيد ليس جميعهم، فهناك من الغربيين مَن لم تستهوِهم رقة اليونانيين ورقيهم، هؤلاء الباحثون عن مجد قومي، دولة قوية، وهيمنة دولية يجدون ضالتهم في عصر آخر، العصر الروماني. عادة ما يوصف العصر الروماني بأنَّه فقير فكريًا مقارنة بالعصور الأخرىٰ التي تمثل حلقات تطور الفكر السياسي الغربي. قد يكون هذا صحيحًا إلىٰ حدٍّ كبير بمعيار الإنتاج المعرفي والمفكرين المؤثرين. فالرومان كانوا رجال دولة، ولم يكونوا فلاسفة، مع ذلك يجب الاعتراف بأنَّ اختيار أن تكون رجل دولة وليس فيلسوفًا هو اختيار يعود إلىٰ أسلوب تفكير أو (فكر) معين، ينتمي هذا الاختيار إلىٰ ثنائيات مستقرة تتجسد في نقاشات كل عصر وسجالاته، لكن بمفرداته ولغته السياسية العلمية: الواقع أم النظرية؟ الممارسة أم الفكر؟ بل حتىٰ الأمن أم الحرية؟ لفهم تفضيل الرومان للاختيار الأول في كل من تلك الثنائيات، يجب وضع تلك التفضيلات في إطارها السياسي بشكل وجيز، في البداية يجب التفريق بين الإمبراطورية الرومانية، وهي المعْنية بالحديث في هذا المبحث، وبين ما سبقها من كيانات سياسية وتنظيمية كالمملكة الرومانية، أو حتىٰ

الجمهورية الرومانية التي نشأت علىٰ أنقاضها (٥٠٩ قبل الميلاد)، والتي عرفت بالديموقراطية والانفتاح وورثت بعض الأفكار والفلسفات اليونانية، تلك الجمهورية غانت، قد يجادل البعض بسبب انفتاحها وديمقراطيتها النسبية، من سلسلة من الحروب الأهلية والنزاعات السياسية منذ القرن الأول قبل الميلاد، بالإضافة إلىٰ هجمات القبائل الأقل تحضرًا من شمال أوروبا، حتىٰ جاء المخلص والبطل القائد (أوكتفيان)، والذي أنهىٰ كل تلك الحروب، وأصبحت كل السلطات في يده؛ بل أصبح أول إمبراطور للإمبراطورية الرومانية. عرفت بعد ذلك الإمبراطورية استقرارًا سياسيًّا واجتماعيًّا وازدهارًا اقتصاديًّا استمر قرنين من الزمان. قصة تبدو مألوفة لمن يرىٰ (الأمن أولًا)، (الاستقرار أهم)، (ماذا استفدنا من الديمقراطية؟)، من الواضح أنَّ تلك الأسئلة -بشكل ما- كانت حاضرة في العصر الروماني؛ بل -كما سنرىٰ- فهي تمثل أحد المحاور الجوهرية في الفكر السياسي في كل العصور.

كان من الطبيعي أن تتحول مادة الفكر السياسي في ذلك العصر من المجتمع إلىٰ الدولة، من حقوق المواطن إلىٰ ممارسة الحكم، حيث اتسم الفكر السياسي بالطبيعة العملية أو بكل ما يختص بالبحث في أساليب إدارة السياسة الواقعية، فيما يتعلق بشئون الحكم من تنظيم العلاقة بين السلطات (الإمبراطور والحكومة المركزية في روما، الجيوش الرومانية المنتشرة في

الإمبراطورية، والحكومات الإقليمية)، ووضع أحكام وقوانين لممارسة السلطة مبتعدًا عن الفلسفة السياسية والقيم والمثاليات الأخلاقية السياسية التي ميزت الفكر السياسي اليوناني، في هذا الإطار اعتبرت دراسة القوانين أحد أهم إسهامات الفكر السياسي الروماني، والتي قسموها إلىٰ قانون طبيعي، وقانون روماني (وضعي). حيث تضمن الأول القواعد العامة الحاكمة للكون والتفاعلات فيما بين البشر علىٰ اختلافهم ممثلًا أساس تعامل الإمبراطورية مع باقي الكيانات السياسية خارج الإمبراطورية، ومع غير المواطنين داخل الإمبراطورية، في حين تضمن الثاني قواعد التعامل مع المواطنين الرومانيين وبينهم ومجموعة القواعد الخاصة بالإدارة الداخلية لشئون الإمبراطورية وأقاليمها المختلفة.

بدأت الإمبراطورية الرومانية في التفكك في القرن الخامس بعد الميلاد بسبب الحروب الأهلية، وهجرة الشعوب غير متحضرة من شمال أوروبا إلىٰ روما، حوَّل الإمبراطور كوسنانتين مركز الإمبراطورية من روما إلىٰ شرق البحر المتوسط، وأنشأ عاصمة جديدة: كونستانتبل، كما تحوَّل إلىٰ الديانة المسيحية، كان آخر إمبراطور يحكم الجزء الشرقي والجزء الغربي للإمبراطورية هو ثيودوسيوس، والذي جعل المسيحية الدين الرسمي للإمبراطورية قبل وفاته، استمرت الإمبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية) ألف سنة بعد ذلك، في حين تفككت الإمبراطورية الغربية إلىٰ ممالك مسيحية مستقلة.

في إمبراطورية شاسعة تسعىٰ لتأكيد استثنائيتها ومجدها من خلال حكم شعوب أخرىٰ، لم يكن هناك الكثير من التفكير في حقوق الأفراد الذين واقعيًّا انتُزِعَ منهم لقب (مواطنين)؛ ليكونوا رعية للإمبراطورية، إذن في قصة الغرب حول صراع الإنسانية ضد السلطة والاستبداد وسعْيها للتقدم والحرية، يبدو أنَّها خسرت هذه الجولة، بل إنَّ الأمر ازداد سوءًا في الجولة التي أعقبتها.

* العصر المسيحي:

في الساحل الشمالي الشرقي لِمَا يعرف اليوم بالجزائر، وبعد سقوط روما عاصمة الإمبراطورية الرومانية الغربية كان القديس أوغستين (٤٢٠ - ٣٤٨) يكتب دفاعه عن الديانة المسيحية في مواجهة موجات اللاجئين القادمين من أوروبا، والذين وضعوا اللوْم الأكبر علىٰ المسيحية في سقوط الإمبراطورية؛ لعدم تحليها بالروح القتالية التي كانت تعرف عن الإمبراطورية الرومانية[1]، وضع أوغستين دفاعه في (٢٢ كتابا)، تعرف اليوم بمدينة الرب. علىٰ العكس ألقىٰ أوغستين اللوْم علىٰ ذلك النوع من المدن، المدن الدنيوية التي تحب نفسها فقط، وتتملكها الرغبات الشريرة. أما المجتمعات التي تحب الرب فهي فقط التي تستطيع أن تجد السلام، علىٰ كل حال احتاجت

(1) Paul E. Sigmund, *Natural Law in Political Thought, (Lanham: Winthrop Publishers, 1971) P. 29.*

المسيحية ممثلة بالكنيسة الكاثوليكية للتحلي بروح قتالية مكنتها من السيطرة علىٰ أوروبا، حتىٰ وإن لم تتم تلك السيطرة إلا بعد قرون من وفاة أوغستين وآباء الكنيسة المؤسسين، فبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية في الغرب لم تظهر سلطة سياسية قوية ومسيطرة علىٰ غرب أوروبا، هذا الفراغ لم تستغله المسيحية حتىٰ القرن التاسع، وظهور الملك شارلمان الذي أعاد تأسيس الإمبراطورية الرومانية المقدسة. بوفاته، كان الثلث الغربي من غرب أوروبا استُعْمِرَ من قبل القبائل الألمانية حتىٰ أصبح يطلق عليه تدريجيًا (فرنسا). أما ثلثا شرق غرب أوروبا اللذان تضمنا إيطاليا ووسط أوروبا، فاستمرا لفترة تحت اسم (الإمبراطورية الرومانية المقدسة)[١]، كما أدىٰ اعتناق الشعوب والقبائل الإنجليزية والإسكندنافية للمسيحية إلىٰ تحوُّل (العالم المسيحي) من عالم لاتيني صغير يعيش علىٰ ماضي الإمبراطورية الرومانية إلىٰ عالم أوروبي واسع وأكثر حيوية ينظر إلىٰ المستقبل وليس إلىٰ الماضي[٢]. بقيت تلك الشعوب أو تحولت إلىٰ المسيحية أو الكاثوليكية، ونظمت حياتها حول الكنيسة الكاثوليكية في روما، والتي من خلال جهازها الإداري قامت بإدارة شئونهم

---

(1) Jan Van Der Dussen and Kevin Wilson, *The History of the Idea of Europe (London: The Open University, 1995) P.18.*

(2) Adam Watson, *The Evolution of International Society: A Comparative, Historical Analysis, (London: Routledge, 1992). P.88.*

السياسية، بشكل مباشر أو غير مباشر، حتىٰ إنَّها كانت تفاوض الملوك الألمان بالنيابة عنهم[1].

تلك الصورة حافظت علىٰ تماسك شكلها الخارجي، ممثلة عالمًا مسيحيًا واحدًا (بالإضافة إلىٰ الإمبراطورية البيزنطية في الشرق) أما داخليًّا؛ فالصورة لم تكن بهذا الوضوح أو التماسك، خاصة عند النظر إلىٰ دوائر السلطة، ومدىٰ سيادتها ونطاقه، والتي تميزت بتداخلها وتشابكها حتىٰ إنَّ الفرد كان يجد صعوبة في الإحاطة بتلك الدوائر، وتوجيه ولائه السياسي والعاطفي -إن وجدا- طبقًا لموقعه مع دوائر السلطة تلك. مع ذلك، يمكن فك هذا التشابك من خلال النظر إلىٰ المجتمعات الأوروبية كمجتمعات مقسَّمة بشكل أفقي تراتبي، وليس عاموديا (سلطة ومجتمع). تضمن هذا التقسيم أربع طبقات: (طبقة النبلاء)، والتي قد ينتمي لها ملوك، أو حتىٰ فرسان عاديُّون، (رجال الدين الممثلون للكنيسة)، (أهل المدن الصغيرة من حرفيين وتُجَّار)، وأخيرًا (أهل القرىٰ التي تدور معيشتهم حول الزراعة). وما زاد من تعقيد تلك الصورة هو تداخل الطبقات الثلاث الأولىٰ دون معيار ثابت لضبط تلك العلاقة، فقد تتسم العلاقة بينهم في مكان أو فترة بالتناغم في قضية ما، وبالصراع في قضية أخرىٰ، بل قد يقوم رجل دين بدور سياسي، وفي الوقت نفسه قد يخضع الحاكم

(١) المرجع السابق، (ص/١١٢).

السياسي (أو الدنيوي) لرجل الدين، أو لا يخضع. الآن تخيل نفسك منتميًا لأحد الطبقات الثالثة أو الرابعة: إذا كنت تاجرًا، فأنت لا تعلم تدفع ضرائبك لمن؟ أو لماذا تدفعها أكثر من مرة، مرة أو مرات للكنيسة ورجالها، ومرة أو مرات للنبلاء. إذا كنت مُزارعًا؛ فأنت غالبًا تعمل في أراضي أحد النبلاء، والذي قد يدفع هو ضريبة أو صدقة للكنيسة من عائد تلك الأراضي. في حين تعمل أنت دون مقابل سوىٰ الحماية، بل أسوأ من ذلك، إذا طُلِبَ من هذا الفارس (النبيل) توفير محاربين لأحد الملوك أو الأمراء، فأنت أيضًا محطُّ الأنظار.

علىٰ الرغم من كل هذا لم تكن الصورة مكيافيللية تمامًا -هذه ستأتي في المبحث القادم- بل إلىٰ حدٍّ كبير؛ فإنَّ الترتيبات السلطوية بين تلك الطبقات -بل داخلها- اعتمدت علىٰ تسويغ ديني، وتقاليد معينة لتنظيم الحقوق؛ بل حتىٰ عندما كان مسيحيو أوروبا يحارب بعضهم بعضًا، كان دائمًا هناك تسويغ ديني متنازع عليه بين الأطراف. حق النبلاء والملوك والأمراء في الأراضي والأقاليم، ومن يعيش عليها أيضًا اعتمد علىٰ حقوق وراثية خاصة. حتىٰ هؤلاء الأفراد في الدرك الأسفل من المجتمعات الأوروبية، ما كان يقدم لهم الإحساس بالرضا والقبول أيضًا تبريرٌ دينيٌّ مسيحيٌّ أملًا في الفوز بمكان في مدينة الرب في الحياة الآخرة؛ إلَّا أنَّ هذا يمر من خلال مدينة متعددة ومتداخلة السلطات في الدنيا. ومن ثم فإذا كانت الفلسفة والأخلاقيات

التجريدية هي أدوات التعامل، فكريًّا، مع السلطة ودورها والفرد وحقوقه في العصر اليوناني. وإذا كانت ضغوط الواقع والحفاظ علىٰ مجد الإمبراطورية في ذلك الواقع من خلال قوانين الحكم وممارساته ما قام بهذا الدور في العصر الروماني؛ فإنَّ الرؤية الدينية المسيحية هي التي قامت بهذا الدوْر في العصر المسيحي. في إطار قصة الفكر السياسي الغربية التي تروي تقدم الإنسانية وسعْيها لانتزاع حريتها من السلطة المستبدة، هذه المرة سلطة دينية؛ فإنَّ العصر المسيحي يعتبر خطوة للوراء، تضاف إلىٰ التراجع الذي شهده العصر الروماني؛ إلَّا أنَّ (الإنسانية) كانت علىٰ وشك تعويض خسائرها، وتعديل الاتجاه.

* عصر النهضة والإصلاح الديني:

هذا ما حدث، حرفيًّا، في عصر النهضة والإصلاح الديني، فطبقًا للرؤية الغربية الحداثية ما سمح للسلطة بالاستبداد، بل تسويغ هذا الاستبداد في العصر المسيحي الذي ينظر إليه كثير من الغربيين المعاصرين علىٰ أنَّه أسوأ العصور علىٰ الإطلاق، وأكثرها استبدادًا، هو رؤية كونية تضع الرب في مركز الكون علىٰ أن تتجه البشرية بفكرها وممارستها للخضوع لهذا المركز، مرورًا بالسلطة السياسية التي تكتسب شرعيتها من تَمَوْضُعِهَا في الطريق نحو الرب، أما انتقال المركز إلىٰ الإنسان الفرد فيعني أنَّه هناك أسس أخرىٰ للشرعية ناشئة عن ذلك المركز الجديد، ما يمثله عصر النهضة والإصلاح الديني هو تعديل الوجه إلىٰ مركز يحتلُّه الإنسان

وليس الرب، أو هكذا نقرأه الآن، مما يعني أنَّ مفكري عصر النهضة والإصلاح الديني وسياسييه لم يكونوا بالضرورة مدركين للدور التاريخي الذي يقومون به، ولكن من مكاننا هنا في عالم الحداثة المتأخرة أو ما بعد الحداثة، فإنَّ عصر النهضة والإصلاح الديني يمثل حاجزًا بين العالم القديم أو التقليدي، وبين العالم الحديث، والذي يشار إليه بوصفه تغيرا دقيقا ودائما في الثقافة والسياسة والفن والمجتمع في أوروبا[1]، مع ذلك لم تبدأ تلك (النهضة) من عدم بل ألهمها -علىٰ الأقل جزئيًّا- العودة إلىٰ الجذور المعرفية والفكرية اليونانية. عادة ما يشار إلىٰ هؤلاء المفكرين الباحثين عن معرفة خارج أسوار الكنيسة بالمفكرين الإنسانيين، وإنتاجهم الفكري بالفكر الإنساني (Humanism).

بدأت حركة النهضة في إيطاليا في إطار علاقات سياسية بين عدد من المدن الرئيسة: روما، فلورانس، نابولي، فينيس، وغيرها من المدن الإيطالية، والتي تشكلت فيما بعد كدول - مدينة بعضها جمهوريات، والآخر ممالك؛ إلَّا أنَّها جميعًا احتاجت للتعامل مع محاولة هيمنة الكنيسة في روما، كانت تلك الحركة الفكرية الإنسانية في أحد وجوهها نتاجًا وأدوات للحدِّ من هيمنة الكنيسة الكاثوليكية، وخلق مجال عام بديل بعيدًا عن تلك الهيمنة، يتضح ذلك في العلوم التي اهتم بها الإنسانيون، والتي يشار إليها بالعلوم

(١) جيري بروتون، «عصر النهضة: مقدمة قصيرة جدًّا»، ترجمة إبراهيم البيلي محروس، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، (٢٠١٤م)، (ص/١٤).

السبعة (النحو، والمنطق، والبلاغة، والفلك، والهندسة، والحساب، والموسيقىٰ).

حيث عبر الاهتمام بالموسيقىٰ ودراستها خارج ترانيم الكنيسة عن تحوُّل في أسلوب الحياة والاهتمام بالترفيه، مما يبدو عادةً ما يرتبط بالحياة في المدن، وتحولها إلىٰ النمط التجاري، هذا النمط التجاري أيضًا احتاج في صورته اليومية إلىٰ معرفة أعمق بحسابات الربح والخسارة، بعيدًا عن أي اعتبارات دينية. أيضًا عندما تنمو المدن ينمو الاهتمام بالهندسة، والتي كانت أحد أدوات الصراع التي استخدمتها الكنيسة بشكل مضاد؛ لإعادة بناء وجهها وتجميله من خلال ترميم مبانيها وكنائسها، هذا المجال العام الجديد علىٰ أوروبا المسيحية، ولكن مشابه إلىٰ حد كبير للأجواء اليونانية القديمة احتاج أدوات معرفية أخرىٰ للحفاظ عليه من هيمنة الكنيسة التي لم تكن تنظر إليه بارتياح، من هنا كان الاهتمام بالفلك لرؤية الكون بعيون إنسانية، وتحدي رؤية الكنيسة، وكذلك النحو والمنطق والبلاغة التي اعتبرت أدوات ضرورية للتعامل مع عدد من الوثائق وتفسيراتها التي اعتمدت عليها الكنيسة كأساس لشرعيتها، من أهمِّ تلك الوثائق هي وثيقة (منحة قسطنطين)، والتي كانت من بين الوثائق المؤسسة للكنيسة الرومانية الكاثوليكية باعتبارها تعطي سلطات إمبراطورية وإقليمية شاملة للبابوية علىٰ يد الإمبراطور قسطنطين في القرن الرابع، ساعدت تلك الأدوات المعرفية الباحث الإنساني لورنزو فالا علىٰ

إثبات أنَّ تلك الوثيقة ما هي إلَّا تزوير يعود إلىٰ القرن الثامن[١]، كان هذا المجهود المعرفي الإنساني للورنزو تقريبًا مدفوع الأجر، لأنه هو من عرض خدماته علىٰ الملك المرتقب لنابولي ألفونسو، والذي كان في خضم صراع سياسي مرير مع البابا يوجنيوس الرابع بخصوص الاستيلاء علىٰ نابولي[٢].

علىٰ ما يبدو شكَّل عرض الباحثين والمفكرين خدماتهم علىٰ الملوك والأمراء في المدن الإيطالية نمطًا عامًّا، فهناك في فلورانس كتب نيكولا مكيافيللي كتابه «الأمير» ككتاب إرشادي إلىٰ حُكَّامها حول كيفية السعي، الحفاظ، وإظهار القوة. إذا كانت خدمات لورنزو تشير إلىٰ المراحل الأولىٰ من صراع فكري وسياسي بين السلطة السياسية الدنيوية والكنيسة؛ فإنَّ خدمات مكيافيللي تعتبر إحدىٰ أهم الإسهامات لما يسمىٰ اليوم بالأمن القومي والمصلحة الوطنية؛ بل منطق الدولة الذي لا يتبع إرشادات أو قيمًا دينية. لفهم أهمية إسهام مكيافيللي يجب وضعه في إطاره السياسي، والذي تميَّز بتركيز السلطة في يد عدد من الأمراء والأسر الحاكمة في المدن الإيطالية. جميعهم أرادوا أن يحولوا تلك السلطة التي حصلوا عليها من مجرد قوة عارية إلىٰ شيء أكثر شرعية[٣]. في هذا الإطار تطورت طرق وأساليب

---

(١) المرجع السابق، (ص/٦٧).

(٢) المرجع السابق، (ص/٦٧).

(3) Watson, *The Evolution of International Society*, *P.156.*

جديدة لتعزيز القوة والسلطة في إقليم ما، ومن ثَمَّ التوسع خارجه وتعزيز السلطة بالإقليم الجديد وهكذا. تلك الممارسة الخاصة بالسعي للقوة والسلطة وتمددها سميت (Stato)، كانت الكلمة تعني في ذلك الوقت بالإيطالية (حالة)، أو (وضع)، أو بالمعنىٰ المعاصر كانت تستخدم كما تستخدم الآن بالإنجليزية (Status qou)، والتي تعني (الوضع القائم). بعد العديد من التحولات أصبحت الكلمة الإنجليزية (State)، أي: الدولة، والتي تعني سلطة حكومية أو الكيان السياسي للأمة[1]، أدىٰ هذا السلوك السياسي الجديد والتطور الفكري والمؤسسي الذي صاحبه؛ بل أسس له إلىٰ نتيجتين: **أولًا**: تطور الإدارة المدنية في المدن الإيطالية لحاجة الحُكَّام إلىٰ فرض الأمن والاستقرار والمحافظة علىٰ حياة اقتصادية واجتماعية مستقرة، تعزز من الوضع القائم في المناطق التي تم السيطرة عليها، وضمان ولاء أهلها لحُكَّامها الجدد. مما عزز من علاقة أهل تلك المناطق بسلطة مدنية إدارية تدير حياتهم اليومية بعيدًا عن الكنيسة وممثليها معتمدة علىٰ عقد ضمني أساسه ضمان الحقوق الأساسية في مقابل الولاء السياسي. **ثانيًا**: مثلت الـ (Statos) وتفاعلاتها نموذجًا واقعيًّا للعلاقات بين المدن وحُكَّامها يعتمد علىٰ المصلحة كما يراها الأمير، والتي عادة لا تخرج عن السعي إلىٰ القوة والسلطة، ولا يأخذ بالاعتبار كثيرًا الإطار المسيحي أو الحقوق

---

(١) المرجع السابق، (ص/١٥٦).

والأخلاقيات التي أسس لها هذا الإطار. إذن؛ مثلت تلك التطورات معًا، بداية القطيعة مع السلطة الدينية الممثلة في الكنيسة الكاثوليكية وتدخلاتها في مستويين: مستوىٰ الدولة -المجتمع، ومستوىٰ الدولة- الدولة وبداية ظهور مجموعة جديدة من الولاءات والحقوق المتبادلة بعيدًا عن الإطار الديني.

مع ذلك: لم يفقد كاثوليك إيطاليا ولاءهم التام للكنيسة أو للمسيحية بشكل تام حتىٰ مع محاولات مارتن لوثر، رجل الدين الألماني الذي قاد حركة الإصلاح الديني مستهدفًا سلطة الكنيسة السياسية؛ بل الدينية، والتي أسست للمذهب البروتستانتي بشكل عام، انقسمت أوروبا إلىٰ كاثوليكية في الجنوب والوسط تقودها الكنيسة والإمبراطورية النمساوية - المجرية المقدسة، وبروتستانتية في الشمال؛ إلَّا أنَّه مع انتشار أفكار لوثر الإصلاحية من جهة، والإصلاح الكاثوليكي المضاد من جهة أخرىٰ؛ لم تكن الصورة بتلك الوضوح، بل اتسمت بالتداخل ليس فقط في الأقاليم وسكانها؛ بل حتىٰ بين أفراد الأسر الحاكمة الواحدة. هذا التداخل تم التعامل معه من خلال اتفاقية أوسبرج (١٥٥٥)، والتي أنهت -مؤقتًا- الصراع والاقتتال بين الطرفين. كانت أحد بنود الاتفاقية هو الاعتراف بحق الكثير من أمراء أوروبا في اختيار مذهب الإقليم الذي يحكمه، وحق سكان الأقاليم في الانتقال إلىٰ الإقليم الذي يعتنق مذهبه، للوهلة الأولىٰ قد يمثل ذلك تعزيزا لسلطة الدين وشرعيته في أوروبا؛ إلَّا أنَّه كان لتلك الترتيبات أثر في تعزيز رابطة أخرىٰ، وهي رابطة الإقليم بالهوية، سواء كانت

دينية أم لا، ما يهمنا هنا هو تطور ذلك الإحساس بالإقليم والأرض بوصفها تحتوي جماعة ما ذات رابط مشترك، والذي اعتمد علىٰ رغبة في توافق حدود إقليمية مع هوية جماعية ممثلة سياسيًّا من خلال حاكم أو أسرة حاكمة تنتمي لهذه الهوية.

ذلك، بالإضافة إلىٰ رغبة ملوك أوروبا وأمرائها في استنساخ نموذج المدن الإيطالية الـ (Stato) جعل من أوروبا كلها مسرحًا لصراعات بين هوية مسيحية عابرة للحدود تمثلها الكنيسة، والإمبراطورية المقدسة، والتي تسعىٰ للنموذج الإمبراطوري الديني، وبين أمراء وملوك أوروبيين يسعوْن إلىٰ الاستقلال بأقاليمهم التي بدت تتشكل لكل منها حدودٌ إقليمية، سلطة مركزية تصارع للاستقلال، والأهم: إحساس من يقطن تلك الأقاليم بالانتماء لها. فهناك فرق بين أن تعيش في أملاك حاكم هولندا، وبين أن تعيش في هولندا، وبين أن تنتمي إلىٰ هولندا، بل حتىٰ أن تملك هولندا؛ إلَّا أنَّ تلك الحالة الأخيرة لم يأتِ دورها بعدُ. هذا التطور يعكس حالة الفرد وعلاقته بالسلطة السياسية في إقليم ما: هو الإقليم نفسه، الأرض نفسها، لكن ما يتغير هو إحساس الفرد بالانتماء؛ بل السيادة علىٰ تلك الأرض؛ إلَّا أنَّ ذلك لم يكن ليمر دون حروب مدمرة استمرت لعقود.

*** نظريات العقد الاجتماعي (من حالة الطبيعة إلىٰ أوروبا الحديثة):**

هذا لا يعني أنَّ كل من كان يقاتل في تلك الحروب الدينية كان علىٰ علم أو إدراك بمسار تلك الحروب والغاية منها؛ بل إنَّ

تلك الحروب في بعض مراحلها اتسمت بالعشوائية والقتل لمجرد القتل، غياب المعنىٰ والغاية والبحث حول الحد الأدنىٰ من الحقوق، أي: الأمن لم يؤثر في العامة فقط؛ بل كما يبدو في بعض المفكرين كتوماس هوبز، الفيلسوف السياسي الإنجليزي الذي اشتهر من خلال عمله «الليفاثان»، والذي مثَّل أحد أهمِّ نسخ نظرية العقد الاجتماعي، تعتبر نظريات العقد الاجتماعي المختلفة أحد أهم الأدوات الفكرية لهيكلة الأفكار السياسية الحديثة وتصنيفها، علىٰ الرغم من بساطتها فَإِنَّها حاضرة دائمًا عند التفكير في أيٍّ من المواضيع التي تربط الحاكم والمحكوم أو التعامل مع السلطة السياسية؛ بل يمكن وصفها بأنَّها تقدم العمق اللازم لتسويغ الكثير من الأفكار والمواقف السياسية المعاصرة ذات المنشأ الغربي، علىٰ الرغم من تأثر مفكري العقد الاجتماعي بالواقع؛ فإنَّ جميع تعاقداتهم المقترحة تمت في عالم خيالي: (حالة الطبيعة)، (State of Nature).

بالنسبة لهوبز: مثلت حالة الطبيعة تلك التي تغيب عنها السلطة وعاءً لحياة بشرية كريهة، وحشية، وقصيرة، وصفها بأنَّها حرب الكل ضد الكل، في تلك الحالة يكون هناك خوف مستمر، وتهديد دائم بالعنف والقتل، مقترحًا أنَّ السبيل الوحيد للخروج من تلك الحالة هو عقد اجتماعي يتفق فيه الجميع علىٰ وضع السلطة في يد حاكم قوي، يقوم الأفراد بالتنازل له عن حرياتهم وحقوقهم السياسية في مقابل حفظ النظام والأمن وإنهاء حالة

الفوضىٰ دون قيود علىٰ سلطته، لم يَبْنِ هوبز عالمه الخيالي من الصفر، بل اعتمد علىٰ أفكار من قبله من المفكرين خاصة جان بودان (١٥٣٠-١٥٩٦) الذي يحمل (براءة الاختراع) لمفهوم السيادة، والذي عبَّر عنها أيضًا من خلال فكرة تركيز السلطة السياسية في يد حاكم أو أسرة حاكمة قوية؛ إلَّا أنَّ ما قام به هوبز هو تخفيف الأسس الدينية لتلك السلطة وتحويلها إلىٰ أساس تعاقدي مصلحي دنيوي لحفظ الحد الأدنىٰ من المصالح الدنيوية، مما اتفق مع مواجهة محاولات الكيانات المسيحية الهيمنة علىٰ أوروبا.

كما أشرنا لم تكن نسخة هوبز النسخة الوحيدة من العقد الاجتماعي، حيث قدَّم مفكرانِ آخرانِ نسخهما من العقد الذي يجب أن يربط الجماعة، ويربط الجماعة بالسلطة، والحقوق والواجبات التي يجب أن يتضمنها هذا العقد. قدم جون لوك الفيلسوف والطبيب الإنجليزي نسخة مختلفة تعتمد علىٰ صورة مغايرة لحالة الطبيعة تضع ثقة أكبر في الطبيعة البشرية. في تلك الصورة يكون الأفراد قادرين علىٰ حفظ الحريات والحقوق المتبادلة حتىٰ في عدم وجود السلطة أي في حالة الطبيعة. مع ذلك تكون السلطة ضرورية لحفظ تلك الحريات والحقوق، وليس لاستلابها من الأفراد في مقابل الأمن كما يرىٰ هوبز؛ وبالتالي: فإنَّ السلطة هنا مشروطة ومقيدة بحفظ حريات وحقوق الأفراد الذين يملكون الحق في تغيير تلك السلطة في حال لم تحترم واجباتها في هذا العقد.

قدم جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨) نسخة قد توصف بالتوسط بين كل من نسختَيْ هوبز ولوك، فرَّق فيها بين أصل السيادة وممارستها، مدعيًا أصل السيادة للشعب ككيان موحد وليس لأفراده، بمعنىٰ أنَّ الوحدة الأخلاقية لروسو كانت الجماعة وليس الفرد. أسَّس ذلك لمفهوم السيادة الشعبية (Popular Sovereignty) علىٰ أن تكون ممارستها من قبل حكومة تكتسب شرعيتها من خلال خدمة الإرادة العامة لهذا الكيان الموحد أو الشامل: الشعب، وليس أفراده ومصالحهم الخاصة.

علىٰ الرغم من أن تلك (العقود) ظهرت مبدئيًّا في عوالم خيالية فإنَّ كلًّا منها وجد موضع قدم في العالم الحقيقي، فعلىٰ المدىٰ القصير في القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر كانت أغلب أوروبا تحاكي عقد هوبز، على حين ألهم عقد روسو الثورة الفرنسية، وبالإضافة إلىٰ مسقط رأسه في إنجلترا سافر بعيدًا عقد لوك ليسهم في تأسيس دولة ناشئة ستصبح فيما بعد قوىٰ عظمىٰ: الولايات المتحدة.

*** الثورة الفرنسية وتطور الإحساس القومي:**

إذن حتىٰ القرن الثامن عشر نستطيع أن نَصِفَ التطور السياسي في أوروبا والأفكار التي تقود هذا التطور من خلال محوريْنِ رئيسيْنِ: **أولًا**: تنظيم الكيانات السياسية وأسس العلاقات فيما بينها، **وثانيًا**: علاقة تلك الكيانات بالجماعات البشرية، والأقاليم التي تسيطر عليها. كما ذكرنا كان التنظيم السياسي في

أوروبا يتصف بالتشابك والفوضىٰ بين كيانات كبيرة تسعىٰ للعالمية والسيطرة كالكنيسة والإمبراطورية المقدسة من جهة، وبين السلطات الصغيرة المجزأة اللامركزية الممثلة في النظم الإقطاعية من جهة أخرىٰ. تمثلت تلك الفوضىٰ التنظيمية في غياب كيانات سياسية ذات سلطة معترف بها قانونيًّا علىٰ إقليم جغرافي محدد؛ إلَّا أنَّ التطورات التي ذكرناها من انتشار نموذج الـ (Stato) في أوروبا وليس إيطاليا فقط، ومواجهة سلطة الكنيسة والإمبراطورية الرومانية المقدسة فكريًّا وسياسيًّا؛ بل عسكريًّا من جهة أخرىٰ أدت إلىٰ خلق وضع قائم جديد وخارطة سياسية جديدة في أوروبا تم شرعنته من خلال عدد من الاتفاقيات، أهمها اتفاقية وستفاليا (١٦٤٨)، والتي أنهت حروب الثلاثين عاما، حيث تم الاعتراف باستقلال أغلب الممالك الأوروبية والكيانات الناشئة وسيادتها بعيدًا عن سيطرة وتدخل الكيانات الكاثوليكية الساعية للسيطرة والحفاظ علىٰ الطابع المسيحي لأوروبا موحدة، كان مبدأ السيادة جوهريًّا للتنظيم السياسي الجديد في أوروبا.

لمبدأ السيادة وجهان: خارجي وداخلي. الخارجي: يمنع تدخل أي كيان خارجي في شؤون الكيانات الأخرىٰ؛ ومن ثم: عالج مشكلة محاولة الهيمنة والسيطرة من الكيانات الكبرىٰ كالكنيسة والإمبراطورية الرومانية المقدسة، أما الوجه الداخلي فمعني بمركزية السلطة داخليًّا، وعدم تشتتها وتوزيعها؛ ومن ثم: عالج قضية تشابك السلطة وتشتتها في الإقليم الواحد، في

الحالتين أدت تلك النتائج إلىٰ الاهتمام بتحديد الأقاليم الجغرافية بوصفها محل فرض السيادة، كانت النتيجة تشكل كيانات متوسطة الحجم معترف بسلطتها علىٰ مساحة جغرافية محددة: الدولة.

عَلَىٰ أنَّ السيادة أعطت للدولة جسدًا، ولم تعطها روحًا تحركها، فالترتيبات الأوروبية أقرت بالسيادة لسلطة داخل إقليم محدد، ولم تحدد محل هذه السلطة: الأمراء والملوك وأسرهم الحاكمة أم الشعوب والجماعات التي تعيش داخل تلك الأقاليم؟، في تلك الفترة كانت أغلب أوروبا دُوَلًا، ولكنها كانت دُوَلًا - وراثية، بمعنىٰ أنَّه لم تكن للدولة (حياة) مستقلة عن الأسرة الوراثية التي تملكها؛ بل كانت تجسد إرادتها، أي: إنَّ (حياة) الدولة و(منطقها) ومصلحتها وهويتها، كانت مرتبطة بالأسرة الوراثية.

أتت الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، اقتداءً بأفكار جاك روسو؛ لتنازع الأسرة الوراثية السيادة علىٰ فرنسا، أو بشكل أدق علىٰ ملكية السلطة علىٰ فرنسا؛ بل علىٰ روح فرنسا مؤسسة لنموذج الدولة - القومية بدلًا من الدولة الوراثية. علىٰ سبيل المثال: يُرجِع الكثير من الباحثين التفوق الفرنسي المبدئي في الحروب النابليونية لنشر هذا النموذج في أوروبا إلىٰ تأثير القومية الفرنسية علىٰ أداء الجيش الفرنسي، حيث أسهم إحساس الشعب الفرنسي (بامتلاكه) للجمهورية الفرنسية في زيادة أعداد المنتسبين للجيش الوطني الفرنسي، بالإضافة إلىٰ جعل دفع

الضرائب أكثر جاذبية وقبولًا في فرنسا من غيرها من الدول الأوروبية، والتي كانت ما تزال تحت سيادة حُكَّام لا يعبرون عن الهوية القومية للجماعة التي يحكمونها كسكان بعض المدن الإيطالية تحت حكم الإمبراطورية المقدسة التي كان يحكمها حاكم في النمسا، أو الفنلنديين الذين كانوا ينتمون جغرافيًّا لروسيا. مما مكَّن لفرنسا موارد عسكرية واقتصادية تفوق المتاح للدول الأوروبية الأخرىٰ. النقطة الأهم هنا هي أنَّ (القومية)، ولدت أو تطورت بشكل أسرع وأوضح ليس فقط في فرنسا والدول التي سيطرت عليها خلال الحرب؛ بل حتىٰ الدول التي واجهتها في الحرب (بريطانيا، النمسا، إسبانيا، روسيا)، والتي علىٰ المدىٰ الطويل قامت بتبني الأفكار القومية، فبحلول القرن العشرين كانت كل دول أوروبا قد تحولت من دول - وراثية إلىٰ دول قومية.

بمعنىٰ أنَّه أصبح يمثل كل أمة تقطن إقليما محددا تدعي الاشتراك في الثقافة والتاريخ والإحساس بالمصير المشترك كيان سياسي يمثلها ويعبر عنها سياسيًّا؛ ومن ثم: فإنَّ الدولة تعرف من خلال تمثيلها لأمة ما. إذن إذا كانت السيادة هي المسؤولة عن تنظيم الكيانات السياسية، ووضع حدود مادية ومعنوية بينها؛ فإن القومية هي من أعطت التبرير الأخلاقي لهذا التقسيم؛ لأنَّ مجرد الاعتراف بسلطة حاكم أو أسرة وراثية علىٰ إقليم ما، ومن يعيش

في هذا الإقليم لا يتعدىٰ كونه مجرد مبدأ تنظيمي يحتاج أساسا أخلاقيا للمطالبة به والحفاظ عليه.

لم تكن الصورة -دائمًا- بهذا الترتيب الناتج عن اتفاق وستفاليا، ومن ثَمَّ نتائج الثورة الفرنسية الإقليمية، أي: سيادة معترف بها متمركزة في سلطة حاكم أو أسرة وراثية، ثم تنتقل تلك السيادة إلىٰ الشعب. بل في أغلب أوروبا والعالم، سبق الإحساس القومي السيادة. في هذه الحالة يتطور الإحساس القومي في مواجهة حكم خارجي سواء كان إمبراطورية، احتلالا خارجيا، أو حتىٰ خلافة إسلامية، (أو غير إسلامية)، ومن ثَمَّ تناضل تلك الأمة للحصول علىٰ حق تقرير مصيرها السياسي من خلال الاستقلال، والذي لا يكون إلا من خلال المطالبة بدولة سيادية معترف بها. داخل هذا التزاوج: الأمة - الدولة لا يفترض أن يكون هناك ولاءات سياسية لكيانات متجاوزة كالأمة الإسلامية مثلًا، حتىٰ إن وجد ولاء عاطفي، فيجب ألَّا يتحول إلىٰ تعاطف قد يجلب التزامات وروابط سياسية تهدد سيادة الدولة؛ لذلك نجد من يتحدث عن الأمة الإسلامية مثلًا كرابط (روحي) وليس سياسيا، وهو وصف مبهم وغير واضح بطبيعة الحال، وهذا ليس مهمًا بالنسبة لمن يستخدمه، المهم أن يكون بعيدًا عن الواقع السياسي، إذا قبلنا بهذا الرابط، قد نقول: إنَّ المقصود بالرابط الروحي، هو ذلك الرابط الذي يربطنا كمسلمين من خلال توحيدنا، وإسلامنا، وعبادتنا لله ﷻ. إذن هو أسمىٰ الروابط.

السؤال الآن: ماذا لو تعرَّض من ترتبط بهم من خلال علاقتك بالله ﷻ للظلم، القتل، الاغتصاب، والحرق؟ هل يمكن استخدام أدواتك ومؤسساتك السياسية (الدولة) في نصرتهم؟ منطق الدولة القومية يجيب بالنفي؛ لأنَّه لا يقبل أن يكون هناك رابط أسمىٰ من الرابط القومي؛ ومن ثم: فإنَّ التضحية تكون في سبيل الجماعة القومية، والكيان السياسي الذي يمثلها. إمبريقيًّا لا يوجد شك في أنَّ من ماتوا في سبيل الدولة، أكثر من من ماتوا في سبيل الله.

بعيدًا عن موقفي القيمي، والذي لم أوفَّقْ كما هو واضح في إخفائه، تظل هناك مشكلة أساسية للقومية، وهي تعريف الجماعة القومية: ما المعايير التي يمكن من خلالها الحكم علىٰ جماعة ما كجماعة قومية سياسية، تستطيع المطالبة بدولة تمثلها؟ هناك اختلاف كبير بين الباحثين حول تلك المعايير، ولكن من أكثر المعايير التي تتكرر في تعريف الجماعة القومية، هي الاشتراك في العرق، التاريخ، الثقافة، اللغة، الاتصال الإداري والسياسي بإقليم ما من خلال أجيال متعاقبة. عدم الاتفاق هذا يعكس تطابق الدولة والأمة في الواقع، فكثير من الدول ضم قوميات واثنيات مختلفة لا تتسم أو تتمتع بالاشتراك في أغلب تلك المعايير. هنا يكون المعيار الأساسي هو العيش المشترك في إقليم محدد، ومن ثَمَّ يتم بناء هوية جامعة لسكان الإقليم. بمعنىٰ أنَّه قد يتطور الإحساس لجماعة ما، كجماعة سياسية ذات أساس

تاريخي مشترك، ومن ثَمَّ تنجح في الحصول علىٰ دولة تعبر عن سيادتها علىٰ إقليم ما وتمثلها سياسيًّا، وقد تسبق الدولة السيادية الإحساس القومي المشترك، ومن ثَمَّ تقوم الدولة بتطوير هذا الإحساس والحفاظ عليه من خلال وسائل مختلفة كالتعليم والإعلام. يعتبر الأكراد مثالًا جيدًا علىٰ الحالة الأولىٰ كقومية ما زالت تناضل للحصول علىٰ دولة، في حين تمثل الأردن وأغلب دول الخليج أمثلة جيدة علىٰ الحالة الثانية، والتي سبقت فيها الدولة تكون الجماعة القومية.

أحد الحلول لتجاوز عدم تطابق الدولة - الأمة هذا هو فكرة القومية المدنية (Civil Nationalism)، والذي يعتبر أكثر ديمقراطية من اختلاق هوية قومية وتركيبها، والذي عادة ما يتم من خلال أدوات استبدادية. علىٰ العكس، تحاول القومية المدنية تجاوز الاختلافات العرقية والتاريخية، وبناء هوية مدنية تتمحور حول المواطنة، وأسس علاقة الفرد بالدولة من قيم وحقوق وواجبات. تطوَّر هذا النوع من القومية علىٰ الجانب الآخر من المحيط، هذا لا يعني أنَّ الإحساس القومي الأمريكي كان أقل حماسة من أوروبا إلَّا أنَّه أخذ بُعْدًا أكثر فردانية، بمعنىٰ الاهتمام بخدمة الفرد الأمريكي وحقوقه، وليس الجماعة الأمريكية ككيان شامل موحد. أيضًا هذا لا يعني أنَّ الفرد في أوروبا لم يكن المرجعية الأخلاقية للحقوق، فبدءًا من القرن التاسع عشر، يمكن القول إنَّ الكفة مالت إلىٰ حقوق الفرد في مقابل الجماعة القومية

باستثناء ألمانيا وإيطاليا. إذن ببداية القرن العشرين أصبح لدينا (أو لديهم) طيف الجماعة -الفرد، أو الشمولية- الليبرالية حيث تموضعت الدول التي تربط غاياتها الأخلاقية بخدمة الأمة ومجدها من خلال مشاريع قومية سياسية وعسكرية واقتصادية علىٰ الجانب الشمولي، في حين تموضعت تلك التي عرفت غاياتها الأخلاقية من خلال خدمة غايات الفرد دون تدخل في محتوىٰ تلك الغايات أو الإجبار علىٰ مشروع جماعي يخدم (مجد) الجماعة القومية علىٰ الجانب الليبرالي. قد يكون النص الأشهر لتسويغ الروح الليبرالية للدولة هو ما جاء في إعلان الاستقلال الأمريكي (١٧٧٦) من التأكيد علىٰ (السعي للسعادة)، (Pursuit of happiness) كأحد الحقوق الأساسية للفرد، السعادة كما يعرفها الفرد، وليس كما يصوِّرها المجتمع أو الدولة، أو الدين. فالليبرالية هي السلاح الفكري والحقوقي للأفراد، تقف دائمًا مع الفرد في مواجهة أي كيانات جماعية، سواء كانت أسرة، قبيلة، طائفة دينية، مجتمعا، أو دولة.

المهم أنَّ طيف الجماعة -الفرد، أو الشمولية- الليبرالية كان طيفًا علمانيًّا. أي: إنَّ التبريرات التي صاغها مؤيدو كلٍّ من الطرفين، لم ترتكز علىٰ أسس دينية حتىٰ، وإن استخدمت بعض المصطلحات الدينية، فلم تكن أكثر من ديباجة لا تؤثر علىٰ تعريف الجماعة أو الفرد أو ميزان الحقوق بينهما في توجيه غايات الدولة. بالعودة إلىٰ الجذور الفكرية السياسية الغربية، نستطيع أن

نقول: إن العصر اليوناني ألهم الجانب الليبرالي، والعصر الروماني ألهم الجانب الشمولي، في حين خرج العصر المسيحي كمُلْهِمٍ لأيٍّ من الأفكار أو الحركات السياسية في أوروبا والغرب بشكلٍ عام.

بانتصار القوىٰ الليبرالية في الحرب العالمية الثانية، ومرة أخرىٰ في الحرب الباردة هَيْمَنَ الفكر الليبرالي كأساس ومرجعية للأفكار السياسية المعاصرة حول حقوق الفرد، علاقة الدولة بالمجتمع، بل التعاون الدولي، وبالطبع لكتابة كتب المداخل والمقدمات التأسيسية في العلوم السياسية. إذن طبقًا للنسخة الغربية من تاريخ الفكر السياسي، والتي تُحْكَىٰ بلسان ليبرالي بعد تفوقه علىٰ كل النماذج الأخرىٰ؛ فإنَّ هذا التاريخ كما رأينا تاريخ صراع بين استبداد السلطة وحرية الأفراد. مثَّل عصر النهضة بداية تسجيل نجاحات معسكر الحرية في مواجهته مع استبداد السلطة الدينية، ومن ثَمَّ: انتقل الصراع إلىٰ مواجهة مع الحكام والأسر الوراثية المستبدة، كانت المعركة هذه المرة حول انتزاع السيادة، وكانت أرض المعركة محددةَ المعالم والحدود: إقليم الدولة. ومن ثَمَّ: انتقل الصراع إلىٰ صراع علىٰ روح الدولة والغاية الأخلاقية لها، بين الجماعة القومية المنتشية بامتلاك السيادة والراغبة في تحويل الدولة إلىٰ مشروع سياسي جامع يجسِّد عظمتها ومجدها، وبين هؤلاء الذين ينتمون لها؛ لكنَّهم يرون الغاية الأخلاقية من الدولة هو خدمة مصالح الأفراد وغاياتهم كما يرونها بأنفسهم.

الدولة

عندما تخرج من الطائرة بعد الوصول لوجهتك تستقبل رائحة مألوفة، خليطًا من روائح المطاط، البلاستيك، والسجاد (إن كنت محظوظًا). أتحدث هنا عن رائحة الممر (التيوب) الذي ينقلك من باب الطائرة إلىٰ إحدىٰ بوابات المطار. أنا من ذلك الجيل الذي كان محظوظًا بما فيه الكفاية ليختبر عَبَقَ مدن مختلفة من سُلم الطائرة قبل العبور من النظام الإجرائي للدولة ممثلًا في تلك اليد التي تخرج من نافذة الجوازات؛ لتأخذ جواز سفرك، وتسمح لك بالعبور. تمثل دائمًا لحظة الخروج من الطائرة، بشكلها التقليدي، ارتباطا عاطفيا بالمكان بل بأهله (فأنفك) يميز تلقائيًّا الوطن: هذه رائحة الوطن. البعض منا يتوجب عليه الانتظار حتىٰ يصل لمنطقته؛ بل منزله حتىٰ يبدأ بالشعور بالولاء العاطفي لذلك الكيان ذي الحدود الهلامية المراوغة: الوطن. في النهاية أنت تتبع (أنفك). سواء كنت من جيل (التيوب)، أو جيل سلم الطائرة

فجميعنا وُلِدْنَا وتربينا في عالَم تتطابق فيه حدود الوطن بحدود الدولة القومية (ذلك النموذج الَّذي حكيْنا قصة تطوره في أوروبا في الفصل السابق)؛ لذلك قد يشعر البعض بالامتعاض عند الحديث عن عدم الإحساس بولاء عاطفي خلال الطريق من المطار حتىٰ حدود الوطن كما تعرفه أنت.

في الأعياد الوطنية يزداد الأمر سوءًا، فقد يطلب منك توسيع دائرة الولاء العاطفي، عادة من خلال ممارسات تفتقد إلىٰ الاتزان والوقار، لا تشمل الدولة فحسب، بل ومؤسساتها، والنظام السياسي، والنخبة السياسة، بل الحاكم. حتىٰ إنَّك قد تجد نفسك مطالبًا بإظهار الولاء العاطفي للبنك المركزي مثلًا! لست متأكدًا كيف يفترض أن أطوِّر أي شعور عاطفي نحو مؤسسة البنك المركزي؟!

المشكلة هنا هي عدم وضوح الحدود بين تلك الكيانات وتداخلها إلَّا أنَّ معرفة طبيعة كلٍّ من تلك الكيانات وأدوارها يعتبر خطوة أولىٰ في هذا الاتجاه. سيقوم هذا الفصل بالتعامل مع مفهوم الدولة ومحاولة توضيح مكوناتها، وكيف تعمل الدولة علىٰ تجميع تلك المكونات في إطار مؤسسي وقانوني يعطي هوية (للوطن القومي). المشكلة الأخرىٰ التي قد تواجهنا في هذا الفصل، هو التعامل مع كيان غير مادي ومرئي؛ إلَّا إذا كنت تستطيع أن تشير بيدك وتقول: «هذه هي الدولة»، في الغالب لن تصيب هدفك؛ لأنَّك في الحقيقة ستشير إلىٰ إقليم جغرافي،

أو مؤسسات الدولة (كالبنك المركزي مثلًا)، أو رجال الدولة، ببساطة لأنَّ الدولة لا تُرىٰ. هذا لا يعني أنها غير موجودة، أو أنَّها مجرد صورة ذهنية فقط. جرب ألَّا تقف في إشارة المرور أو لا تدفع ضرائبك بناءً علىٰ فكرة أنَّ الدولة (حقيقة ذهنية)، وسترىٰ إذا كانت موجودة أم لا. إذن ما نوع الكيانات الذي تنتمي إليه الدولة؟ الدولة حقيقة اجتماعية (Social Fact)، وهذا شأن جميع المؤسسات، لا نراها ولكن نعرفها من قوتها السببية ومظاهرها، والأشخاص الذين يجسِّدون إراداتها. إذن إذا اتفقنا أنَّ للدولة وجودا هناك في الخارج كحقيقة اجتماعية، فهذا لا يعني أنَّنا قد نتفق علىٰ كون الدولة فاعلًا ينسب إليه القدرة علىٰ الفعل، للتوضيح، عندما تصف أحد أحداث الحرب العالمية الثانية، هل تقول: (غزت ألمانيا فرنسا؟ أم غزا هتلر فرنسا؟) تلك أحد الأسئلة المهمة عند التعامل مع مفهوم الدولة؛ لأنَّها ترتبط بشكل مباشر بالتعامل مع الدولة بوصفها مرجعية تحليلية (الفاعل الأساسي ومصدر التأثير السببي)، ومرجعية أخلاقية (مسؤولة أخلاقيًّا عن تلك الأفعال ونتائجها). في هذا الإطار سيقوم المبحث الأول باستعراض المكونات الرئيسة للدولة بهدف تقديم إجابة مبدئية عن تلك الأسئلة، قد تساعد القارئ علىٰ البحث بشكل أكثر توسعا في تلك القضايا والموضوعات، يقدم المبحث الثاني موجزا عن أدوار الدولة وسياساتها، قبل أن يختم الفصل بمبحث موجز عن أنواعها.

* مكونات الدولة:

قبل الحديث عن مكونات الدولة، قد يكون من المفيد الحديث عن ماهية الدولة حتىٰ يسهل علينا فهم كيف ترتبط تلك المكونات معًا؛ لتعطي جوهرا للدولة، يمكن تصنيف الرؤىٰ المختلفة حول ثلاثة مفاهيم مختلفة: مفهوم فيبير (Weber)، والمفهوم التعددي، والمفهوم الماركسي[١]، يعرف عالم الاجتماع الألماني فيبير الدولة كفاعل مؤسسي يتمتع بسيادة وحق حصْريٍّ في استخدام العنف المنظم في إقليم محددٍ[٢]. قد تكون الملاحظة الأوضح هنا هي عدم تضمين فيبير للمجتمع في تعريفه، وكأنَّه لا يعرف الدولة كمجموعة من المؤسسات فقط؛ بل كفاعل مؤسسي يتمتع بالقدرة علىٰ الفعل والتأثير حتىٰ علىٰ المجتمع الذي يمثله، فتعريف فيبير يتحدث، علىٰ سبيل المثال، عن (الدولة الكويتية)، وليس عن (دولة الكويت).

علىٰ النقيض، يعطي التعريف التعددي أهمية أكبر للمجتمع كمكوّن جوهري للدولة، بل إنَّه يختزل الدولة في الجماعات والأفراد التي تحتلُّ أو تحيط بمؤسسات الدولة كالأحزاب ومجموعات المصالح وغيرها، أي: إنَّه إذا كان هناك دولة،

(1) Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1999). P.200.*

(2) Max Weber, *Economy and Society, (Berkeley: University of California Press, 1978) P.54.*

ولا يوجد مجتمع في مفهوم فيبير؛ فإنَّه هناك مجتمع ولا يوجد دولة كفاعل أو كيان مستقل في المفهوم التعددي. في هذا الإطار يمكن رؤية النظرية الماركسية للدولة كإطار للجمع بين المفهومين من خلال مفهومٍ يعرِّف الدولة كالهيكل أو العلاقة الهيكلية التي تربط الدولة بالمجتمع[١]، فالدولة طبقًا لتلك الرؤية هي الهيكل المستقر لحكم المجتمع. فالدولة هي من تعطي المعنىٰ للمجتمع، وكذلك المجتمع يعطي المعنىٰ للدولة؛ ومن ثم: لا يمكن الحديث عن أحدهما دون الآخر.

الفكرة الأساسية أنَّ المفاهيم الثلاثة، والتي يمكن وصفها تبعًا: مؤسساتية، اختزالية، وهيكلية تنتج مجموعات متباينة من مكونات الدولة[٢]، بالطبع يمكن دمج المفاهيم الثلاثة معًا، كما فعل أليكساندر ويندت في كتابه النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، وإن كان لأسبابٍ مختلفة تمامًا، يقدِّم لنا هذا الدمْج مفهوما أشمل: الدولة فاعل مؤسسي مرتبط داخليًا بالمجتمع الذي يحكمه من خلال هيكل للسلطة السياسية. من هذا المفهوم يمكن استنتاج عدد من المكونات الجوهرية للدولة: **أولًا**: نظام مؤسسي - قانوني، **ثانيًا**: مؤسسة تتمتع بحق حصْري ومشروع في استخدام العنف، **ثالثًا**: وتتمتع أيضًا بسيادةٍ، **رابعًا**: مجتمع، **وخامسًا**: إقليم جغرافي محدد. حيث يمثل المكوّن الأول الفكرة

---

(١) المرجع السابق، (ص/٢٠٠).

(٢) المرجع السابق، (ص/٢٠١).

الماركسية للدولة كهيكل للسلطة السياسية، في حين يمثل كلٌّ من المكون الثاني والثالث رؤية فيبير للدولة كفاعل مؤسسي، ويمثل المكوِّن الرابع إبراز التعدديْنِ لموقع المجتمع، في حين يعتبر المكون الخامس مشتركا بين المفاهيم الثلاثة[١]، للتسهيل سيتم التعامل مع المكون الثاني والثالث كمكون مشترك ومناقشته في مبحث واحد بعنوان (سلطة مركزية ذات سيادة وحق حصري ومشروع في استخدام القوة).

*** نظام مؤسسي - قانوني:**

يقوم النظام المؤسسي - القانوني بمهمتين: **أولًا**: يعطي المعنىٰ ويؤسس كلًّا من المكونات الأخرىٰ علىٰ حدة، كمكون من مكونات الدولة، **وثانيًا**: يربط تلك المكونات قانونيًّا ومؤسسيًّا في إطار كيان موحد: الدولة. قد تكون من أسهل الطرق لتخيل النظام المؤسسي - القانوني هو الرسم البياني أو المخطط (Diagram) الذي يوضح تراتبية الكيانات والأفراد في مؤسسة ما، ودور كلٍّ منهما. يستخدم هذا المخطط أحيانًا للتعبير عن النظام السياسي؛ لتوضيح موقع سلطات الدولة والمجتمع المختلفة (الرئاسة، مجلس الوزراء، البرلمان، القضاء . . .، إلخ) بعضها من بعض، والعلاقة بينهم. هذا النظام السياسي، أما النظام المؤسسي - القانوني فهو أعمق من ذلك قليلًا، هو المخطط

---

(١) المرجع السابق، (ص/٢٠١).

أو الخارطة نفسها، وليس ما يملؤها أو حتىٰ موقع الكيانات المختلفة بعضها من بعض، والأسهم التي تربط بين المربعات التي تقبع بها كلٌّ من تلك الكيانات؛ فقد يختلف كلُّ ذلك من نظام سياسي لآخر، المهم أن يكون لديك مخطط مستقر تبني عليه النظام السياسي. حتىٰ يكون أيُّ نظام نظاما مؤسسيا - قانونيا، يجب أن تمثل الأسهم بين المربعات قوانين وليس عرفا أو تقاليد أو حتىٰ ثقافة سياسية. حتىٰ حدود المربعات التي تتضمن الكيانات المختلفة، يجب أن تؤسس لتلك الكيانات معنويًّا وهيكليًّا لتعطيها معنىٰ وشكلا (مكون من مكونات الدولة)، فتحوِّل قطعة من الأرض إلىٰ إقليم الدولة، والجماعة البشرية التي تقطن تلك الأرض إلىٰ مجتمع، ومحل احتلال السلطة إلىٰ مؤسسة ذات سيادة. ومن ثَمَّ تتحول التفاعلات بين تلك الكيانات والمكونات ونحوها إلىٰ أنماط مستقرة، تحكمها قوانين وإجراءات قانونية وتنظيمية، هنا فقط يكون لديك نظام يسمح لك ببناء دولة ونظام سياسي لها.

هذا النظام المؤسسي - القانوني هو الذي يسمح ببناء مجتمع سياسي حديث، ويجعل الانتماء له (المواطنة) علاقة قانونية أساسها الحقوق والواجبات. أنت مواطن بسبب انتمائك لمجتمع سياسي حديث، دون قيامه علىٰ نظام مؤسسي -قانوني لما وجد ولما كنت مواطنا. في هذا الإطار للنظام المؤسسي- القانوني مهمة أخرىٰ هي التقاء توقعات أعضاء المجتمع السياسي

أو المواطنين في تفاعلاتهم اليومية، وذلك بسبب توفر إطار قانوني ومؤسسي يحول تلك التفاعلات والسلوكيات إلىٰ أنماط ثابتة، يحكمها إجراءات وقوانين وتديرها مؤسسات. يؤدي ذلك أيضًا إلىٰ التقاء التوقعات حول توزيع القيم المادية والمعنوية بين أعضاء المجتمع السياسي، مرة أخرىٰ ما يهمنا عند الحديث عن النظام المؤسسي - القانوني ليس توزيع القيم المادية والمعنوية، بل حقيقة أنَّ هذا التوزيع يحكمه مجموعة من القوانين والمؤسسات، بما في ذلك توزيع السلطة، والتي تعتبر للكثيرين أهمَّ قيمة معنوية بل مادية. إذن تكمن أيضًا أهمية النظام المؤسسي - القانوني في توزيع السلطة السياسية أي: إعطاء بعض المؤسسات (الرئاسة، الأسرة الحاكمة، البرلمان) سلطة اتخاذ القرار وسلطة تنفيذه علىٰ المجتمع والإقليم الجغرافي.

*** سلطة مركزية ذات سيادة وحق حضري في استخدام القوة:**

كما ذكرنا في مقدمة الكتاب؛ فإنَّ السلطة هي الظاهرة الأساسية التي تدور حولها التفاعلات السياسية، وهي أيضًا الظاهرة السياسية محل اهتمام الباحثين؛ إلَّا أنَّ أطر الوصول إلىٰ السلطة، وتسويغات احتلال السلطة، وممارسة السلطة تختلف من عصر إلىٰ آخر، كما رأينا في فصل تاريخ الفكر السياسي الغربي، في العصر الحديث تعرف السلطة السياسية من خلال تموضعها في ذلك الجزء من النظام المؤسسي - القانوني (تخيل صورة المخطط مرة أخرىٰ) الذي يعطي من يتبؤه الأدوات المؤسسية والقانونية

لممارسة تلك السلطة، والتي يمكن حصرها في أولًا: السيادة، وثانيًا: حق حصْري ومشروع في استخدام العنف المنظم. فالسيادة والعنف المنظم سمات تخص الدولة، وليس الأفراد الذين يملؤون السلطة في الدولة. هنا تمثل صورة (كرسي الحكم) المثال الأشهر. فالسيادة والعنف المنظم ليست ملك الحاكم الذي يجلس علىٰ كرسي الحكم، بل مميزات تأتي مع الكرسي، للحاكم الحق فقط في تفعيل تلك المميزات، والتي تسمح له بممارسة السلطة؛ إلَّا أنَّ هذا التفعيل يجب أن يوجَّه في خدمة غايات الدولة كما يقرها المجتمع، والتي تحدثنا عنها في الفصل السابق (دينية، شعبية، ليبرالية) لأن هذا التفعيل يعتمد علىٰ اعتراف المجتمع بحق الدولة ومؤسساتها في اتخاذ القرارات السياسية الملزمة. دون هذا الاعتراف لا يوجد سيادة، فمهما حاول الفرد الذي يجلس علىٰ كرسي الحكم الضغط علىٰ (زر) السيادة، ببساطة لن يعمل. في الحالة الطبيعية، يكون اعتراف المجتمع بسيادة الدولة ومن يتبوأ السلطة فيها تلقائيا، فالقرارات التي تخرج من غرفة التجارة والصناعة، أو جمعيات حقوق الإنسان، أو المسجد، أو جمعية محبي الفن التشكيلي لا تؤخذ بالجدية نفسها لتلك التي تخرج من الدولة ومؤسساتها. فالحياة في الإطار المؤسسي -القانوني الذي يعطي السيادة إلىٰ الدولة ومؤسساتها تلقائية، عادية، وطبيعية. طبيعية لدرجة الذوبان في هذا الإطار، واختزالك لنفسك وإدارتها طبقًا لدورك في هذا الإطار:

(مواطن). هذا وجْه من أوجه السيادة. هناك وجه آخر أكثر شراسة لا يظهر إلا في حالة الخروج علىٰ هذا الإطار المؤسسي- القانوني؛ وبالتالي: علىٰ سيادة الدولة. تلك حالة استثنائية، حالة طارئة قد تتطلب تعطيل الإطار المؤسسي - القانوني الذي يربطك بالدولة. في تلك الحالة تتعامل معك الدولة بوجهها التقليدي، وتتحول من مجموعة من المؤسسات إلىٰ فاعل قاتل أحيانًا، يتعامل معك خارج القانون، هنا السيادة لا تعتمد علىٰ اعترافك بها، بل تكون موجهة ضدك. الأخبار السارة هي: إذا لم تمثل تهديدا للحالة السياسية الطبيعية التلقائية فأنت في أمان؛ بل أكثر من ذلك؛ فإنَّ هذا الإحساس بالأمان يعتمد علىٰ حق الدولة في استخدام العنف. ليس عنف الحالة الاستثنائية الخارج عن القانون والحاجة للتبرير والشرعية، بل ذلك العنف المنظم المشروع الذي يحمي المجتمع، في الحالة الطبيعية، من التهديدات الداخلية والخارجية والذي يمثل تفعيلها ميزة أخرىٰ يقدمها النظام المؤسسي - القانوني لمن يحتل السلطة في الدولة. لهذا النوع من العنف سمات ولاستخدامه وتفعيله شروط أهمها أن يكون **أولًا**: حصريًا، بمعنىٰ أن تكون هناك مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات الدولة (الجيش والشرطة) هي فقط من لديها الحق في استخدام العنف وممنوع عن غيرها. **ثانيًا**: يكون استخدام العنف منظما: أن تكون القيادة والتحكم لرئيس الدولة؛ ألَّا تستخدم تلك المؤسسات العنف بعضها ضد بعض، أن تكون موحدة (تهديد

ضد أحد المؤسسات يعتبر تهديدا لكل المؤسسات). **ثالثًا**: أن يكون مشروعا أي: أن يكون له قبول وشرعية من المجتمع.

*** المجتمع:**

مثَّلت مناقشة العناصر السابقة ذلك الجزء من الدولة الذي يقدم رؤية للدولة كفاعل مؤسسي. بمعنىٰ أنَّنا تحدثنا عن (الدولة الآيسلندية) مثلًا وليس (دولة آيسلندا). فالأولىٰ هي مجموع الجهد الجماعي المؤسسي وتراكمه للشعب الآيسلندي لتكوين كيان يمثلهم سياسيًّا، والذي يعتبر فاعلا مستقلا مرتبطا ومتفاعلا مع المجتمع الآيسلندي. أما الثانية فهي وصف يشير إلىٰ جميع مكونات الدولة، بما في ذلك المجتمع والإقليم الجغرافي، الأولىٰ تستخدم في مواجهة المجتمع المحلي، أما الثانية عادة تستخدم كوحدة واحدة في مقابل الدول الأخرىٰ أو الوحدات الأخرىٰ في النظام الدولي.

السؤال المنطقي هو: من يؤسس من؟ هل الدولة كفاعل مؤسسي تؤسس المجتمع أم أن المجتمع هو من يؤسس الدولة. عند الحديث عن دولة تؤسس مجتمعا بالطبع لا نقصد أنَّها تنشئ جماعة بشرية من عدم، بل إنَّها تركب هوية جماعية علىٰ جماعة بشرية تقطن إقليما جغرافيا ما، فتتحول تلك الجماعة البشرية التي لا يجمعها إلا التقارب الجغرافي إلىٰ مجتمع سياسي يدين بالولاء السياسي، وبشكل مفاجئ بالولاء العاطفي لهذا الفاعل المؤسسي الذي أنشأه: الدولة. يفترض أنَّ هذه ليست طبيعة الأشياء.

يفترض أن يسبق الإحساس والإدراك القومي الرغبة في العمل علىٰ تأسيس الكيان الذي يجسد هذا الإحساس والإدراك القومي، فالبشر هم من يحددون دور الغاية واتجاهها من المؤسسات وليس العكس. إذا أردنا التعبير عن تلك الفكرة من خلال المكون الأول الذي ناقشناه في هذا الفصل أي: النظام المؤسسي-القانوني، فيمكن القول: إنَّه في حالة تأسيس المجتمع للدولة، فإن الجماعة البشرية تطور الإطار المؤسسي - القانوني، ثم (تضع) الدولة في مكانها في هذا الإطار، مما يسمح لتلك الجماعة بتشكيل تلك الدولة وتقييدها كما تريد الجماعة. أما في حالة تأسيس الدولة للمجتمع، فإن الدولة هي من تطور الإطار المؤسسي - القانوني، ومن ثم (تضع) الجماعة البشرية في مكانها لتشكلها وتقيدها كما تريد. بالطبع هناك احتمال ثالث، أن تأتي دولة من الخارج لتطوّر النظام المؤسسي - القانوني في مكان آخر، تخلق دولة، تخلق مجتمعا ثم (تضعهما) في هذا النظام المؤسسي - القانوني الذي ابتكرته: الدولة القومية، وهو الاحتمال الأكثر تحققًا في المنطقة خاصة بعد الحرب العالمية الأولىٰ.

انتماؤك لأيٍّ من تلك النماذج لا يؤثر علىٰ كونك مواطنا، لكنه بطبيعة الحال يؤثر علىٰ محتوىٰ المواطنة وجودتها من حيث الحقوق والواجبات المتضمنة لها وثباتها واستقرارها، قد يكون من المفيد التفكير هنا لأيٍّ من النماذج تنتمي أنت أو مواطنتك. إذا كنت تقرأ هذا الكتاب بالعربية، فهناك احتمال جيد أنَّك تنتمي

إلىٰ النموذج الثالث. إذا كنت كذلك، فعليك أن تنتظر للفصل الخاص بالعلاقات الدولية؛ لأنَّه هناك يتم الجزء الأكبر من إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع والدولة التي تنتمي إليها، هناك في النظام المؤسسي - القانوني الدولي.

*** الإقليم الجغرافي:**

منذ عدد من الأسابيع وضعْت خريطة العالم أمام ابني (حمد) الذي اقترب من خمس سنوات لتعزيز إدراكه (بالعالم من حولنا) كما يقولون. أعلم أنَّ هذا (التمرين) قد يكون مبكرًا قليلًا، لكن ما شجعني هو اهتمامه بالدول والأعلام، والذي نشأ من متابعة مباريات كرة القدم معي. كانت أحد الأسئلة المحيرة له، والتي لم أستطعْ تقديم إجابة مقنعة له في هذا العمر هو: كيف يلعب (ميسي) لبرشلونة الإسباني ولمنتخب الأرجنتين في الوقت نفسه؟ ما زاد من الأمور تعقيدًا لحمد هو ظهور ميسي في إحدىٰ القنوات التلفزيونية المصرية، وطلب أحد المذيعين الذين ينتمون إلىٰ خليط من النموذج الثاني والثالث للعلاقة التأسيسية بين المجتمع والدولة الذي أشرنا إليه في الأعلىٰ، أن يقول: (I Love Egypt) ورفض ميسي ترديدها. وكان حمد قد زار مصر في العام السابق وأحبَّها كما لم يحب مكانًا آخر، تمامًا كوالده. لم يكن لدي شك أنَّه عندما يكبر حمد سيعقل الفرق بين (مصر)، و(الدولة المصرية)، وسيعرف لأيهما يوجه مشاعره. كل ذلك شجعني علىٰ تقديم خريطة العالم لحمد كمحاولة مبدئية لفك هذا

التشابك. تمحورت أسئلة حمد حول نقطة أيضًا لم يكن من السهل شرحها، حتىٰ وأنا أكتب هذه المقدمة، وهي لماذا تأخذ الدول تلك الأشكال: دولة علىٰ شكل مربع، وأخرىٰ علىٰ شكل مستطيل وهكذا، لم يكن لدي إجابة ذات أساس مادي لعلمي أنَّ قليلًا من تلك الحدود التي تعطي الأشكال التي لفتت نظر حمد تتطابق مع حدود طبيعية كالبحار، والجبال والأنهار؛ لأنَّها في أغلبها مجرد بناء اجتماعي (Social Construction). بالطبع توقفت عن المحاولات الجدية للشرح بعد أن بدأ بالبحث عن ميسي في الخريطة؛ إلَّا أنني استمررت في التفكير حول دور تلك الحدود، وأنَّها لا تعطي شكلًا ماديًّا فقط لمساحات جغرافية مختلفة؛ بل أيضًا تعطيها الجوهر. بمعنىٰ أنَّها تجعلها شيئًا لم يكن موجودًا، وتجبرها علىٰ القيام بدور الوطن لأعضاء المجتمع السياسي، وحتىٰ وإن كانوا عرقيًّا أو ثقافيًّا ينتمون إلىٰ جماعة متجاوزة لتلك الحدود. فالدولة لا تؤسس الجماعة البشرية كجماعة قومية؛ بل أيضًا الأرض التي يقطنونها؛ بل قد يكون تأسيس الأرض سابقًا لتأسيس الجماعة؛ لأنَّ تأسيس الجماعة القومية السياسية يجب أن يتضمن بالضرورة مسوغات حول علاقته بالأرض التي تفرض سيادتها عليها الدولة: علاقة عاطفية وإدارية ممتدة تاريخيًّا.

علىٰ الرغم من أهمية هذا العنصر وجوهريته للدولة الحديثة؛ فإنَّه يمثل أقل العناصر اهتمامًا من قِبَل الباحثين، وكأنه عنصر مفروغ منه لا يحتاج للدراسة والبحث كالهويات السياسية

وتشابكها أو تطور النظام المؤسسي - والقانوني أو تنازع السيادة بين الدولة والمجتمع، والتي تتسم جميعًا بدينامية واضحة مقارنة بسكون الأرض. مع ذلك تظل الأرض بحدودها المركبة مسرحًا لتلك الحركة الدائمة، فالهويات الجماعية يجب أن نفسها تسوغ من خلال علاقتها بالأرض، والحق المشروع والحصري للدولة في استخدام العنف يرتبط بالحدود علىٰ جزء من الأرض، إن تعداها أخذ معنًى مختلفًا تمامًا: حرب. ومحل تنازع السيادة هو الأرض، يظهر ذلك أكثر في النظم المؤسسية - القانونية التي لم تستدمج فيها الدولة والمجتمع السيادة كمعنىٰ؛ بل كممارسة وواقع مادي، في تلك الحالة يكون (وضع اليد) علىٰ الأرض، فعليًّا وحرفيًّا، هو التعبير عن السيادة. وإن كنت تنتمي إلىٰ دولة خليجية كما هو حال الكاتب، فإن الجزء الأكبر من القيم المادية التي تشملها شبكة توزيع القيم وينظمها النظام القانوني - المؤسسي (أحيانًا)، هناك في الأسفل: تحت الأرض.

تتجاوز أهمية الأقاليم الجغرافية والحدود السياسية مستوىٰ الدولة إلىٰ النظام الدولي الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة، فهي بالإضافة إلىٰ السيادة التي تعطي تلك الحدود المعنىٰ الاجتماعي والثقافي، تمثل المبدأ الأساسي لتقسيم كوكب الأرض بين الجماعات البشرية إلىٰ مائة وأربع وتسعين (أعتقد هذا هو الرقم الحالي) جماعة سياسية تمثلها كيانات يعترف كل منها بالآخر، فالأقاليم تعتبر ملكية خاصة للدول التي تفرض سيطرتها

عليها؛ ومن ثم: فإنَّ أحد أهم مبادئ استقرار النظام الدولي، هو احترام الملكية الخاصة للدول.

*** وظائف الدولة:**

عند الحديث عن وظائف الدولة (بمفهوم فيبير كفاعل مؤسسي مستقل عن المجتمع) عادة ما يتم الاكتفاء بالتصنيف القطاعي لتلك الوظائف كالأمن، التشريع، الاقتصاد، التنمية . . . ، إلخ، إلَّا أنَّه قد يكون من المفيد في هذا المبحث الموجز إضافة عامل آخر يشير إلىٰ القدر المناسب للقيام بتلك الوظائف المختلفة، ممَّا يعكس الدور المتفق عليه بين كلٍّ من الدولة والمجتمع في إدارة تلك القطاعات. ذكرنا في نهاية فصل تاريخ الفكر السياسي أن الأمر استقرَّ علىٰ تسويغ وجود الدولة، وممارسة السلطة من خلال خدمة حقوق الفرد وحرياته واحتياجاته حتىٰ أصبح الغاية الأخلاقية المهيمنة علىٰ تسويغ ممارسات الدول أو أغلبها؛ ومن ثم: فإنَّ وظائف الدولة من حيث النوع والدرجة، يجب أن يتم التعامل معها من خلال تلك الغاية. علىٰ سبيل المثال: وظيفة الدولة الخاصة بالإعلام والأخبار خاصة، إذا ما ارتبطت بدرجة عالية من التدخل والظهور في الحياة اليومية للأفراد من خلال (القناة الأولىٰ والثانية) ينظر لها الآن بشكل سلبي، وكذلك في الاقتصاد كلما أعادت الدولة تعريف دورها بما يترك مساحة أكبر للأفراد نظر لها إيجابيًّا. إذن ما نقدمه بشكل وجيز في هذا المبحث هو وظائف الدولة، بما يخدم حقوق

الفرد، ولا يتعدىٰ علىٰ حرياته ودوره في المجتمع. ولا أفضل من أدبيات حقوق الإنسان في القيام بتلك المهمة، مع الأخذ بالاعتبار بالطبع أن حدود الإنسان تتجاوز حدود المواطنة، ولكنها تقدم أدوات مفيدة للتعامل مع مسؤولية الدولة اتجاه تلك الحقوق.

من هذه الزاوية ينظر إلىٰ وظائف الدولة من خلال ثلاثة مستويات أو درجات: **أولًا**: احترام (Respect) دور الفرد، هذه الدرجة تخص ترك المساحة اللازمة للفرد للتعبير عن حقوقه واحتياجاته في مجالات الحياة المختلفة أو البحث عن السعادة كما يراها هو دون تدخل من الدولة. **ثانيًا**: حماية (Protect) تلك المساحة من تدخل طرف ثالث والهيمنة علىٰ اختيارات الأفراد وحقوقهم، **ثالثًا**: المساعدة علىٰ تحقيق (Fulfill) احتياجات الأفراد و(أحلامهم). مع أخذ تلك الدرجات بالاعتبار يمكن الحديث عن وظائف الدولة من خلال القطاعات المختلفة.

*** الوظيفة الأمنية:**

تعرف وظيفة الدولة في القطاع الأمني عادة من خلال مسؤوليتها في توفير الحماية والأمن للأفراد والمجتمع بشكل عام، بما في ذلك حفظ الاستقرار الداخلي، وحماية حدود الدولة من الاعتداء الخارجي. بالطبع بسبب طبيعة تلك الوظيفة التي تعتمد بشكل أساسي علىٰ حق الدولة المشروع والحصري في استخدام العنف لا يتوقع مشاركة المجتمع الدولة في تلك الوظيفة؛ إلا في حالات نادرة كاجتياح قوات خارجية حدود الدولة، وعدم قدرة

أجهزة الدولة علىٰ التصدي لها. هذا لا ينفي مسؤولية الدولة، ووظيفتها في مستوىٰ احترام حق الفرد في الأمن، والذي قد تكون الدولة هي أول من ينتهك هذا الحق، خاصة عند انتماء هؤلاء الأفراد إلىٰ تيارات سياسية معارضة أو أقليات في طور الإدماج في الهوية القومية التي تمثلها الدولة؛ ومن ثم: فإنَّ الوظيفة الأمنية للدولة تبدأ من تقييد مؤسساتها الأمنية، وضمان احترامها لحق المواطنين في الأمن. ومن ثَمَّ يتوقع من الدولة أن تحمي مواطنيها، ممن يهدد أمنهم وسلامتهم تلك الدرجة الأشهر، والتي عادة ما يتم تعريف الوظيفة الأمنية للدولة من خلالها. لا تتوقف مسؤولية الدولة الأمنية عند هذا الحد؛ بل تتعدىٰ ذلك لتشمل درجة تحقيق الأمن أو التعامل مع الأمن كشرط لإنتاج الحقوق الأخرىٰ. هنا يتوجب علينا التفريق بين رؤية سلبية للأمن، وأخرىٰ إيجابية أو التفريق بين الأمن كحرية من التهديدات، والأمن كحرية للسعي إلىٰ تحقيق الرغبات كما يراها الفرد، والتي عادة يرمز لها في أدبيات الدراسات الأمنية بالفرق بين: الحرية من (Freedom from)، والحرية للسعي إلىٰ (Freedom to)، فالأولىٰ تخص البقاء مجرد البقاء، أما الثانية فتشمل غياب التهديدات لحرية السعي للقيم المادية والمعنوية التي يرغب بها الفرد.

* الوظيفة الاقتصادية والتنموية:

تتعلق تلك الوظيفة بشكل عام بزيادة القدرات والإمكانات المتاحة للشعب، وتوسيع الخيارات المتاحة لهم من خلال بيئة تنظيمية اقتصادية، تسمح لهم بالاستفادة من المصادر المادية والطبيعية للوطن. وذلك من خلال توفير البنية الأساسية الضرورية، إرساء القوانين والسياسات التي تشجع علىٰ النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلىٰ ضمان الإطار الأخلاقي العام للنشاط الاقتصادي بما يحفظ جميع المشاركين من الاستغلال والممارسات غير الأخلاقية.

يميل هذا التعريف بشكل واضح إلىٰ تعريف الوظيفة الاقتصادية للدولة من خلال علاقاتها بالفرد واحترام اختياراته. فالدولة قد تحتاج لضمان سلاسة الإنتاج والاستهلاك، أو العرض والطلب ولكنَّها لا تتدخل فيما يطلب أو ما يعرض، هذا يعود إلىٰ اختيارات الأفراد. الأمر الذي يختلف في الدولة الشمولية التي عادة يكون لها مشروع سياسي جامع (يخدم مجد الأمة)؛ وبالتالي يحتاج توجيه موارد الوطن والأنشطة والمشاريع الاقتصادية لخدمة هذا المشروع. عادة ما ينتج التطرف في أي من الاتجاهين نتائج غير عقلانية علىٰ الرغم من حجج كلٍّ منهما حول سلامة تلك النتائج، فالثاني يؤدي عادة إلىٰ ضعف روح الابتكار والروح المشاريعية بين الأفراد، أما الأول فيؤدي إلىٰ عبثية استهلاكية، وسوء توزيع للموارد.

يتطلب تجنب تلك النتائج أو التخفيف منها علىٰ الأقل ربط الوظيفة الاقتصادية للدولة بالوظيفة التنموية، ربط يتعدىٰ المفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية كسياسة أو مجموعة من السياسات الاقتصادية التي يجب أن تتبعها الدولة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، ومن ثَمَّ يقاس مستوىٰ التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق تلك الرفاهية ذات المؤشر الواحد: نمو متوسط دخل الفرد. من هنا ظهرت مفاهيم أخرىٰ للتنمية ودور الدولة التنموي منها علىٰ سبيل المثال التنمية البشرية[1] التي تتماشىٰ مع دور الدولة في تحقيق (Fulfill) غايات الفرد، وتمكينه من مجموعة أوسع من الاختيارات. حيث يحول مفهوم التنمية البشرية نطاق التنمية من سياسات الدولة الاقتصادية إلىٰ قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم.

هناك أيضًا مفهوم التنمية المستدامة، والذي ألقي الجزء الأكبر منه علىٰ الدولة لا لخدمة الجيل الحالي من المواطنين فقط؛ بل كذلك الجيل القادم من خلال التركيز علىٰ التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة علىٰ تلبية احتياجاته. مهام ومسؤوليات لا يظهر أنَّ الدولة تعارض تحمل مسؤوليتها والقيام بها؛ لأنَّها من خلال ذلك تمتلك شروط إنتاج حياة الفرد (الحر).

---

(١) تختلف عن التعريف السائد للتنمية البشرية كمجموعة من الخرافات النفسية والاجتماعية كقوانين الجذب وغيرها.

* **الوظيفة التشريعية والقانونية:**

تتمحور تلك الوظيفة حول صياغة القوانين والتشريعات المحلية، وحماية تلك التشريعات والقوانين وتطبيقها من خلال الجهات القضائية والتنفيذية. فالتشريع وصياغة القوانين أحدُ أهمِّ (مناطق التوتر) بين الدولة الحديثة، وأشكال الحكم التقليدية، والتي كانت تقع مسؤولية التشريع فيها علىٰ عاتق الحاكم أو رجال الدين (الذين نسميهم كمسلمين فقهاء). فالتشريع يمثل خطَّ التماس بين عدد من الثنائيات: الحداثة - التقليدية، الدولة المدنية -الدولة الدينية، الديموقراطية- الاستبداد. بمعنًىٰ آخر يمثل حق الشعب في التشريع شهادة تحوُّل المجتمع السياسي إلىٰ مجتمع سياسي حديث. التشريع، هو (جائزة) الحداثة السياسية، وفخر الدولة الحديثة، فهي تمثل الثقة في عقلانية الأفراد والحرية والمساواة بينهم؛ ومن ثم: تقضي العدالة التشريعية في الدولة الحديثة بأن يكون الأفراد الذين سيحكمهم القانون هم مَنْ يضعونه، وأن يطبق هذا القانون علىٰ الجميع(١)، عند الحديث عن الدولة بالمفهوم الضيق الذي يعرف الدولة من خلال الحكومة أو السلطة التنفيذية تظهر مسؤولية التشريع خارجة عن مؤسسات الدولة، في حين يدخل التشريع وصياغة القانون في مسؤوليات

---

(1) Christian Reus-Smit, *The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity, and Institutional Rationality in International Relations, (New Jersey: Princeton University Press, 1997). P.129.*

الدولة عند الحديث عن المفهوم الأشمل للدولة الذي يتضمن السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية، القضائية. عادة تهيمن السلطة التشريعية علىٰ الجزء الأكبر من التشريع، والتي تتكون من ممثلي الشعب كما سنرىٰ في الفصل القادم؛ إلَّا أنَّ تلك العملية وما تحتاجه من وسائل للصياغة، والتنفيذ والإجبار تتضمن بالضرورة عمل جميع السلطات.

للتشريع وصياغة القوانين عدد من الوظائف من أهمها أنَّه يعكس القيم والثقافة المشتركة للمجتمع، فإذا كانت حرية التعبير أحدَ قيم المجتمع، يتوقع أن تضمن تلك الحرية من خلال قانون تشرعه السلطة التشريعية. نقطة الالتقاء تلك بين القيم والنصوص القانونية عادةً ما توجد في الدساتير: الوثيقة القانونية/السياسية الأهم لكل مجتمع سياسة، ما تقوم به القوانين هو تفصيلُ تلك النصوص والمبادئ الدستورية، وتطبيقها علىٰ المجالات المختلفة. من أهمِّ أهداف التشريع أيضًا هو تقييد الحكومة أو الدولة بشكل عامٍّ من استخدام وسائل السلطة واستغلالها كالعنف المنظم ضد المواطنين. تقوم القوانين أيضًا بدوْر مهم وأساسي في التقاء توقعات المواطنين في تفاعلاتهم اليومية، وتفاعلاتهم مع السلطة بوصف القوانين التي يتم تشريعها تمثل تفاصيل النظام المؤسسي - القانوني الذي يجمع الدولة بالمجتمع. القوانين تؤسس لحياة المواطنة، فهي في كل مكان، كالقوانين الطبيعية، نتحرك من خلالها، وتمثل شروط إنتاج ممارساتنا اليومية الفردية والجماعية، مع الفرق أنَّ القوانين

والتشريعات، تكسر، تنحني أحيانًا، وبالتأكيد يعاد تفسيرها أحيانًا كثيرة خلال تلك التفاعلات بين المواطنين أو بين المواطنين والسلطة وهنا تكمن العلاقة بين القانون وبين السياسة.

*** أنواع الدول:**

هناك أكثر من معيار لتقسيم الدول إلىٰ أنواع مختلفة بحسب السياق والهدف من التقسيم. علىٰ سبيل المثال، خلال الربيع العربي كان الحديث عن (أنواع الدول) يعني التفريق بين الدولة المدنية والدولة الدينية، هنا معيار التقسيم هو المرجعية الدستورية والتشريعية للدولة، كذلك ظهر التقسيم بين الدولة الديمقراطية وتلك الاستبدادية، هنا يكون مورد القسمة هو طبيعة النظام السياسي أو مركزية السلطة وعلاقاتها بدوْر المجتمع في صنع القرار السياسي، في هذا الكتاب سيتم المرور علىٰ تلك المعايير والأنواع الناتجة منها خلال الفصول القادمة، في هذا المبحث سيكون معيار التقسيم أكثر تأسيسًا لطبيعة الدولة، وهو مركزية السلطة في الدولة وعلاقتها بإقليمها، والذي ينتج عنه الأنواع التالية من الدول: الدولة البسيطة، الدولة المركبة (فدرالية، كونفدرالية).

* الدولة البسيطة:

تعرف الدولة البسيطة بأنَّها تلك الدولة التي تفرض سلطاتها الثلاث: التنفيذية، التشريعية، القضائية، علىٰ كامل إقليمها. بمعنىٰ أنَّها تلك الدولة التي تخلو من ولايات تحتفظ ببعض من تلك المسؤوليات أو درجة منها، هذا لا يعني عدم وجود تقسيم إداري في تلك الدول، ولكن ذلك التقسيم ينتج عنه محافظات لا ولايات، فالمحافظة مجرد كيان إداري مرتبط عاموديًّا بالدولة المركزية لا يتمتع بأي سلطة لتشريع قوانين خاصة بالإقليم الذي يديره أو صنع سياسات دون تصديق من الحكومة المركزية التي يتبع لها، عادة ما يتم تبني هذا النموذج في الدول المتجانسة قوميًّا لعدم وجود حاجة للتنازل عن درجة من درجات السيادة لإقليم تقطنه قومية تمثل أحد الأقليات، من الأمثلة علىٰ هذا النوع من الدول: مصر، السعودية، الكويت، قطر.

* الدولة المركبة (الفدرالية):

تعرف الدولة المركبة الفدرالية بدولة الاتحاد الفدرالي المركزي، والذي عادة ما تعتمد نظام الولايات، في الدولة الفدرالية يكون للولايات درجة من الاستقلالية في إدارة جزء من إقليم الدولة يتضمن التشريع والسياسات، علىٰ سبيل المثال قد تجد قوانين الاستثمار وقوانين الضريبة تختلف من ولاية إلىٰ أخرىٰ أو من إقليم إلىٰ آخر، في هذه الحالة يعطي دستور الدولة

كلٍّ ولاية الحق في التشريع وتنفيذ السياسات علىٰ ألا تتعارض قوانينها وسياساتها مع المبادئ الدستورية والتشريعات الجامعة للدولة، تقل درجة الاستقلال تلك أو تختفي تمامًا في قطاعات السياسة العليا (High Politics) كالسياسة الخارجية والدفاعية واستخلاص وتوزيع الموارد الطبيعية الموجودة في إقليم كل ولاية، يعتبر النظام الفدرالي أحد الخيارات المتاحة للدول ذات العرقيات المتعددة، والمتمركز كل منها في منطقة جغرافية محددة كالعراق مثلًا، تعتبر الولايات المتحدة النموذج الفدرالي الأشهر.

*** الدولة المركبة (الكونفدرالية):**

تعرف الدولة المركبة الكونفدرالية بدولة الاتحاد والاستقلال التعاهدي، يحتل هذا النموذج منطقة ما بين التنظيم السياسي المحلي والتنظيم السياسي الدولي، فقد يطلق علىٰ دولة سيادية موحدة تتكون من عدد من الأقاليم التي تتمتع بمستوىٰ من الاستقلالية أعلىٰ من ذلك الذي يقدمه النظام الفدرالي، وقد يطلق بشكل أكثر تساهلًا علىٰ أي تجمع بين دول سيادية منخرطة في محاولة تكامل إقليمي، أو حتىٰ تلك التي تربطها روابط تاريخية وثقافية، من الأمثلة المشهورة للنظام الكونفدرالي: بلجيكا والتي تمثل الاستخدام الوطني للكونفدرالية، والاتحاد الأوروبي الذي هو استخدام يشير إلىٰ تجارب التكامل الإقليمي.

السلطات العامة والنظم السياسية

بعد قرون من الحداثة السياسية؛ فإنَّ الصورة السائدة للدولة؛ بل لغاياتها الأخلاقية هي خدمة المجتمع وأفراده؛ وبالتالي: فإنَّ ممارسة السلطة التي هي في جوهرها القدرة علىٰ تشريع القوانين والأحكام وتنفيذها وإجبار ومعاقبة مَنْ لا يمتثل لها، يجب أن تتطوع لخدمة المجتمع. ولكن كما قال جون دالبرج أكتون: فإنَّ السلطة المطلقة تفسد بشكل مطلق (Absolute power corrupts absolutely)؛ وبالتالي: أيضًا وجب عدم ترك توجيه وتطويع تلك السلطة في خدمة المجتمع للذاتية الأخلاقية لمن يمارس السلطة؛ لأنَّه في الغالب قد تفسده؛ وبالتالي: يفشل في توجيه السلطة للمصلحة العامة، ويوجهها بدلًا من ذلك لمصالحه الخاصة؛ لذلك: وجدنا في الفصل السابق أنَّ ممارسة السلطة لا تتم في فراغ قانوني ومؤسسي؛ بل نظام يقيد تلك النزعة من خلال وضْع عدد من القيود القانونية والمؤسسية

علىٰ ممارسة السلطة، قد يكون القيد الأهم هو حرمان من يمارسها من حيازة جميع أوجهها وسيطرته علىٰ جميع مراحل اتخاذ القرار، فإذا كانت السلطة المطلقة تعني الحق في تشريع وتنفيذ وضمان الامتثال للقوانين والأحكام، وجب تقسيم تلك السلطات وضمان عدم سيطرة فرْد أو مؤسسة عليها، عند الحديث عن تقسيم السلطة في الدولة الحديثة؛ فإنَّ الحديث عادة يكون عن ثلاث سلطات: سلطة تشريعية، سلطة تنفيذية، وسلطة قضائية.
مرة أخرىٰ بالعودة إلىٰ مفهوم الدولة الثلاثي الذي تم اعتماده في الفصل السابق كفاعل مؤسسي مرتبط داخليًّا بالمجتمع الذي يحكمه من خلال هيكل للسلطة السياسية؛ نجد أنَّ تقسيم السلطات هذا يعبر عن الارتباط الداخلي بالمجتمع، وممارسته بشكل مباشر أو غير مباشر لواحدة من تلك السلطات كالسلطة التشريعية، تمثل هيكلة العلاقة بين تلك السلطات من حيث التوازن والتراتبية بينها جوهر أي نظام سياسي، فتمركزها في فرْد أو مؤسسة يشير إلىٰ نظام سياسي استبدادي، بينما تقسيمها بين عدد من المؤسسات، وضمان علاقة متزنة بينها يشير -عادة- إلىٰ نظام سياسي ديمقراطي. سيقدم الجزء الأول من هذا الفصل موجزا عن دوْر كلٍّ من السلطات الثلاث العامة، ومن ثَمَّ يركز الجزء الثاني علىٰ الأنظمة السياسية الناتجة عن العلاقة بينها.

* السلطات العامة:

- السلطة التشريعية:

تعتبر هذه السلطة الممثّل لصاحب السلطة الأصيل والنائب عنه أَلَا وهو الشعب. وهي سلطة يختارها الشعب عن طريق الاقتراع، تتضمن مهمات ووظائف السلطة التشريعية: تمثيل المواطنين والتعبير عن مصالحهم، تشريع ومناقشة القوانين، والرقابة: مساءلة واستجواب أو حتىٰ إقالة القائمين علىٰ تنفيذ السياسات العامة (السلطة التنفيذية). قد تكون الوظيفة الأشهر للسلطة التشريعية، كما يقترح اسمها، هي تشريع القوانين. فكما ذكرنا في الفصل السابق تقضي العدالة التشريعية في الدولة الحديثة: أنْ يكون الأفراد الذين سيحكمهم القانون هم من يضعونه، وأن يطبق هذا القانون علىٰ الجميع، بمعنىٰ آخر يمثل حق الشعب في التشريع شهادة تحوُّل المجتمع السياسي إلىٰ مجتمع سياسي حديث. فالتشريع هو (جائزة) الحداثة السياسية وفخر الدولة الحديثة، فالتشريع يمثل الثقة في عقلانية الأفراد والحرية والمساواة بينهم؛ لذلك عادة ما تكون السلطة التشريعية أو البرلمان محلَّ نظر وتقييم مدىٰ تجسيد تلك الحقائق الحداثية السياسية في المجتمع السياسي. بالإضافة إلىٰ التشريع، تمثل قدرة السلطة التشريعية علىٰ مراقبة الحكومة ومساءلة أعضائها أحدَ مهامِّهَا الجوهرية، والتي قد تصل لحد العزل بحسب النظام السياسي الذي يربط كلًّا من السلطتين. تمثل تلك المهمة أحدَ

أهمِّ مشاهد (الدراما السياسية المعاصرة)، والتي أيضًا تحولت إلىٰ مصدر غريب للتفاخر بين الشعوب خاصة في المنطقة العربية التي يغيب عنها مشاهد المحاسبة للحكومة؛ فلا شيء يعطيك ثقة أكثر من أن تنتمي إلىٰ مجتمع سياسي يقف فيه رئيس مجلس الوزراء موقف مَنْ ينتظر أن تُسحب منه الثقة.

عادة ما ننظر إلىٰ التفاعلات السياسية بين البرلمان (السلطة التشريعية)، والحكومة (السلطة التنفيذية) كمنازلة بين طرفيْنِ، في أغلب البلاد عادة ما (يشجع) الشعبُ السلطةَ التشريعيةَ كونها هي مَنْ تمثِّله علىٰ الرغم من انتخاب رأس السلطة التنفيذية أيضًا؛ فإنه قد جرت العادة أن ينظر عامة الناس إلىٰ طرفَيْ التفاعلات السياسية من خلال (نحن)، و(هم)، حيث تتضمن (نحن) ممثلنا أي: السلطة التشريعية، و(هم) أي: الحكومة أو السلطة التنفيذية. مع ذلك قد يميل التعاطف في بعض الدول إلىٰ رأس السلطة التنفيذية خاصَّة في النظام الرئاسي، أو في تلك الدول حديثة العهد بالديمقراطية، والتي عادة ما تتهم فيها السلطة التشريعية بتأزيم الأمور وتعطيل التنمية، بالطبع عند المقارنة مع الدول المجاورة التي تعتمد فيها (التنمية) علىٰ قرار فرْدي، أو مع (الزمن الجميل) عندما كانت تخرج القوانين بشكل مراسيم أميرية أو ملكية أو رئاسية، أي: عندما كانت كلٌّ من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مجسَّدةً في فرد الحاكم، اعتمادًا علىٰ المعايير الأخلاقية، والمراقبة الذاتية للحاكم ونخبته السياسية، قد يكون

تمركز كل من السلطة التشريعية والتنفيذية في يدِ عددٍ صغيرٍ من الأفراد دون قيود المساءلة والمحاسبة إستراتيجية جيدة للتنمية قصيرة المدىٰ وبناء الأبراج والمولات والمستشفيات والمدارس؛ إلَّا أنَّ وجود مؤسسة مستقلة تجسّد قيم المحاسبة والمساءلة والمشاركة في صنع القرار، قد يكون لها منافع تنموية أكثر استدامة، فتشريع القوانين أو المشاركة في تشريعها بين السلطة التشريعية والتنفيذية، والتي تضمن حقوق وحريات الأفراد والمجتمع بشكل عام في الخطط التنموية، وتوجيه موارد الدولة واستخلاصها لتلك القطاعات التي يراها الشعب تصبُّ في مصلحته الجماعية، ومن ثَمَّ محاسبة الحكومة علىٰ أدائها في تنفيذ تلك الخطط، تمثل تلك الإجراءات معًا نموذجا أكثر استدامة للتنمية؛ لذلك لا تخرج ميزانية الدولة في أكثر الدول إلا بقانون يعتمد موافقة البرلمان علىٰ تلك الميزانية، ومن ثَمَّ يتم مراقبة تعامل الحكومة مع تلك الميزانية طبقًا للخطة المعتمدة، تحسبًا (لاختفاء) جزء من العوائد مثلًا قد يصل إلىٰ المليارات، إذا كنت تنتمي إلىٰ مجتمع سياسي لا يملك فيه الشعبُ سلطة المحاسبة؛ فلا يوجد الكثير لتفعله؛ بل غالبًا لن تعلم باختفاء تلك المليارات التي يفترض أن تتحول إلىٰ أجهزة طبية أو فصول دراسية، قد تستمر في صراخك من الفصل الأول (من يحصل علىٰ ماذا؟ متىٰ؟ وكيف؟)، ولكن لن يسمعك أحد، السلطة التشريعية يفترض بها أن تصرخ بتلك الأسئلة بدلًا منك في وجه السلطة التنفيذية

مباشرة من خلال أدواتها الدستورية، والتي تتضمن استجواب أعضاء الحكومة، والذي قد ينتج عنه سحب الثقة عن ذلك الفرْد الذي آذاك في حصولك علىٰ ما تستحقه كمواطن من شبكة توزيع القيم المادية والمعنوية.

- **السلطة التنفيذية:**

السلطة التنفيذية هي مجموع المؤسسات الحكومية والأفراد المسئولين عن صياغة السياسات العامة وتنفيذها، في النظام الرئاسي يكون رئيس الدولة علىٰ رأس الجهاز التنفيذي، أما في النظام البرلماني؛ فيكون رئيس مجلس الوزراء -كما سنرىٰ لاحقًا في هذا الفصل- بالإضافة إلىٰ الوزراء وقياديي المؤسسات الحكومية الأخرىٰ. تتضمن مهمات ووظائف السلطة التنفيذية: تنفيذ السياسات والقوانين من خلال وضع الخطط والبرامج والمشروعات التفصيلية المتعلقة بتطبيق السياسات العامة، تمثيل الدولة علىٰ المستوىٰ الخارجي في الاتفاقات والمعاهدات الإقليمية والدولية، وحفظ أمن واستقرار المجتمع من خلال إدارة القطاعات الأمنية في الدولة، بالإضافة إلىٰ المشاركة في صنع السياسات العامة والقوانين من خلال تقديم مشاريع القوانين التي تتعلق بإدارة الشئون المختلفة.

تمثل السلطة التنفيذية وجْهَ العمل الجماعي للمجتمع السياسي، حيث تمثل ممارسات أفرادها ومؤسساتها المنتج النهائي لمجموع القيم والتشريعات والقوانين والسياسات العامة

لمجتمع سياسي ما، فقد يتفق مجتمع ما علىٰ قيمة التقدم وأهمية التعليم، ومن ثَمَّ توضع التشريعات والقوانين التي توجه موارد الدولة لخدمة تلك القيمة من خلال السلطة التشريعية، ثم يترك الأمر للسلطة التنفيذية لصياغة وتنفيذ سياسات تعليمية لتجسيد تلك القيمة في واقع المجتمع اليومي، (لا تنسَ أنَّه في حالة فشلها هناك سلطة تشريعية تحاسبها). أو مثال آخر أقرب للواقع: قد يتخيل مجتمع أنَّه يتفق علىٰ الحرية كأحد قيمه العليا، ومن ثم تسن التشريعات والقوانين التي تضمن الحريات المختلفة بما فيها حرية التعبير والحريات السياسية وطرق التعبير عنها كالمظاهرات والاعتصامات، عند استخدام تلك الوسائل علىٰ أرض الواقع، يأتي دور وزارة الداخلية -أحد مؤسسات السلطة التنفيذية- لضمان حرية وسلامة المتظاهرين، هنا أيضًا قد تنجح وقد تفشل.

لا تمثل السلطة التنفيذية ومؤسساتها الحكومية وجْهَ الدولة داخليًّا فقط؛ بل وخارجيًّا أيضًا، بل يمكن القول: إنَّ السياسة الخارجية تعتبر أحد أكثر القطاعات التي تتمتع فيها الحكومة، تقليديًّا، بِحُرِّيَّةٍ نسبية مقارنة مع باقي القطاعات. فدوْر الحكومة هنا يتعدىٰ مجرد التنفيذ؛ بل يتعدىٰ ذلك لتحديد مصلحة الدولة العليا والتهديدات الخارجية لتلك المصالح، والتي تعتمد بدورها علىٰ قراءة معينة للبيئة الدولية وملامحها. مع ذلك، وبحسب النظام السياسي الذي تتموضع فيه السلطة التنفيذية يكون هناك عادة قيود مؤسسية وقيمية علىٰ سلوك الحكومة خارجيًّا.

بشكل عام تغلب الطبيعة العملية علىٰ السلطة التنفيذية بسبب طبيعة دورها في النظام السياسي وتعاملها مع قضايا تمس الواقع اليومي للمواطنين من جهة، وواقع السياسة الدولية من جهة أخرىٰ، فكلما ابتعدت عن القيم الأخلاقية، والمبادئ الدستورية، والتشريعات القانونية واقتربت من مستوىٰ السياسات وتنفيذها؛ كلما كان المعيار هو الكفاءة العملية؛ لذلك قد تجد أفضل الأكاديميين في الاقتصاد يفشل كمحافظ للبنك المركزي، وأفضل منظري العلاقات الدولية يفشل كوزير للخارجية، هذا لا يعني أنَّ الحكومة ومن يعمل بها بمعزل عن القيم والأفكار والمبادئ؛ بل يعني -نسبيًّا- أنَّ السلطات الأخرىٰ: التشريعية والقضائية عادة ما توازن وتقيد تلك النزعة العملية عند السلطة التنفيذية.

- السلطة القضائية:

تمثل السلطة القضائية الحكم داخل أي نظام سياسي، سواء فيما بين المواطنين أو مؤسسات الدولة، وتكون مسؤولة بالضرورة عن تفسير القانون وتطبيقه علىٰ أرض الواقع، حيث ينظر القضاة في المنازعات والحكم وفقًا للقوانين المدنية والجزائية والمبادئ الدستورية، كما أنَّها تعد المسئولة عن مراقبة عدم التعدي علىٰ الدستور (المحكمة الدستورية)، أو تشريع قوانين مخالفة له، قد تكون الأخيرة هذه المؤسسة القضائية ذات العلاقة الأوضح بالنظام السياسي كون أحد أدوارها هو الفصْل في المنازعات بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية؛ لذلك من المهم التعامل مع

اختيار القضاة بشكل عام، وقضاة المحكمة الدستورية بشكل خاص، بشكل يضمن نزاهة واستقلالية القضاء عن كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. هناك طرق مختلفة لاختيار القضاة، سواء من جانب السلطة التشريعية، أو التنفيذية، أو السلطة القضائية نفسها، أو من خلال الانتخاب المباشر. بالطبع: لكل من تلك الطرق تكلفته الخاصة بولاء القضاة، والتي لا يمكن تجنبها؛ إلَّا أنَّ تحصين القضاة من العزل من أيٍّ من تلك الجهات، قد يوازن تلك الضرورة، ويحفظ مستوىً مقبولا من الاستقلالية للقضاء. مع ذلك تعتبر المحكمة الدستورية بشكل خاص أحد مداخل وقنوات عودة الاستبداد وعدم الاستقرار السياسي إذا سمحت لنفسها بأن تكون أداة سياسية في يد أي من السلطة التشريعية أو التنفيذية، علىٰ سبيل المثال قد يقدم أعضاء السلطة التشريعية استجوابا لرئيس مجلس الوزراء، والذي قد يحاول إحالة هذا الاستجواب إلىٰ سلطة المحكمة الدستورية، والتي بدورها تحكم بعدم دستورية الاستجواب لعدم احترام محتواه لمبدأ الفصل بين السلطات والتدخل في أعمال السلطة التنفيذية، بل أسوأ من ذلك، قد تستغل السلطة التنفيذية خللا ما في العملية الانتخابية للسلطة التشريعية أو ثغرة في إجراءات الانتخاب، ومن ثم تقدم طلبًا -بشكل مباشر أو غير مباشر- إلىٰ المحكمة الدستورية، والتي بدورها تقضي بحل البرلمان، في المقابل قد تكون المحكمة الدستورية أداة في يد السلطة التشريعية

في محاولاتها للاستيلاء أو علىٰ الأقل تقييد القرارت السيادية للسلطة التنفيذية. عادة يلمع نجم المحكمة الدستورية في أوقات الاختناق والتوتر السياسي والتحولات السياسية، حتىٰ إنَّ كثيرًا من المواطنين لم يكن يعلم بوجود محكمة دستورية في الدولة التي ينتمي إليها قبل أحداث الربيع العربي، والتحولات السياسية الناتجة عنه، ومحاولة الأطراف المختلفة استغلال المحكمة الدستورية كأداة سياسية.

*** النظم السياسية:**

عند الحديث عن النظام المؤسسي - القانوني كأحد العناصر الجوهرية للدولة الحديثة فرَّقْنا بينه وبين النظام السياسي من خلال توضيح أنَّ النظام المؤسسي - القانوني المخطط أو الخارطة نفسها، وليس ما يملؤها أو حتىٰ موقع الكيانات المختلفة بعضها من بعض، والأسهم التي تربط بين المربعات التي تقبع بها كلٌّ من تلك الكيانات، فقد يختلف كلُّ ذلك من نظام سياسي لآخر، المهم أن يكون لديك مخطط مستقر تبني عليه النظام السياسي. إذن ما سنقوم به فيما تبقَّىٰ من هذا الفصل هو ملء تلك الفراغات والنظر في موقع المؤسسات السياسية بعضها من بعض والعلاقة بينها، مع الأخذ بالاعتبار أنَّ محور تلك العلاقات هو السلطة السياسية؛ لذلك يعتبر أحد أكثر تعريفات النظام السياسي انتشارًا هو كونه: شبكة من العلاقات والتفاعلات الإنسانية والمؤسسية، يتم من خلالها

صنع وتنفيذ القرارات السلطوية، وهناك أيضًا من يعرف النظام السياسي كنظام يتضمن وحدات حكومية وغير حكومية، تتفاعل فيما بينها حول السلطة من أجل توزيع القيمة (موارد مادية ومعنوية). تترك عناصر مثل (علاقات إنسانية)، و(وحدات غير حكومية) مجالا أوسع لرؤىٰ أكثر انفتاحًا لطبيعة ونطاق النظام السياسي، تتضمن جميع الوحدات والكيانات السياسية وغير السياسية ذات العلاقة المستقرة مع السلطة كالمجتمع المدني ومجموعات الضغط وحتىٰ رجال الأعمال والقطاع الخاص، وهناك من يضيِّق هذا النطاق ليشمل فقط السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية، والقضائية، والكيانات السياسية المتفاعلة في القنوات السياسية التي تربط السلطة بالمجتمع كالأحزاب السياسية. في هذا الفصل سيتم التركيز علىٰ العلاقة بين السلطات الثلاث كونها تمثل جوهر النظام السياسي قبل الانفتاح علىٰ باقي المكونات في الفصول اللاحقة. هناك معايير مختلفة لتصنيف النظم السياسية؛ لكنَّ أهمها هو التصنيف طبقًا لتوزيع السلطة وعلاقة السلطة بالمجال العام، إذا كان هذا هو معيار القسمة؛ فإنَّ أنواع النظم السياسية عادة تنقسم إلىٰ قسمين: نظام سياسي دكتاتوري (Autocratic): شمولي (Totalitarian)، أو استبدادي (Authoritarian). ونظام سياسي ديمقراطي: برلماني أو رئاسي.

في النظام السياسي الشمولي: تكون السلطة مركزة في فرْد

أو حزب سياسي يسيطر نخبته علىٰ السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية. تتخذ هذه النخبة الإجراءات القانونية وغير القانونية لسَدِّ قنوات الوصول، أو حتىٰ الاقتراب من السلطة، ولا يسمح لأفراد المجتمع بالمطالبة بالحقوق السياسية والمشاركة السياسية، في هذا النظام لا تكتفي السلطة السياسية بذلك؛ بل تسعىٰ للتحكم في مجالات الحياة المختلفة كالمجال الاقتصادي، والثقافي، والفني وغيرها من المجالات. عادة ما يقدم التبرير لهذا التوغل في مناحي الحياة المختلفة، هو أيدلوجية ما تنبئ بمستقبل جماعي للأمة يتطلب توجيه مجموع الموارد والمواهب في المجتمع لخدمة المشاريع الموصلة لتلك الرؤية. تعتبر النسخ المبكرة من القومية، والتي عرفت بالـ (Hyper-nationalism)، واتخذت أشكال الفاشية والنازية في النصف الأول من القرن العشرين في بعض أوروبا (ألمانيا وإيطاليا) مثالًا جيدًا علىٰ الأيديولوجيات المبررة للنظم الشمولية، قد لا نحتاج للذهاب بعيدًا للكشف عن هذا النموذج؛ وذلك لأنَّ الكثير من الأنظمة العربية حتىٰ بداية الثمانينيات كانت تعرف كأنظمة شمولية معتمدة علىٰ تبريرات مختلفة سواء قومية قُطْرية، أو قومية عربية، أو أيدلوجية اشتراكية، أو خليط بينهما.

إلَّا أنَّ تلك الأنظمة في أغلبها تحولت خلال عَقْدَيْ الثمانينيات والتسعينيات من نظم شمولية إلىٰ نظم استبدادية، أي: تلك الأنظمة التي تشترك مع النظم الشمولية في الاستبداد بالسلطة

ودوائرها، متخذة الإجراءات القانونية وغير القانونية لسَدِّ قنوات الوصول أو حتىٰ الاقتراب من السلطة، ومنع أفراد المجتمع من المطالبة بالحقوق السياسية والمشاركة السياسية؛ إلَّا أنَّها أكثر انفتاحًا فيما يخص المجالات الأخرىٰ. أي: أنَّها تلك الأنظمة التي تقول بشكل ضِمْنِيّ: «افعل ما شئت ما دام ما تفعله يظل بعيدًا عن دائرة السلطة». بالنسبة للحالة العربية لا يمكن تفسير هذا التحول بمعزل عن البيئة الدولية والإقليمية وتحولاتهما. والتي يمكن إيجازها في تحوُّل عدد من الأنظمة العربية من (المقاومة) القومية إلىٰ علاقة زبائنية مع القوىٰ العظمىٰ الوحيدة أي: الولايات المتحدة، تقوم فيها الثانية بتقديم خدمات أمنية واقتصادية في مقابل التبعية السياسية، والقبول ببعض (الإصلاحات) السياسية والاقتصادية والاجتماعية طبقًا للرؤية الأمريكية لعالَم ما بعد الحرب الباردة، حيث تضمنت تلك الرؤية عددًا من المبادئ كنشر الديمقراطية و(حقوق الإنسان) بالإضافة إلىٰ الانفتاح الاقتصادي، كلُّ ذلك في إطار التطور التكنولوجي والإعلامي علىٰ مستوىٰ عالمي، ممَّا خَلَقَ رأْيًا عامًّا عالميًّا متابعًا للتطورات داخل الدول؛ وبالتالي: كان من مصلحة النخب السياسية الحاكمة في الدول العربية التحوُّل من النظم الشمولية إلىٰ النظم الاستبدادية بعد استسلامها لموجات العولمة اجتماعيًّا وثقافيًّا، فكان الحل التشبث بالسلطة مع التضحية بالقبضة علىٰ بعض مجالات الحياة الأخرىٰ.

في المقابل شهدت تلك الفترة أيضًا تبني عدد كبير من الدول حول العالم للنظام الديمقراطي، حيث يعيش أغلب سكان العالم الآن، ومنذ نهاية الحرب الباردة في نظم سياسية ديمقراطية. مع ذلك يجب الانتباه إلىٰ المعايير التي يمكن من خلالها الحكمُ علىٰ النظام السياسي كنظام ديمقراطي، فالمؤشر الأشهر، أي: وجود انتخابات سياسية (رئاسية، برلمانية) قد لا يعبر بالضرورة عن ديمقراطية النظام، فبالإضافة إلىٰ الانتخابات التي تعبر عن حق الشعب في اختيار مَنْ يصل إلىٰ السلطة، يجب أن تكون هناك قواعد لممارسة السلطة، بل الخروج منها، أي: تداول السلطة. عادة حتىٰ يُحكم علىٰ النظام السياسي كنظام ديمقراطي يجب أن تتوفر فيه -بالإضافة إلىٰ الانتخابات- قيود دستورية علىٰ السلطة، خاصة السلطة التنفيذية، وضمانات دستورية وقانونية تضمن الحريات السياسية كحرية إنشاء الكيانات والجمعيات السياسية كالأحزاب مثلًا والمشاركة السياسية للأفراد والمجتمع بشكل عام، بالإضافة إلىٰ ضمان الحريات المدنية والاقتصادية، وإنشاء مؤسسات أهلية ومدنية. بشكل عام يقوم النظام السياسي الديموقراطي علىٰ مبدأ السيادة الشعبية وتأمين الحريات. بمعنىٰ أنَّه في النظام الديموقراطي يفترض أن يعيش المجتمع تحت القوانين التي يصنعها بنفسه. أي: إنَّه نظام يفترض أن يضمن أنَّ هناك قوانين عادلة لممارسة الحياة الجماعية، ثم يترك الأفراد يختارون ما يشاؤون، من أهم سمات النظم

الديمقراطية التالي: تعدد الأحزاب السياسية ومنافستها، احترام سيادة الشعب وكونه المستقر الأصيل للسلطة، سيادة قيم المساءلة والشفافية والمحاسبة، تداول السلطة بين القوىٰ السياسية المختلفة طبقًا لآليات الانتخاب، وضمان الحريات: التعبير، التظاهر، التنظيم، الاجتماع.

عادة ما تأخذ النظم السياسية الديمقراطية النموذج البرلماني أو النموذج الرئاسي، حيث يعتمد كلٌّ منهما علىٰ منطق معين، يعتقد أنَّه يؤسس لعملية سياسية أكثر تجسيدًا لمبادئ الديمقراطية مع الأخذ بالاعتبار استقرار النظام السياسي. سيقوم المبحث القادم بتقديم صورة مختصرة عن كلٍّ من النموذجين من خلال توضيح المبدأ الأساسي الذي يعتمد عليه كلٌّ منهما، ومن ثَمَّ أثر كلٍّ من هذيْنِ المبدأيْنِ علىٰ العمليات السياسية الرئيسية في كلٍّ من النظاميْنِ من انتخابات، مسؤولية ومراقبة، وسحب ثقة أو عزل.

*** النظام السياسي البرلماني:**

يعتمد هذا النظام علىٰ مبدأ تداخل أو حتىٰ انصهار السلطات. مع إعطاء السلطة التشريعية (البرلمان) اليد العليا في العلاقة مع السلطة التنفيذية كونها الممثل الأصيل للسيادة الشعبية، هذا لا يعني كما سنرىٰ أنَّ النظام السياسي الرئاسي لا يعير اهتمامًا لمبدأ السيادة الشعبية، فقط يضعه في المرتبة الثانية في الأهمية بعد الاهتمام بتقييد السلطات والتوازن بينهما، في النظام البرلماني علىٰ العكس يولي مُنَظِّري ومؤسسي هذا النظام أهمية

قصوىٰ لحقيقة تمثيل السلطة التشريعية للسيادة الشعبية من خلال ما تقوم به من تشريع ومراقبة وتمثيل حقوق الأفراد والمجتمع؛ وبالتالي: صُمِّمَ النظام علىٰ أساس هيمنة تلك السلطة علىٰ العمليات السياسية المختلفة، وضمان وجودها بشكل مباشر في كلٍّ من تلك العمليات. في النظام البرلماني السلطة التنفيذية أو الحكومة تنشأ من السلطة التشريعية. ولذلك لا نجد انتخابات منفصلة للسلطة التنفيذية في النظام السياسي البرلماني؛ بل انتخابات سياسية واحدة ينتج عنها ممثلو الشعب في السلطة التشريعية، ومن ثَمَّ يتم تشكيل الحكومة، ومن يقود السلطة التنفيذية بين الفائزين بتلك الانتخابات أيضًا. في تلك الانتخابات تتنافس الأحزاب السياسية للفوز بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان. يشكل الحكومة الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد، أو تحالف من الأحزاب الحاصلة علىٰ نتائج جيدة في الانتخابات، ويتم تقسيم الوزارات عادة طبقًا للنتائج، يكون رئيس مجلس الوزراء رئيس الحزب الفائز بالانتخابات بالإضافة إلىٰ -عادة- استئثار الحزب الفائز بما يسمىٰ بالوزارات السيادية كوزارات الدفاع والخارجية والمالية، بينما تقدم الوزارات الأقل أهمية كوزارة البيئة أو الرياضة مثلًا إن وجدت إلىٰ الأحزاب الأخرىٰ. كما ذكرنا يعتمد التفاوض في هذه الحالة علىٰ النتائج ومدىٰ تقاربها، فالحزب الذي يحصل علىٰ ثلاثة بالمائة من المقاعد مثلًا سيجد صعوبة في المطالبة بقيادة أي من الوزارات،

ببساطة؛ لأنَّ مجموع الأصوات التي حصل عليها لا تؤهله لتمثيل واسع للشعب في السلطة التنفيذية.

فيما يخص المسؤولية والمحاسبة هناك مبدأ سياسي/ قانوني مستقر في النظم السياسية الديمقراطية، يمكن إيجازه من خلال عبارة (من ينتخبني يحاسبني)؛ لذلك كما سنرىٰ لا يكون رئيس الدولة أو وزراؤه في النظام السياسي الرئاسي مسؤولين أمام البرلمان أو السلطة التشريعية؛ لأنَّ انتخابه جاء مباشرة من الشعب، ولم تنشأ سلطته من السلطة التشريعية، بينما في النظام السياسي البرلماني يكون رئيس مجلس الوزراء والوزراء، أي: أعضاء السلطة التنفيذية، مسؤولين بشكل مباشر أمام البرلمان. حيث يحق لأعضاء البرلمان تقديم الأسئلة البرلمانية؛ بل الاستجوابات والتي تعتبر أهم أدوات المراقبة في النظم البرلمانية، والتي قد ينتج عنها سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء وحكومته أو أحد الوزراء بحسب وجهة الاستجواب. بالطبع هناك إجراءات تفصيلية تنظم عمليات المراقبة والمساءلة؛ بل سحب الثقة، ومن ثَمَّ الدعوة إلىٰ انتخابات جديدة. تضع الكثير من الأنظمة نسبا مختلفة لتنظيم تلك الممارسات لِمَا لها من تأثير علىٰ استقرار العملية السياسية. ففي أغلب الأنظمة يستطيع أيُّ عضو في البرلمان تقديم استجواب لأحد أعضاء السلطة التنفيذية؛ إلَّا أنَّه في بعض الأنظمة لا يدرج الاستجواب علىٰ جدول أعمال البرلمان إلَّا إذا كان مقدَّمًا من عشرة أعضاء مثلًا،

وذلك احتراس لاستخدام تلك الأداة لأسباب شخصية. حتىٰ في هذه الحالة، وبعد الاستماع إلىٰ أسئلة المستجوِبِ وردود المستجوَبِ، عادة ما يتطلب تقديم طلب -بالتصويت علىٰ سحب الثقة- عدد من الأعضاء، في حالة الحصول علىٰ العدد المطلوب يتم التصويت علىٰ سحب الثقة، والذي عادة يتطلب ثُلُثَيْ أصوات أعضاء البرلمان. أما إذا كان الاستجواب مقدما لرئيس الوزراء وحكومته يتم الدعوة إلىٰ انتخابات جديدة. وهكذا في النظام البرلماني يلاحظ هيمنة السلطة التشريعية من خلال حضورها في جميع مراحل العملية السياسية من الوصول للسلطة، لممارستها، ومن ثم الخروج منها.

قد يلاحظ القارئ عدم وجود أيِّ ذِكْر لرئيس الدولة في النظام السياسي البرلماني لكونه منصبًا شرفيًّا غير مؤثر سياسيًّا، فمن منا يتذكر اسم رئيس إسرائيل أو ألمانيا مثلًا؟ لذلك عادة ما تتبنىٰ الملكيات الدستورية كبريطانيا أو هولندا النظام البرلماني، في هذا الشكل من الدولة تكون الأسرة الملكية جزءا من التقاليد السياسية، بينما يكون رئيس مجلس الوزراء علىٰ رأس الجهاز التنفيذي.

*** النظام السياسي الرئاسي:**

كما ذكرنا في المبحث السابق؛ فإنَّ المبدأ الأساسي الذي يعتمد عليه النظام السياسي الرئاسي، هو فصل السلطات وتوازنها، هذا لا يعني عدم اعتماد هذا النظام علىٰ مبدأ السيادة

الشعبية، ففي النهاية كلٌّ من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يتم انتخابهما من قبل الشعب؛ إلَّا أنَّ مبدأ فصل السلطات في النظام الرئاسي، يهيمن علىٰ العملية السياسية من بدايتها أي: من بداية التحرك والاقتراب من السلطة؛ لذلك نجد في النظام السياسي الرئاسي عمليتي انتخابات تمثل كلٌّ منهما مسارا مستقلا، أحدهما للوصول للسلطة التشريعية، والآخر للوصول للسلطة التنفيذية. أي: أنَّه يكون في النظام الرئاسي انتخابات لانتخاب رئيس الدولة (رئيس السلطة التنفيذية)، وانتخابات أخرىٰ لانتخاب أعضاء البرلمان (السلطة التشريعية). قد يكون الفائز بمنصب رئيس الدولة من حزب سياسي يختلف عن الحزب السياسي الفائز بأغلبية مقاعد البرلمان، ممَّا يخلق تفاعلات سياسية مختلفة إلىٰ حد كبير عن تلك في النظام البرلماني، والتي يكون فيها رئيس مجلس الوزراء أو رئيس السلطة التنفيذية منتميًا للحزب الذي يمثل الأغلبية البرلمانية.

في النظام الرئاسي يكون لرئيس الدولة الحقُّ في اختيار وتعيين الوزراء في حكومته من خارج البرلمان، في هذا النظام عادة يكون هناك وزراء ولا يوجد رئيس وزراء، وذلك لتمتُّع رئيس الدولة بسلطات واسعة، بما في ذلك مزاحمة البرلمان في السلطة التشريعية من خلال الحقِّ في الاعتراض علىٰ مشاريع القوانين التي يقترحها أعضاء البرلمان، قد يكون النظام الرئاسي الأمريكي وحق الفيتو الذي يتمتع به الرئيس الأمريكي المثال الأشهر،

والذي يعطي الرئيس حق الاعتراض علىٰ مشاريع القوانين البرلمانية؛ إلَّا أنَّه لضمان عدم استبداد الرئاسة بالسلطة يكون من حق الكونجرس الأمريكي التصويت ثانية علىٰ المشروع نفسه، وفي حالة حصوله علىٰ ثلثي الأصوات، يتم التغلب علىٰ فيتو الرئيس.

طبقًا لمبدأ (من ينتخبني يحاسبني) الذي ذكرناه في المبحث السابق، يكون رئيس الدولة محاسبا ومسؤولا بشكل مباشر أمام الشعب كونه محل إعطاء الشرعية، وليس أمام البرلمان، يكون الوزراء مسؤولين أمام الرئيس (كونه من اختارهم)، وليس أمام البرلمان. مع ذلك يكون لأعضاء السلطة التشريعية بعض أدوات المراقبة كجلسات الاستماع وتوجيه الأسئلة بالإضافة إلىٰ عدد من الأدوات الأخرىٰ، لكنَّها لا تصل لمستوىٰ سحب الثقة، كما في النظام السياسي البرلماني. أيضًا لا يحق لأعضاء السلطة التشريعية عزل الرئيس إلا في حالات قصوىٰ، علىٰ الأقل في النظام الأمريكي، في حالة ارتكابه مخالفات أخلاقية كبرىٰ.

قد ينظر البعض إلىٰ النظام السياسي الرئاسي كنظام أقل ديمقراطية من النظام السياسي البرلماني، من عدد من الجوانب هو كذلك، من هنا يمكن فهم الصخب المصاحب لأحد التحولات الراهنة من النظام البرلماني إلىٰ النظام الرئاسي، والذي تم في تركيا خلال هذا العام، حيث تضمنت التعديلات اللازمة لهذا التحول عددا من الإجراءات التي يعتبرها الكثيرون في مجموعها

سلبية، كإلغاء منصب رئيس مجلس الوزراء وسحب عدد من صلاحيات البرلمان، وأدواته الرقابية كالاستجوابات وسحب الثقة؛ (لأنَّه لا يوجد رئيس مجلس وزراء تسحب منه الثقة). مع ذلك لا يجب النظر بمعيار واحد لهذا النوع من التحولات، فللنظم البرلمانية مميزاتها، وكذلك للنظم الرئاسية مميزاتها. فكما ذكرنا يتميز (إذا كنت ترىٰ هذه ميزة) النظام الرئاسي بإمكانية أن يكون رئيس الدولة أي: رئيس السلطة التنفيذية من حزب بينما تكون الأغلبية البرلمانية من حزب أو أحزاب أخرىٰ ممَّا يضمن وضع قيود علىٰ ممارسة الرئيس لسلطاته، بينما في النظام البرلماني يكون رئيس مجلس الوزراء ورئيس السلطة التنفيذية من حزب الأغلبية البرلمانية الأمر الذي قد لا يسمح للمعارضة بالتأثير في العملية السياسية كون القناة أو المسار الواحد للسلطة (محتلا) من قبل حزب واحد، بينما في النظام الرئاسي هناك مساران للوصول إلىٰ كلٍّ من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. أيضًا تتميز السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي بقوة تمثيل أكبر من نظيرتها في النظام البرلماني، خاصة عند التعامل مع القضايا الدولية، كون الرئيس يكون منتخبا مباشرة من الشعب، ومحصنا ضد سحب الثقة، بينما لا يتمتع رئيس السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، خاصة إذا كان مدعوما بأغلبية طفيفة في البرلمان بهذا الدعم. هذا يفسر دعوة رئيسة مجلس الوزراء البريطاني تيريزا ماي لانتخابات مبكرة هذا العام قبل البدء في مفاوضات التخارج من

الاتحاد الأوروبي لعلمها أولًا: أنَّ الأغلبية التي تملكها في البرلمان لا تقدم لها الدعم الكافي في تلك المفاوضات؛ بل قد تعرقلها من خلال اقتراح مشاريع قوانين مثلًا لا تدعم عملية التفاوض تلك، وثانيًا: لتوقعها أنَّه في حالة الدعوة إلىٰ انتخابات مبكرة سيفوز حزبها بعدد أكبر من المقاعد البرلمانية من العدد الحالي ممَّا يعطيها الدعم التي تبحث عنه.

في النهاية لا يوجد معيار واحد للحكم علىٰ أفضلية أيٍّ من النظامَيْنِ في مقابل الآخر، فلكل نظام مميزاته؛ لذلك عند تدريس النظم السياسية للطلاب عادة ما أطلب منهم القيام بهذا التمرين: (تخيل نفسك مستشارًا لأحد الدول الناشئة، والتي تتجه للاختيار بين النظام السياسي البرلماني، والنظام السياسي الرئاسي، ما هو النظام الذي ستوصي به ولماذا؟). إحدىٰ الملاحظات التي رصدتها هي أنَّ النظام الرئاسي أكثر قبولًا عند الطلاب أصحاب الشخصيات الهادئة المحافظة الذين لديهم قدرة عالية علىٰ الكتابة والتحليل الهادئ، بينما من يختارون النظام البرلماني عادة يكونون أكثر جرأة ورغبة في التعبير عن النفس في المحاضرات وخارجها، هؤلاء الطلاب الذين يقاطعونك باستمرار للاستفسار، أو حتىٰ الاعتراض (بالمناسبة هذا لا يؤذيني، ولا يجب أن يؤذي أي شخص يعمل في التدريس)، السؤال هو هل هناك تفسير لذلك؟

الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني

للأحزاب السياسية أوجه مختلفة تستدعي طرقا مختلفة للنظر إليها، فمن جهة يعتبر الحزب فاعلًا سياسيًّا مستقلًا ذا حدود واضحة تؤسس لكيان له هويته الخاصة. من جهة أخرىٰ يعتبر الحزب السياسي أيضًا جزءًا من النظام السياسي وبنيته المؤسساتية. الأمر يشبه الحيل الدفاعية لبعض الزواحف عندما تتلون وتسكن في مكانها حتىٰ تظهر كجزء من البيئة، كفرع شجرة مثلًا، حتىٰ تعتقد أنَّك بالفعل تنظر لجزء من الشجرة ما أن يزول الخطر حتىٰ تبدأ في الحركة. بالطبع هذا لا يقترح أنَّ الأحزاب تقوم بالحيلة الدفاعية نفسها هذه، بل مجرد تشبيه لتوضيح الحالة الوجودية (Ontological status) للأحزاب السياسية. تلك الطبيعة المزدوجة للأحزاب السياسية ناشئة من كونها تقوم بدور الوسيط بين الأفراد وبين السلطة في نظام لا يقبل الأجسام الوسيطة التي

تعوق اتصال المواطن بالسلطة، أي: النظام الديمقراطي. عند أخذ تلك النقطة بالاعتبار يجب أن يعمل الحزب كمجرد مسار أو قناة مؤسسية بين المواطن والوصول للسلطة. من جهة أخرىٰ: فإنَّ الحزب فاعل سياسي مستقل يتفاعل مع المؤسسات الأخرىٰ، بما في ذلك الأحزاب الأخرىٰ ككيان مستقل مجسدًا الإرادة الجماعية لأعضائه ومريديه.

بالطبع هناك اختيار أن يقوم المواطنون بالمشاركة السياسية بأنفسهم بشكل مباشر دون كيانات وسيطة لتنسيق وتفويض العمل الجماعي، الأمر الذي يعتبر -واقعيًّا- غير ممكن عند الأخذ بالاعتبار عدد مواطني الدول القومية اليوم؛ لذلك يعتبر التمثيل السياسي (Political Representation) هو الحل. لا تمثل الأحزاب السياسية الاختيار الوحيد للتمثيل السياسي، ولكن منذ النصف الأول من القرن العشرين احتلت تلك الكيانات الوسيطة المساحة بين الأفراد، وبين السلطة في أغلب دول العالم التي تتبنىٰ النظام الديمقراطي، من الاختيارات الأخرىٰ مثلًا أن تقوم القبائل أو الطوائف الدينية بهذا الدور الوسيط، لكن ذلك سيشبه مشاهدة مباراة كرة القدم يرتدي فيها اللاعبون (ثوب) بالقطري، أو (دشداشة) بالكويتي، أو (جلابية) بالمصري. علىٰ الأقل طبقًا للمفهوم الغربي للديمقراطية، فتلك الكيانات لا تصلح (للعب) الديمقراطية كون توزيع السلطة التراتبي داخلها يغلق مسار اتصال وصول الأفراد لسلطة الدولة، بالإضافة بالطبع؛ لأنَّها تمثل

مرجعيات وولاءات محتملة قد تنافس الولاء للدولة؛ لذلك -كما سنرىٰ- فإنَّ أغلب النظم الحزبية تمنع تأسيس الأحزاب علىٰ أساس ديني، فالديمقراطية تفخر بأنَّها ذلك النظام السياسي الذي يستطيع إدارة الاختلاف والصراع بين أصحاب المصالح والرؤىٰ المختلفة؛ إلَّا أنَّ الديمقراطية تشترط أن يكون هذا الخلاف بين أحزاب سياسية، فالديمقراطية لا تعرف كيف تدير الخلاف بين القبائل أو بين المذاهب والجماعات الدينية. هذا أيضًا يلقي الضوء علىٰ العلاقة بين الديمقراطية وكل من العلمانية التي تمنع عودة الهويات الدينية للمجال السياسي، والليبرالية التي تمنع (استبداد) الأجسام أو الكيانات السياسية الوسيطة؛ بالتالي: هل يمكن الحديث عن ديمقراطية (بمفهومها الغربي) دون دعائمها العلمانية والليبرالية؟ ما هي الكيانات السياسية والاجتماعية الراسخة؛ بل الهويات السياسية والحضارية التي ستحتاج أن تضحي بها الدول التي تقرر تبني النظام الديمقراطي الحزبي؟ تلك الأسئلة قد لا تكون ذات اتصال مباشر بما سيقدمه هذا الفصل الذي سيركز في الجزء الأكبر منه علىٰ تعريف الأحزاب السياسية ودورها وأهميتها وديناميكيات النظام الحزبي؛ إلَّا أنَّه سيتم زيارتها مرة أخرىٰ خلال مباحث هذا الفصل كونها تمثل أطرًا مهمة للتفكير في الأحزاب السياسية يتعدىٰ دورها في التفاعلات السياسية اليومية.

* تعريف الأحزاب:

يُعرف الحزب السياسي كمجموعة من الأفراد منظَّمةٍ اختياريًّا يجمعهم اتفاق علىٰ مجموعة من المبادئ، أو المصالح، أو برنامج محدد، تسعىٰ تلك المجموعة إلىٰ الوصول إلىٰ السلطة من خلال تأسيس كيان سياسي معترف به قانونيًّا. يعتبر هذا التعريف مباشرًا وشاملًا إلىٰ حدٍّ كبير لأهم عناصر الحزب السياسي، فالعنصر الأخير -أي: الاعتراف القانوني- يعتبر احترازًا للخلط بين الأحزاب السياسية والحركات السياسية التي تعيش خارج القانون، إما لافتقار النظام السياسي للاعتراف بحق المواطنين في إنشاء الأحزاب كما في بعض الأنظمة غير الديمقراطية أو شبه الديمقراطية، وإما لعدم قبول تلك الحركات بالإجراءات والقوانين اللازمة للاعتراف بها، والتي قد تتطلب التنازل عن هوية دينية، أو عن مشاريع سياسية متجاوزة للجماعة الوطنية ومنطق الدولة، أو عن مصادر تمويل معينة، أو هيكلة تراتبية لعملية اتخاذ القرار داخل الحركة.

بينما يعتبر (السعي للسلطة) في التعريف أعلاه احترازًا من الخلط بمجموعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني التي -كما سنرىٰ في الفصل القادم- تعمل علىٰ التأثير علىٰ القرار السياسي من خارج النظام السياسي، وعدم السعي لتولي السلطة، بالإضافة إلىٰ اهتماماتها الجزئية، والتي عادة ما تتمثل في قضية ما كالعلاقات التجارية مع أحد الشركاء الدوليين، أو تأثير مخلفات

ناقلات النفط علىٰ أنثىٰ الحوت القاتل. هذه القضايا بالطبع لا يمكن أن تمثل برنامج عمل حكومي، بالإضافة لأنَّها لا تعبر عن مصالح شرائح كبيرة من المجتمع؛ وبالتالي: لا يوجد حاجة لتلك المجموعات والكيانات للسعي إلىٰ السلطة. علىٰ العكس، يعتبر الوصول إلىٰ السلطة الهدف الأساسي للأحزاب في النظم الديمقراطية، والتي من خلالها يتاح لها الفرصة لتطبيق برامجها الانتخابية التي يفترض أن تتسم بالشمولية لتغطي مختلف المجالات والقضايا الداخلية والخارجية.

أما كونها تنظيمًا فهو احتراز يخص العمل الجماعي، والتأثير السببي الناتج عنه. فالعمل الجماعي أحد حقائق الحياة الاجتماعية في أي من مجالاتها، خاصة المجال السياسي؛ إلَّا أنَّ هذا العمل يأخذ طبيعة مختلفة بحسب مستوىٰ التنسيق والتفويض، فليس كل عمل جماعي تنظيمًا، فمحبو الفن التشكيلي في دولة ما، جماعة قد تقوم ببعض الأفعال الجماعية كتنظيم المعارض؛ إلَّا أنَّ تلك الأفعال تعود إلىٰ أفراد الجماعة، ولا تتسم بمستوىٰ عالٍ من التنظيم، يعطي قوة تأثير متجاوزة لمجموع تأثير أفراد الجماعة. علىٰ سبيل المثال: (الجماعة) إذا مات أفراد الجماعة ماتت الجماعة؛ لأنَّه ليس لها وجود مستقل عن وجودهم، أما التنظيم؛ فلا يرتبط بأفراده، بل يتجاوز وجودُه وجودَهم. بالطبع هناك أحزاب تموت (إكلينيكيًّا) مع موت شخصياتها الكاريزمية، لكن هذا لا يعبر عن الحالة الوجودية بقدر ما يعبر عن مشاكل في هيكلة الحزب.

* دور الأحزاب وأهميتها:

فلنفرض أنَّك قررت ممارسة حقوقك السياسية في المجتمع السياسي الذي تنتمي إليه. لتلك الممارسة مستويات، فقط تكتفي بالتصويت في الانتخابات، أو تبحث عن منصة سياسية لمعارضة الحكومة، أو قد تكون طموحًا بما يكفي للسعْي لتولي المناصب العامة، بما في ذلك إدارة الدولة. تعبر هذه المستويات من المشاركة السياسية، ورغبتك في التوقف عند أحدها، عن المساحة التي تريد أن تقطعها في اتجاه السلطة؛ بل رأس السلطة، تقدم الأحزاب السياسية كونها المسار الذي يتوسط العلاقة بين المواطنين والسلطة حلولا لكلٍّ من تلك الاختيارات، فكل حزب من الأحزاب السياسية يعمل كالمصعد إلىٰ السلطة، تتوقف بك في الطابق الذي ترغب به، مع الأخذ بالاعتبار جيِّدًا أنَّه ليس لكل الأحزاب السياسية القوة الدافعة نفسها التي قد تأخذك عاليًا؛ لذلك عليك أن تختار جيدًا المصعد الذي يتناسب مع طموحاتك السياسية، بالطبع هذا اختيار برجماتي لا يهتم كثيرًا بأيديولوجية الحزب، أو تصوره للدولة والمجتمع، والحلول التي يقدمهما للقضايا العامة، المهم أن يكون الحزب قادرا علىٰ دفعك عاليًا في اتجاه السلطة.

إن كنت ممَّن يشارك في الانتخابات، ثم يعود لبيته ليشاهد النتائج في التلفاز؛ فإنَّ أهمية الأحزاب السياسية بالنسبة لك كمواطن تكمن في تقديم اختيارات سياسية متعددة خلال

الانتخابات، كمواطن لديك قائمة بكيانات سياسية ذات قدرة عالية علىٰ تنفيذ برنامج انتخابي مفصل يتضمن حلولا لمختلف مشاكل مجتمعك السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. هل تختار الحزب الذي سيخفض الضرائب علىٰ الشركات الكبرىٰ؟ أم سيزيد من مستوىٰ التدخل الحكومي في الاقتصاد القومي؟ الحزب الذي سيعمل علىٰ تعزيز الحريات العامة؟ أم الحزب الذي سيعمل علىٰ حفظ قيم المجتمع؟ الحزب الذي سيعمل علىٰ تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة؟ أم الحزب الذي سيعمل علىٰ استقلال السياسة الخارجية؟ في غياب الأحزاب يكون الاختيار بين مرشحين أفرادًا، وهنا أيضًا يوجد خيارات، ولكنَّها ليست سياسية تمامًا حيث يميل معيار الاختيارٰ إلىٰ التقييم القيمي والأخلاقي للمرشح، وهو أمر لا بأس به؛ بل يعتبر ميزة تفتقدها أحيانًا الانتخابات الحزبية، إلَّا أنَّ قدرة الأفراد علىٰ تقديم برامج انتخابية مفصلة بالإضافة إلىٰ قدرتهم علىٰ تنفيذها، تكون عادة محلَ شكٍّ لغياب القدرة المؤسسية التي تتمتع بها الأحزاب.

لهؤلاء الذين يودون الصعود إلىٰ طابق أعلىٰ والانضمام لعضوية أحد الأحزاب؛ فإنَّ الأحزاب تقوم بدور آخر، وهو التنشئة السياسية وإدماج الأفراد في النظام السياسي الديمقراطي، في داخل الحزب لا تتعلم فقط أيدلوجية الحزب، بل مبادئ الديمقراطية، الحقوق السياسية، سيادة القانون، الشفافية، إدارة الخلاف، قبول الخسارة، وتداول السلطة وتسليمها بشكل رقيق.

بالطبع قد تتعلم كل تلك المبادئ، وقد تتعلم التظاهر بها، هذا يعتمد عليك وعلىٰ الحزب الذي يقوم بإدماجك في النظام السياسي، إذا أخذنا تداول السلطة كمثال وتخيلنا أنَّ الطيف الفكري لمجتمعك السياسي يميل إلىٰ اليسار قليلًا، أو كثيرًا، فيما يخص القضايا الاجتماعية، قد تجد نفسك أو رئيس حزبك يتداول السلطة مع حزب سياسي يدعو إلىٰ الاعتراف بحقوق الشواذ جنسيًّا، أو المثليين كما يسمَّوْن اليوم، بل ويهنئهم ويتمنىٰ لهم التوفيق. (كمشجع) للحزب من الخارج قد تستاء وتثور، ولكن (كلاعب) في النظام السياسي بعد إدماجك في قيم تقبل الخلاف والاختلاف والتسامح وتقبل الرأي، والرأي الآخر، قد تقبل أو تتظاهر بالقبول!

للأحزاب السياسية أدوار أخرىٰ، منها العمل علىٰ التكامل الإقليمي من خلال تقديم برامج ورؤىٰ وأفكار ذات منطلقات وغايات وطنية عابرة ومتجاوزة للاثنيات والطوائف المختلفة داخل الدولة. إذا كانت التنشئة السياسية تخص إدماج الأفراد في النظام السياسي؛ فإنَّ التكامل الإقليمي يهدف إلىٰ إدماج الأقليات داخل هذا النظام، بالطبع هناك اختيار أن يمثل كل أقلية حزب سياسي؛ إلَّا أنَّ ذلك لا يعتبر الخيار الأفضل علىٰ الأقل من وجهة نظر الدولة والأغلبية المسيطرة؛ لأنَّ هذا ببساطة يعمل علىٰ نقل هويات الأقليات إلىٰ هويات سياسية ذات تعبير مؤسسي وولاءات منافسة حتىٰ وإن كانت تحت السيطرة، وفي إطار نظام سياسي

وطني تسيطر عليه الأغلبية. حتىٰ يكون الاندماج كاملا يفضل أن ينتشر أفراد الأقليات المختلفة داخل الأحزاب الوطنية؛ وبالتالي: الحد من تحوُّل تلك الهويات إلىٰ هويات سياسية مبكرًا وإبقاؤها في الإطار الفلكلوري والثقافي. فالأفضل -مرة أخرىٰ- من منظور الدولة، هو تشظي الأكراد مثلًا بين الأحزاب الوطنية الليبرالية، والاشتراكية، وغيرها، بدلًا من وجود حزب يمثل -حتىٰ بشكل غير رسمي- الكتلة الكردية. أو أن تجد الأيدلوجية الليبرالية والحزب الذي يمثلها التجمع السني، والشيعي، والدرزي تاركين هوياتهم الطائفية في دور العبادة، ومنشغلين بالعمل علىٰ برنامج انتخابي وطني تلهمه المبادئ الليبرالية، وليس أي من المذاهب الدينية التي يعتنقونها.

يبقىٰ دور آخر للأحزاب أَلَا وهو قيامها بدور المعارضة المنظمة، والمؤثرة في النظام السياسي الديمقراطي. هنا أيضًا تظهر القدرة المحدودة للأفراد في التأثير علىٰ العملية السياسية، والحاجة إلىٰ عمل جماعي مؤسسي، يستطيع أن يعارض الحكومة التي تتربع وتدير السلطة التنفيذية بمؤسساتها، بالإضافة إلىٰ أن الأدوات والقيود المفترضة علىٰ السلطة خاصة في النظام الديمقراطي، من استجوابات وسحب ثقة، بالإضافة إلىٰ التصويت علىٰ مشاريع القوانين، جميعها تحتاج إلىٰ مستوىٰ عالٍ من التنسيق؛ بل عمل جماعي منضبط، حتىٰ ينتج عنه قوة تأثيرية توازن قوة من يفعل، ويوجه القوة التأثيرية للسلطة التنفيذية.

* تصنيف الأحزاب السياسية:

كالعادة عند الحديث عن التصنيف يجب الحديث عن معيار التصنيف، والذي يعكس بدوره السمة الأكثر جوهرية، كما يراها المصنف، للتفريق بين مجموعة تنتمي إلىٰ النوع نفسه في مستوىٰ أكثر عمومية. بالنسبة للأحزاب السياسية هناك أكثر من معيار للتصنيف؛ إلَّا أنَّه في هذا المبحث سنكتفي بعرض أنواع الأحزاب السياسية طبقًا لمعيارين: أولًا: حجم العضوية والعلاقة بالمجتمع، وثانيًا: الالتزام الأيدلوجي. حيث ينتج عن المعيار الأول نوعان من الأحزاب: أحزاب جماهيرية، وأحزاب نخبوية. بينما ينتج عن التصنيف طبقًا للمعيار الثاني نوعان أيضًا: أحزاب أيدلوجية وأحزاب برجماتية.

* الأحزاب السياسية طبقًا لحجم عضويتها وعلاقاتها بالمجتمع:

- الأحزاب الجماهيرية:

في هذا النوع من الأحزاب يكون حجم العضوية كبيرا، قد يصل لعدة ملايين وتنتشر فروعها ولجانها في مختلف المناطق والمدن، وتستهدف جميع المستويات الاقتصادية والثقافية. نظريًّا، جميع الأحزاب تسعىٰ إلىٰ السلطة؛ إلَّا أنَّ هذا النوع من الأحزاب يكون أكثر جدية من الأحزاب النخبوية كما سنرىٰ في سعيها إلىٰ السلطة؛ وبالتالي: يمثل حشد وتعبئة الأعضاء والناخبين أولوية قصوىٰ للأحزاب الجماهيرية. عادة أيضًا يكون

لتلك الأحزاب عدد من المبادرات الاجتماعية والثقافية ممَّا يمكنها من الارتباط بأعضاء المجتمع بشكل أكبر. بسبب ظهورها في الحياة اليومية للأفراد بمجالاتها اليومية تسعىٰ تلك الأحزاب إلىٰ (ولاء مدىٰ الحياة)، إلىٰ كتلة صلبة ثابتة أو مستقرة، تصوِّت للحزب دائمًا بالإضافة بالطبع إلىٰ الأصوات المتأرجحة خلال كل انتخابات. علىٰ الرغم من استمرار وجود أحزاب تتمتع بعضوية مليونية في مختلف دول العالم إلَّا أنَّ نموذج الحزب الجماهيري الذي ازدهر خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، والحماس الجماهيري الذي أحاط به انطفأت جذوته إلىٰ حد كبير خاصة في الغرب. ففي الكثير من الدول الغربية تعتبر العضوية في أحد النوادي الصحية (الجيم) أهمَّ بكثير من العضوية في أحد الأحزاب السياسية، والتي يتم التعامل معها كاختيارات انتخابية لا تذكر إلا قبل وقت الانتخابات بقليل[١]، أما لمن يرغب في مستوىٰ أعلىٰ من المشاركة السياسية من خلال العضوية في أحد الأحزاب، فالأحزاب الجماهيرية تمتلك قوة دافعة قد تأخذك لأعلىٰ مراتب السلطة، مع ذلك تظل عملية تسلق مراتب السلطة صعبة بسبب العدد الهائل من أعضاء الحزب والتراتبية التنظيمية لهذا النوع من الأحزاب بالإضافة إلىٰ الصفات الكاريزمية اللازمة لقيادتها.

---

(1) Frank Lee Wilson, *European Politics Today: The Democratic Experience, (London: Prentise Hall, 1999). P 227.*

* **الأحزاب النخبوية:**

علىٰ عكس الأحزاب الجماهيرية تكون العضوية في الأحزاب النخبوية محدودة الحجم لاقتصارها علىٰ فئات معينة متميزة اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا، وعادة ما تكون علاقاتها ضعيفة بالمجتمع. كما ذكرنا -نظريًا- يفترض أن تسعىٰ جميع الأحزاب السياسية إلىٰ السلطة، لكن مستوىٰ الجدية في هذا السعي، قد يختلف من حزب إلىٰ آخر. في هذا الإطار تعتبر الأحزاب النخبوية من أقل الأحزاب جدية في السعي إلىٰ السلطة، في الغالب، يسعىٰ هذا النوع من الأحزاب إلىٰ الحفاظ علىٰ تواجد مجموعة معينة من الأفكار علىٰ الطيف الفكري والأيدلوجي، حتىٰ إن كانت تمثل نقطة لا تُرىٰ بالعين المجردة علىٰ هذا الطيف، أحيانًا أخرىٰ، يكون الهدف الحفاظ علىٰ تواجد طبقة أرستقراطية معينة تتكون من عدد من العائلات السياسية كانت ذا تأثير سياسي في الماضي، المهم أنَّها أو أغلبها تشترك في الحفاظ علىٰ شيء من الماضي يكاد يندثر إلَّا من لافتة علىٰ مقر متهالك وعشرات الأعضاء، أو في أفضل الأحوال مئات الأعضاء، هناك شكل من أشكال الأحزاب النخبوية أكثر حداثة من الأحزاب النخبوية الفكرية والثقافية، وهو أحزاب النخبوية الاقتصادية، والتي عادة ما تأخذ شكل المؤسسات التجارية (Business firm model)، وتهدف إلىٰ خدمة مصالح ضيقة؛ إلَّا أنَّه مع انتشار مجموعات الضغط والمصالح في مختلف الأنظمة

الديمقراطية حول العالم، لم يعد لهذا الشكل من الأحزاب النخبوية وجود تقريبًا، هناك أيضًا وصف آخر للأحزاب النخبوية، يعتمد إلىٰ حد كبير علىٰ تجمع عدد من أعضاء البرلمان المستقلين لتأسيس حزب سياسي، إلَّا أنَّ هذا النوع من الأحزاب لا يتمتع عادة بهيكلة وتنظيم حقيقي خارج العلاقة بين أعضاء البرلمان المؤسسين؛ وبالتالي: لا يتمتع بسمات الحزب الأساسية.

*** تصنيف الأحزاب السياسية طبقًا لالتزامها الأيدلوجي:**

- أحزاب عقائدية (أيدلوجية):

وهي الأحزاب المنطلقة من نظام فكري وعقدي يُبنىٰ عليه مجموعة من التوجهات نحو مجموعة من مؤسسات، تفاعلات وقضايا المجتمع. فالأيدلوجية تقدم لمعتنقيها صورة للعالم، كما هو وكما يجب أن يكون؛ بل يمكن القول: إنَّ الأيديولوجيات تقدم قصة للعالم، يمثل معتنقو الأيدلوجية فيها الخير وخصومُهم الشر[1]، وأنَّ أي مشروع قانون، أو موقف سياسي ثانوي ما هو إلَّا مواجهة بين الخير والشر؛ وبالتالي: يكون التنازل والمرونة في أي من تلك المواقف أمْرًا صعبًا تقبله علىٰ مريدي الحزب أكثر من نخبته الذين يتم دمجهم -في الغالب- في النظام السياسي لدرجة كافية تسمح لهم بقبول بعض التنازلات حتىٰ وإن أظهروا

---

(1) Rodger Eatwell and Anthony Wright, *Contemporary Political Ideologies (London: Bloomsbury academic, 1999). P.8.*

عكس ذلك. مع ذلك يجب التفريق بين الأحزاب الأيدلوجية، والأحزاب المتطرفة والمتشددة. فصلابة المبادئ والثبات علىٰ المواقف السياسية لا يجب أن يعبر بالضرورة عن تطرف أو تشدد، إلَّا أنَّه مع الاهتمام بالقضايا التي تخص الحياة اليومية كالصحة والتعليم والأمن وغيرها أصبح لعبارة (الأحزاب الأيدلوجية) مذاق غير مستساغ في الكثير من الأنظمة السياسية. فبالنسبة لهذا النوع من الأحزاب يتوقع أن يشكل ربط المواقف السياسية بالمبادئ الأيدلوجية ووضعها في إطار الصورة المستقبلية للمجتمع جزءًا معتبرًا من خطابها السياسي؛ بل برامجها الانتخابية. ممَّا يجعلها تتسم بعمق فكري ومعيارية أخلاقية قد تكون غير محببة في مجتمعات تهتم (باليوم) وتلبية رغباتها الآن. علىٰ سبيل المثال تعرف، أو كانت تعرف الأحزاب السياسية في فرنسا حتىٰ بداية التسعينيات من القرن الماضي بكونها أحزابًا أيدلوجية فكرية، حتىٰ إن نقاشات الأحزاب كانت تظهر وكأنها سمينار أكاديمي في أحد الجامعات، بالإضافة طبعًا إلىٰ تصلب المواقف الناتج عن تلك الأسس الفكرية، ممَّا أدىٰ إلىٰ عزوف كثير من المواطنين الفرنسيين عن المشاركة السياسية في تلك الفترة[1].

من المفيد عند الحديث عن الأحزاب الأيدلوجية الحديثُ أيضًا عن الطيف الأيدلوجي للنظام الحزبي الذي تنتمي له، حيث

---

(1) Wilson, *European Politics, P.267.*

تمثل تلك الأيدلوجيات والتصورات نقاطا علىٰ طيف أيدلوجي يتسع أو يضيق بحسب الثقافة السياسية للمجتمع السياسي، وما تمثله من نطاق وحدود للمقبول وغير المقبول، المناسب وغير المناسب، من الأفكار والتوجهات السياسية. جرت العادة علىٰ تقسيم هذا الطيف بين يمين ويسار، ووسط بينهما قد يميل لأحدهما. من هذا المنطلق توصف الأحزاب كأحزاب يمينية، أحزاب يسارية، ومشتقاتها من تداخل بين منطقة الوسط واليمين أو الوسط واليسار؛ إلَّا أنَّ هذا الطيف الأيدلوجي كما ذكرنا لا يمكن النظر إليه في فراغ؛ بل في إطار الخبرة والثقافة السياسية للمجتمع السياسي. علىٰ سبيل المثال قد لا يعتبر اليساري الأمريكي يساريًا بما فيه الكفاية للأوروبيين حتىٰ يستحق وصف اليساري؛ وذلك لأنَّ الطيف الأيدلوجي الأوروبي يميل إلىٰ اليسار بشكل عام حتىٰ مع ظهور وازدهار الأحزاب اليمينية مؤخرًا.

للتوضيح: إذا وضعنا قيمة رقمية للنقاط المختلفة علىٰ الطيف الأيدلوجي من واحد إلىٰ عشرة، معتبرين أنَّ واحدًا يمثل أيدلوجية يسارية نقية وخالصة؛ بل متشددة، وعشرة أيدلوجية يمينية نقية وخالصة ومتشددة، سنجد أنَّ الطيف الأيدلوجي الأوروبي يمتد من رقم اثنين حتىٰ رقم ستة. بينما إذا تعاملنا مع مجتمع سياسي محافظ سنجد مثلًا أنَّ أغلب التفاعلات السياسية الرئيسية تتم بين أحزاب سياسية متموضعة بين رقمي تسعة إلىٰ أربعة. عادة ما يتم وصف الأحزاب الأكثر بُعدًا عن منطقة الوسط

بالأحزاب العقائدية الأيدلوجية التي تجد صعوبة في الاقتراب من تلك المنطقة في الوسط التي تختفي فيها المبادئ إلىٰ حد كبير، وتسيطر عليها المصالح والمرونة والقبول بأنصاف الحلول.

في مستوىٰ أعمق، ومع بعض التحفظات، يمكن النظر إلىٰ الطيف الأيدلوجي كنسخة معاصرة من طيف الليبرالية - الشمولية الذي ذكرناه في نهاية فصل تاريخ الفكر السياسي؛ بل يمكن أن نذهب إلىٰ أبعد من ذلك، ونتخيل حزبًا يقوده اليونانيون، وآخر يقوده الرومانيون، أتوقع أنَّ القارئ لن يجد صعوبة في وضع حزب اليونانيين علىٰ الجانب الأيسر من الطيف الأيدلوجي، وفي مقابله يمينًا سيضع حزب الرومانيين.

عادة يحتل الجانب اليساري من الطيف الأيدلوجي تلك الأحزاب التي ألهمها خليط من الليبرالية السياسية، الاقتصاد التكافلي، والانفتاح الاجتماعي. بالطبع من الأسهل وصف هذا الخليط بالليبرالية، وهو وصف مقبول؛ بل منتشر؛ إلَّا أنَّ تداخل المصطلحات بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي يتطلب بعض الحرص. ففي الأدبيات الاقتصادية وأدبيات الاقتصاد السياسي، عادة ما يشار إلىٰ اقتصاد السوق الحر بالاقتصاد الليبرالي، وهو عكس ما تدعو إليه الأحزاب الليبرالية في الولايات المتحدة وأوروبا. علىٰ الجهة المقابلة تُعرف الأحزاب التي تحتل الجانب الأيمن من الطيف الأيدلوجي بالأحزاب المحافظة، وتمثل في أكثر نسخها نقاوة مرآة عاكسة لِمَا تمثله الأحزاب اليسارية من قيم ومواقف سياسية.

بشكل عام يمكن توضيح الانقسام بين الأحزاب اليمينية المحافظة واليسارية الليبرالية من خلال أربعة محاور رئيسية: علاقة الدولة والمجتمع، دور الدولة في الاقتصاد الوطني، الحريات الشخصية والانفتاح الاجتماعي، والسياسة الخارجية، بالإضافة إلىٰ محور السياسات البيئية والموقف من الاحتباس الحراري الذي ظهر مؤخرًا كأحد القضايا الخلافية بين اليمين واليسار خاصة في الولايات المتحدة.

بالنسبة لمحور الدولة - المجتمع يفضل المحافظون دولة قوية قادرة علىٰ فرض النظام وحفظ الاستقرار، حتىٰ إن كان ذلك علىٰ حساب بعض الحريات الشخصية والسياسية. في الصورة المحافظة أيضًا تكون المساحة المتاحة للعمل الأهلي والمجتمع المدني ضيقة بسبب هيمنة الدولة علىٰ المجال العام. علىٰ العكس يفضل الليبراليون اليساريون دولة ضعيفة ومجتمعًا قويًا بكل ما يعني ذلك من تقييد دور الدولة في المجال العام لصالح حرية وحيوية المجتمع وممارسة حقه في إدارة الكثير من القضايا التي لا تستوجب بالضرورة العمل الحكومي. في المحور الاقتصادي تنقلب الصورة رأسًا علىٰ عقب، وهذا أحد أسباب ارتباك توصيف وتصنيف الأحزاب السياسية المعاصرة، فنجد الأحزاب اليمينية المحافظة تنادي بدوْر محدود للحكومة في المجال الاقتصادي وعدم مزاحمة (Crowding out) القطاع الخاص خاصة الشركات الكبرىٰ؛ بل تذهب أبعد من ذلك لتنادي بتسهيل أعمال تلك

الكيانات من خلال خفض الضرائب، وعدم تقييدها بالكثير من القوانين الاقتصادية كقوانين حقوق العاملين فيها، وقوانين المنافسة وغيرها. فيما نجد الليبراليين اليساريين يطالبون بتحمل الحكومة مسؤولياتها، ليس فقط في إدارة القطاع الاقتصادي، وتقييد الشركات الكبرىٰ بما يحفظ حقوق العمال، وقدرة الشركات الصغرىٰ والمتوسطة علىٰ المنافسة، وفرض ضرائب عليها تحول لتمويل الخدمات العامة كالصحة والتعليم؛ بل أيضًا الدخول في هذا القطاع كفاعل اقتصادي من خلال زيادة مستوىٰ الطلب في معادلة النمو الاقتصادي، والذي عادة ما يتم من خلال المناقصات والمشاريع الحكومية، خاصة تلك الموجهة للشركات الصغرىٰ والمتوسطة لتنشيط عجلة الاقتصاد المحلي.

مسلحون بدولة قوية وشركات كبرىٰ يرىٰ المحافظون السياسة الخارجية كمجموعة من الأهداف والتوجهات التي تخدم المصلحة الوطنية. بالطبع لا يوجد صعوبة في تخيل الأساس المادي لتعريف المصلحة الوطنية هنا، والذي يرتكز علىٰ السعي للقوة والمنافع الاقتصادية، بما يخدم الدولة والكيانات الاقتصادية الوطنية الكبرىٰ، فالبيئة الدولية بالنسبة لتلك الأحزاب عبارة عن مجموعة من الحوافز الأمنية والاقتصادية التي لا تخرج عن: إما فرص، أو تهديدات يجب التعامل معها بما يخدم المصلحة الوطنية حتىٰ لو تتطلب ذلك العمل الأحادي بعيدًا عن (سلطة) المنظمات الدولية الحكومية أو مضايقات المنظمات غير

الحكومية. في الجهة الأخرىٰ، وفي أحد أكثر النسخ مثالية، يسعىٰ الليبراليون اليساريون إلىٰ تحويل العلاقات الدولية إلىٰ علاقات اجتماعية عالمية، بحيث يكون الجزء الأكبر من العلاقات في هذا الإطار هو علاقات عابرة للحدود السياسية بين كيانات ومجموعات وأفراد وليس بين حكومات فقط. بالطبع تلك صورة مثالية لا يمكن القول: إن تحققها يمثل هدفا قصير المدىٰ لأي من الحكومات التي تقودها أحزاب ليبرالية؛ إلَّا أنَّها قد تعطي صورة للتوجه العام. عادة ما يفضل الليبراليون اليساريون العمل مع المنظمات الدولية الحكومية وتلك غير الحكومية، وترىٰ أن ذلك يخدم مصلحتها الوطنية علىٰ المدىٰ الطويل. هذا لا يعني أن تلك الحكومات لا تسعىٰ للقوة والمنافع الاقتصادية، فقط أنَّها قد تأخذ الوقت والجهد الضروريين لإقناع الآخرين لماذا يتوجب عليهم بالقبول بذلك.

أخيرًا: تحاول الأحزاب اليمينية دائمًا تجاهل القضايا البيئية، خاصة تلك التي قد تتطلب وضع قيود علىٰ بعض الأنشطة الاقتصادية، والتي عادة ما ترتبط بمصالحهم بشكل مباشر، فكثيرٌ من المحافظين يرون أن الاحتباس الحراري مجرد كذبة كبيرة أو حتىٰ عند القبول بها يرون أنَّها ليست مشكلة من صنع الإنسان (man-made) والممارسات الاقتصادية؛ بل يتهمون المؤسسات العلمية والأكاديمية التي تقدم (الدليل) علىٰ تلك المشاكل البيئية ومسؤولية الإنسان عنها بأنها تحت سيطرة النخب العلمية

والأكاديمية الليبرالية. علىٰ الجانب الآخر يعطي الليبراليون اليساريون أهمية قصوىٰ للقضايا البيئية سواء داخليًّا أو خارجيًّا.

*** الأحزاب البرجماتية:**

تعرف الأحزاب البرجماتية بتلك التي ليس لها مواقف متشددة أو حتىٰ مبدئية من أغلب القضايا التي تم ذكرها في الجزء السابق من هذا المبحث. قد تكون الأحزاب البرجماتية يمينية أو يسارية، ولكنها تمثل النسخة الأقرب لمنطقة الوسط بشكل عام. هي أحزاب تعلم أنَّ الوصول للصورة المثالية المستقبلية التي تقدمها الأيدلوجيا أمر غير ممكن؛ وبالتالي: تسعىٰ إلىٰ تحقيق فقط ما هو ممكن منها. تتميز تلك الأحزاب بمرونة كافية للتحرك عبر منطقة الوسط لتميل قليلًا إلىٰ اليمين في قضية ما، ثم تعود عابرة لمنطقة الوسط لتميل إلىٰ اليسار في قضية أخرىٰ، ما دام ذلك يحقق أكبر منفعة ممكنة لأكبر عدد من الناخبين. مع ذلك يجب التفريق بين البرجماتية كممارسة والبرجماتية كهوية. فالأولىٰ قد لا يمكن تجنبها في أحيان كثيرة، خاصة في ظل التفاعل داخل نظم حزبية تعددية وتنافسية، بينما تُبنىٰ البرجماتية كهوية تربط السلوك والتفاعل السياسي بمنفعة غير معرفة خالية من المضمون والغاية إلا البقاء والاستمرار.

* النظام الحزبي:

يُعرف النظام الحزبي بأنّه مجموعة الأحزاب الموجودة في النظام السياسي، وأنماط التفاعل بين تلك الأحزاب. بالطبع حتىٰ يكون لديك نظام حزبي (صحي) يتوجب وجود أحزاب سياسية ذات (صحة جيدة). لكن هذا لا يكفي، فالأمر أيضًا يتعلق بأنماط التفاعل بين تلك الأحزاب ومخرجات التفاعل بينها. هل تذكر آخر مرة شاهدت مباراة بين ريال سوسيداد وسلتا فيغو في الدوري الأسباني؟ إذا لم يكن ريال مدريد أو برشلونة أحد أطراف المباراة فغالبًا لن يشاهدها أحد علىٰ الأقل خارج إسبانيا. مع ذلك قد يكون من الممتع مشاهدة مباراة كريستال بالاس وستوك سيتي في الدوري الإنجليزي، ببساطة لأنَّ مستوىٰ التنافسية في الدوري الإنجليزي أعلىٰ من مستوىٰ التنافسية في الدوري الإسباني علىٰ الرغم من وجود أفضل لاعبي العالم في الدوري الإسباني. كذلك في النظم الحزبية يعتبر مستوىٰ التنافسية المعيار الأساسي للحكم علىٰ حيويتها؛ وبالتالي: تصنيفها بين نظم حزبية تنافسية وأخرىٰ غير تنافسية.

يمكن الحكم علىٰ مستوىٰ تنافسية النظام الحزبي من خلال عدد من المعايير، كعدد الأحزاب السياسية والوزن النسبي لكل منها، فعدد الأحزاب وحده ليس كافيا بالطبع للحكم علىٰ تنافسية النظام الحزبي؛ وإلَّا كان كثير من النظم الحزبية في بعض الدول العربية الحديثة الأكثر تنافسية علىٰ مستوىٰ العالم. فوجود سبعة

أحزاب موزعة علىٰ عدد من الشقق في بناية آيلة للسقوط تحول لونها من الأبيض إلىٰ الرمادي من التلوث البيئي لا يعتبر مؤشرا علىٰ حيوية النظام الحزبي. المؤشر الأهم هنا هو الوزن النسبي لتلك الأحزاب ومعدل الأصوات التي تحصل عليها في الانتخابات المتعاقبة، والتي في حالة استقرارها يمكن وصفها بالقاعدة الانتخابية للحزب. حيث يعتبر هذا المؤشر هو المؤشر الرئيسي لتصنيف النظم الحزبية طبقًا لمعيار التنافسية. ينتج عن هذا المؤشر عدد من الأنواع، منها نظام الحزب الواحد، والذي يسيطر علىٰ المجال السياسي بشكل عام دون منافسة من أي حزب آخر. في هذه الحالة تكون الحدود غير واضحة بين الحزب والنظام السياسي؛ بل الدولة لهيمنة الحزب علىٰ مؤسسات الدولة لفترات طويلة. من أشهر الأمثلة في المنطقة العربية الحزب الوطني في مصر قبل ثورة يناير. وهناك نظام الحزبين، والذي يتقاسم فيه حزبان رئيسيان النسبة الأكبر من الأصوات في مختلف أنواع الانتخابات، الحالة الأشهر هنا بالطبع هي النظام الحزبي الأمريكي الذي يسيطر عليه كلٌّ من الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري. بالإضافة بالطبع إلىٰ الأنظمة الحزبية الأكثر تنافسية، والتي عادة ما تكون المنافسة فيها بين ثلاثة إلىٰ خمسة أحزاب كالنظم الحزبية في بعض الدول الأوروبية كألمانيا وفرنسا (أحيانًا) والدول الإسكندنافية.

بالإضافة إلىٰ معيار عدد الأحزاب ووزنها النسبي هناك أيضًا

معيار الديمقراطية، ليس فقط بين الأحزاب؛ بل داخل الأحزاب. فحتىٰ مع وجود قوانين وأحكام تضمن العدالة والمساواة بين الأحزاب السياسية وعدم احتكار المجال السياسي العام قد لا يضمن ذلك بالضرورة حيوية النظام الحزبي الذي قد تصاب وحداته، أي: الأحزاب، بالشيخوخة بسبب آليات صنع القرار داخلها، والتي لا تسهم في تقديم وجوه جديدة أو حلول مبتكرة ممَّا يضعف حيوية النظام الحزبي بشكل عام.

مع الأخذ بالاعتبار النتائج السلبية للتشدد في المواقف السياسية، يعتبر علماء السياسة اتساع الطيف الأيدلوجي أحد مؤشرات صحة وحيوية النظام الحزبي من خلال تقديمه لاختيارات أكبر للناخبين، وكونه مؤشرا أيضًا علىٰ تعددية المجتمع السياسي؛ بل وقدرة هذا المجتمع علىٰ إدارة تعدديته من خلال نظام حزبي وسياسي يضمن التنافس السلمي بين مختلف المرجعيات الأيدلوجية. واقعيًا، حتىٰ يعمل أيُّ نظام حزبي بشكل جيد يجب استبعاد النقاط الأكثر تطرفًا في الطيف الأيدلوجي والأحزاب التي تمثلها. مع الأخذ بالاعتبار أن (التطرف) يختلف تعريفه طبقًا للثقافة السياسية للمجتمع السياسي. هل يعتبر اليساري الذي يدعو إلىٰ نظام اقتصادي اشتراكي متطرفا؟ ماذا عن الإسلامي الذي يدعو إلىٰ تطبيق الشريعة الإسلامية؟ أو الليبرالي الاجتماعي الذي يدعو إلىٰ حرية الاعتقاد؛ بل المساواة بين العقائد المختلفة، ومن ثَمَّ حصرها في دور العبادة؟

* مجموعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني:

يمثل (اللوبي الصهيوني) (بالمبالغة بمد الواو في اللوبي) أحد أساطير سردية العرب والعروبيين في صراعهم مع العدو الصهيوني. لا أقصد من خلال استخدام لفظ (أساطير) التشكيك في وجوده أو تأثيره، علىٰ العكس، أعتقد أنَّه أحد أهم الفاعلين المؤثرين علىٰ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ما أقصده هو الإشارة إلىٰ هذا الغموض والإثارة التي تغشىٰ وجه ناقل قصة الصراع للشباب والفتيان العرب الصغار، حتىٰ إنَّك قد تشعر أنَّه عبارة عن مجموعة تعيش تحت الأرض تظهر في الليل لتؤثر في عقول صانعي القرار الأمريكيين، ثم تختفي مجددًا. ما أن تكبر قليلًا وتكتسب قليلًا من المعرفة حول النظام السياسي الأمريكي حتىٰ تعلم أنَّها مجموعة ضغط كأي مجموعة ضغط أخرىٰ تحاول أن تؤثر في سياسات الدولة بما يتماشىٰ مع مصالحها في إطار مجال سياسي مزدحم بجماعات المصالح العامة والخاصة التي تعمل في وضح النهار.

علىٰ عكس اللوبيات (بمد الواو أيضًا)، ومجموعات الضغط والمصالح، والتي ينظر لها كالأولاد السيئين أو الأشرار (Bad Guys)، ينظر إلىٰ ما يسمىٰ بمؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية عادة بشكل إيجابي كالأولاد الصالحين الجيدين (Good Guys)، هنا أيضًا يوجد ارتباك في

الفهم ببساطة؛ لأنَّ مجموعات الضغط قد تكون أحد مؤسسات المجتمع المدني، أو بمعنىٰ آخر، قد تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالضغط، وهنا تسمىٰ مجموعات ضغط أيضًا. تكمن أحد أسباب الارتباك هنا في التداخل بين تعريف المجال الذي تعمل فيه تلك الكيانات، وبين الكيانات نفسها. فهناك من ينظر للمجتمع المدني من خلال الكيانات المكونة له ووظائفها وبنيتها وهناك من يراه كمجال عام يقدم مساحة للفعل الجماعي الأهلي بعيدًا عن دوائر السلطة السياسية أو تنافسية المجال الاقتصادي.

قد يكون من الأفضل تبني الاتجاه الثاني، وقصر استخدام (المجتمع المدني) علىٰ تلك المساحة التي تتحرك فيها مختلف الكيانات التي لديها مصالح خاصة وعامة، وتقوم باستخدام أدوات مختلفة؛ لتحقيق تلك المصالح دون أن تسعىٰ إلىٰ السلطة السياسية أو الربح الاقتصادي. في المساحة التي تسمىٰ المجتمع المدني أنت تحدد المصلحة التي تريد العمل من أجلها، تنظم العملَ الجماعي الهادف لتحقيق تلك المصلحة، وتختار الأدوات المناسبة لهذا السعي، والتي قد تمرُّ عبر النظام السياسي التقليدي أو لا تمرُّ بل تكون موازية له؛ وبالتالي: يمكن النظر إلىٰ هذا المجال كساحة للمجتمع والعمل الأهلي والمبادرات المجتمعية للقيام بما لا تقوم به الحكومة أو تقوم به بشكل خاطئ أو حتىٰ منافستها علىٰ إدارة بعض القطاعات ذات العلاقة بالمصلحة العامة، أو المطالبة بحقوق لم يُعِرْ النظام السياسي لها اهتماما.

فالمجتمع المدني عبارة عن مساحة تحاول من خلاله المؤسسات والكيانات التطوعية بتشكيل القيم والأحكام التي تحكم مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية.

من جهة يحتلُّ المجتمع المدني مساحة موازية لتلك التي تحتلها الأحزاب السياسية، كما أنَّ الكيانات التي تحتل هذه المساحة تشترك مع الأحزاب السياسية في كونها كيانات وسيطة؛ إلَّا أنَّها تختلف عنها من حيث إنَّها لا تسعىٰ للوصول إلىٰ السلطة. بالعودة إلىٰ المجاز المستخدم في وصف الأحزاب السياسية في الفصل السابق، فالكيانات التي تنتمي للمجتمع المدني لا تمثل أحد المصاعد التي تأخذك إلىٰ السلطة، بل تشبه أكثر، وبالعودة إلىٰ اللهجة المصرية (السَّبَت) بفتح الباء أو السلة المربوطة بحبل التي تتدلىٰ من شرفة المنزل؛ لتضع فيها بعض الأغراض، ومن ثَمَّ يقوم بسحبها من يقف في تلك الشرفة. أي: إنَّها وسيلة للتواصل مع أهل الشرفة أو السلطة دون الدخول في النظام السياسي، أو بمعنىٰ آخر، فهي وسيلة للدفع بمصالحك للأعلىٰ دون الدخول في المصعد.

يسمح لنا هذا الاتجاه للتفرغ للتعامل مع الكيانات العاملة داخل تلك المساحة التي يعبر عنها بالمجتمع المدني، والتفريق بينها طبقًا لنطاق مصالحها واتجاهات وأدوات التأثير التي تتبناها للدفع نحو تحقيق تلك المصالح، الهدف كما أشرنا هو التعامل

مع المجتمع المدني كمساحة للعمل الجماعي تحتلُّه كيانات غير سياسية تسعىٰ لتحقيق مصالح عامة أو خاصة مستخدمة أدوات ووسائل مختلفة ليس منها احتلال السلطة.

*** المصالح الخاصة والمصالح العامة:**

تُسَمَّىٰ كثير من الكيانات العاملة داخل إطار المجتمع المدني بمجموعات المصالح نسبة إلىٰ سعْي تلك الجماعات إلىٰ ترويجها لمصالح معينة، قد تكون خاصة أو عامة، من تلك الجماعات: نقابات مهنية، جمعيات رجال الأعمال، مؤسسات خيرية، منظمات حقوقية وبيئية وغيرها من الجماعات المهتمة بقضايا بعينها، وتحاول أن تروِّج لرؤية ما حول هذه القضية.

تتضمن المصالح العامة قضايا حقوقية وبيئية وغيرها من القضايا التي تمس أفراد المجتمع أو أغلبهم، هذا لا يعني أن نطاق عمل الجماعة يجب أن يكون وطنيا؛ بل قد لا يتعدىٰ نطاق عمل الجماعة حيًّا أو قرية؛ إلَّا أنَّ ذلك لا يؤثر علىٰ عمومية المصلحة ما دامت متجاوزة لمطالب فئات بعينها، ويمكن ربطها بقضايا عامة، فالحفاظ علىٰ أحد سلالات الفأر الأبيض في إحدىٰ القرىٰ تظل مصلحة عامة ما دام يمكن ربطها بصحة النظام البيئي الوطني، هذا النوع من المصالح بسبب عموميته عادة ما ينظر إلىٰ الجماعات التي تتبناه بشكل إيجابي، وهي تلك الجماعات التي يطلق عليها بشكل غير دقيق مؤسسات المجتمع

المدني، أو حتىٰ المجتمع المدني أو الـ (Good Guys). هذا لا يعني أنَّها ليست جماعات مصالح، أو جماعات ضغط، إن اختارت الضغط والتفاعل المباشر مع صانعي القرار؛ إلّا أنَّ هذا النوع من الجماعات بسبب عمومية المصلحة التي تسعىٰ لتحقيقها، واعتماده أكثر علىٰ نشر الوعي (Advocacy) لا ينظر إليها كجماعات مصالح أو جماعات ضغط. علىٰ الجانب الآخر هناك جماعات تروِّج لمصالح خاصة، تخص فئة معينة من المجتمع، من أشهر تلك الجماعات النقابات وجمعيات رجال الأعمال وأصحاب المصالح الاقتصادية، والتي توجد لتمثيل مصالح فئة معينة أو حتىٰ طبقة معينة. علىٰ الرغم أنَّ تلك المساحة التي تحتلها الجماعات ذات المصالح الخاصة تظل جزءًا من المجتمع المدني؛ إلّا أنَّه بسبب غلبة الطابع النفعي الاقتصادي علىٰ تلك المصالح عادة لا ينظر إليها كجزء من المجتمع المدني، ذلك العنوان الكبير الذي بات يعرف بمحل نشأة القيم وانتشارها.

هناك نوع آخر من المصالح الخاصة لا يكاد يعرف خارج الولايات المتحدة، والتي تعتبر وطنا لأكثر المجتمعات المدنية دينامية في العالم؛ أَلَا وهي مصالح الدول الأخرىٰ، والتي تتفاعل الجماعات الممثلة لها بشكل أكبر مع دوائر صنع القرار الخارجي. هنا يظهر اللوبي الإسرائيلي أو اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة (AIPAC) كأحد أهم وأقدم تلك الجماعات ذات المصالح الخاصة في المجتمع المدني الأمريكي.

في الولايات المتحدة يظهر الأمر طبيعيا جدًّا، بل إنَّ اللوبيات التي تخدم مصالح دول مختلفة منتشرة في واشنطن بشكل واضح حتىٰ إنَّ بعض الدول العربية أصبح لها لوبياتها الخاصة في واشنطن كالسعودية والإمارات، مرة أخرىٰ يجب الحذر عند إطلاق مصطلح (لوبي) علىٰ تلك الجماعات، فاللوبي ممارسة أكثر من كونه كيانا، فوجود جماعة تروج لعلاقة إستراتيجية بين الولايات المتحدة وأي من الدول الأخرىٰ من خلال عدد من الأنشطة العامة التي ليس منها التفاعل والضغط علىٰ صاحب القرار لا يعبر عن وجود لوبي؛ لذلك من المهم النظر في الأدوات والممارسات المختلفة التي تنتهجها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق مصالحها، سواء كانت عامة أم خاصة.

* وسائل جماعات المصالح:

قد يكون هناك صعوبة في ترجمة الفرق بين (Advocacy) و(Lobbying)؛ إلَّا أنَّني سأحاول ذلك من خلال استخدام (ترويج) للأولىٰ و(ضغط) للثانية علىٰ أمل أن يظهر الفارق بينهما خلال هذا المبحث. في البداية من المهم التعامل مع كلٍّ من (الترويج)، و(الضغط) كأنواع لتصنيف جميع وسائل جماعات المصالح في الدفع لتحقيق مصالحها. مع ذلك لا يمنع أن تستخدم جماعة مصالح عامة أو خاصة خليطا من أدوات الترويج والضغط؛ إلَّا أنَّه جرت العادة أن جماعات المصالح العامة عادة ما يغلب علىٰ

ممارساتها أدوات الترويج، بينما يغلب الضغط بأدواته علىٰ ممارسات الجماعات ذات المصالح الخاصة. فالترويج يستهدف الرأي العام أكثر من استهدافه لصانعي القرار. الأمر الذي يتطلب مجموعة واسعة من الإجراءات والأنشطة العامة، والتي تتضمن الحملات الإعلامية، المحاضرات وورش العمل، إنتاج الأفلام الوثائقية، المقالات الصحفية، والأبحاث العلمية، والوقفات الاحتجاجية، وتوزيع المنشورات. علىٰ الجهة الأخرىٰ يقدم الضغط أدوات ووسائل أكثر مباشرة من خلال التفاعل المباشر، والذي يستهدف التأثير علىٰ صانع القرار. حتىٰ يعتبر هذا الاتصال مباشرا يجب أن يكون موجهًا بشكل واضح، إما للسلطة التنفيذية أو أحد أعضائها حول سياسة معينة، أو للسلطة التشريعية وأعضائها حول مشروع قانون أو مجموعة من مشاريع القوانين حول قضية ذات علاقة بالمصالح التي تمثلها جماعة الضغط. قد يكون هذا الاتصال قصير المدىٰ يختص بقضية ما كما ذكرنا، وقد يجسده قنوات مفتوحة ومستقرة بين مجموعة الضغط، وبين صانعي القرار أو المشرعين والتي عادة ما يحكمها التقارب الأيدلوجي بين مجموعات الضغط والأحزاب السياسية التي ينتمي لها صانعو القرار، فمجموعات المصالح المهتمة بقضايا البيئة وحقوق الإنسان والنقابات العمالية، عادة ما تتمتع بقنوات اتصال مستقرة مع الأحزاب اليسارية الليبرالية، بينما ترتبط جمعيات رجال الأعمال والصناعيين بعلاقات وثيقة بالأحزاب اليمينية المحافظة.

إذن عند إضافة معيار خصوصية/عمومية المصالح إلىٰ معيار الوسائل الترويج/الضغط نجد أنَّ مجموعات المصالح العامة أكثر استخدامًا للترويج، بينما مجموعات المصالح الخاصة أكثر استخداما لأدوات ووسائل الضغط. مفاهيميًا، تنتمي كل من الكيانات في التقاطعين إلىٰ تلك المساحة التي يطلق عليها المجتمع المدني. فكما أشرنا **المجتمع المدني** مساحة للعمل الجماعي بين دوائر السلطة والسوق، تحتله **جماعات مصالح** خاصة وعامة، عندما تستخدم وسائل التفاعل المباشر مع السلطة تسمىٰ **مجموعات ضغط**؛ **إلَّا** أنَّ التحيز الليبرالي للتعامل مع المفهوم يسلط الضوء علىٰ التقاطع الثاني: مجموعات تروج لمصالح عامة. علىٰ الأقل تلك هي الصورة التي تحتل الخيال الجماعي للباحثين وعامة الناس خاصة عند الحديث عن مجتمع مدني عالمي.

*** أهمية المجتمع المدني:**

تلك المساحة التي يُشار إليها بالمجتمع المدني ليست متاحة في جميع الأنظمة السياسية، فحق الأفراد في القيام بعمل جماعي؛ بل مأسسة هذا العمل لأهداف اجتماعية وثقافية وحقوقية ليس من الحقوق المعترف بها في كثير من الدول. حتىٰ إن تم السماح بمساحة ما لتلك الأعمال ذات الأساس الأهلي والتطوعي عادة ما تكون تلك المساحة مراقبة بشدة من الدولة ومؤسساتها.

في الدول ذات الأنظمة الأكثر تقييدًا يفترض أن يمر توزيع جميع القيم المادية والمعنوية عبر السلطة، أي: إنَّه توزيع سلطوي لتلك القيم المادية والمعنوية، مشكلة المجتمع المدني كما يراها هذا النوع من السلطات ليس في التوزيع فقط، بل في خلق قيم جديدة بعيدًا عن الدولة وتصوراتها لما يجب أن يكون عليه المجتمع، تلك المساحة التي نطلق عليها المجتمع المدني هي فرصة المجتمع لتجسيد والتعبير عن مجموعة من القيم المشتركة التي قد لا يقدمها النظام السياسي، إنها رئة لحياة المجتمع، عندما تنسدُّ مسارات السياسة ويملؤها التلوث والفساد، ميزة المجتمع المدني أنَّه يضع الدولة في إطار المجتمع مرة أخرىٰ ويخرج المجتمع من تصورات الدولة، إنَّه فرصة للمقاومة المجتمعية والثقافية عندما يكون هناك حاجة للمقاومة، ودائمًا هناك حاجة للمقاومة، أو علىٰ الأقل التقويم، والمعاونة، أو حتىٰ المراوغة. حتىٰ في أكثر الدول ليبرالية يظل المجتمع المدني مساحة حُرَّة حتىٰ تقترب كياناته من الحدود التي تستدعي حالة الطوارئ، وظهور الوجه السيادي للدولة ليبرالية كانت أم شمولية.

أيضًا، كأي مجال إنساني فالمجتمع المدني عرضة لاختراقات السلطة والمال والأيدلوجيا، والتي تحوله أحيانًا كثيرة لساحة صراع عادة بين من يعمل علىٰ الحفاظ عليه كامتداد لمجموع أفكار، وإبداعات ومبادرات ومخاوف واحتياجات الأفراد، ومن يعمل علىٰ تأميمه من قبل الدولة. لكيانات المجتمع

المدني أيضًا المرونة الكافية للقفز علىٰ الحدود السياسية حتىٰ كونت مجتمعًا مدنيًا عالميًا عابرًا للحدود السياسية، ولكنَّه ليس متجاوزا لحقائق السياسة الدولية حتىٰ أصبح في بعض الأحيان مجرد مساحة لصراعات الهيمنة والنفوذ، والتي ترحب أطرافها بذلك النوع من القوة الناشئ عن إنتاج القيم والمفاهيم والمعاني و(الحقائق الاجتماعية)، وإكراه الآخرين علىٰ تبنيها، هنا يبلغ المجتمع المدني حدوده القصوىٰ، فلكل مجتمع قيمه وثوابته التي يستمد منها كرامته ولكل مجتمع مساحته التي يعبر بها عن نفسه، حتىٰ إن لم يكن لديه تلك المساحة، فتلك مسؤوليته ومهمته. والبديل لا يجب أن يكون التعبير عن النفس الجماعية من خلال امتدادات الآخرين. بمعنىٰ آخر: فإنَّ وجود مجتمع مدني عالمي يفترض وجود ثقافة عالمية مشتركة يعبر عنها هذا المجتمع بمعزل عن شبكة توزيع القيم المعنوية والمادية الدولية التي تخضع لحسابات مختلفة عن الشبكات الوطنية، وهو أمر غير مقبول تحليليًا وقيميًا. في النهاية قد تهتم أنت بأنثىٰ الحوت القاتل، وقد أهتم أنا بأنثىٰ القريدس، قد أرىٰ أنَّ المرأة الغربية تحتاج لإنقاذ، وقد ترىٰ أنت أنَّ المرأة المسلمة تعاني الاضطهاد، ولكنِّي لن أقترب من امرأتك، وإن حاولت التقرب من امرأتي قطعْت قدمَيْك قبل أن تعبر حدود مجتمعي المدني.

الثقافة السياسية، الإعلام، والرأي العام

تذكر مجموعة الأشخاص الذين يرتدون قمصانا خضراء وبنطلونات حمراء من الفصل الأول؟ وما المشكلة؟ لماذا أصلًا تحدثنا عنها هناك كظاهرة تستحق الدراسة؟ في الأغلب بينما تقرأ هذه السطور، قمت برحلة ذهنية سريعة لمكان ما؛ للتأكد من الحكم القيمي علىٰ سلوك ارتداء هذه الألوان، أنا أيضًا ذهبت هناك، ذهنيًا، وحصلت علىٰ نفس الحكم القيمي. إذن نحن نتحدث هنا عن مكان مشترك نذهب إليه كأفراد ننتمي لمجتمع ما. هذا المكان ذهني، ولكنَّه حقيقي فليس كل حقيقي يُحَسُّ أو يُرَىٰ. هو مكان مليء بالقيم والأفكار والمعاني والمعايير والمعارف التي تقدم تقييمات مشتركة (shared assessments) حول سلوكيات الأفراد والجماعات. ولكل مجتمع خزينته من تلك القيم والأفكار والمعاني والمعارف المشتركة. فنفس مجموعة الأشخاص تلك إن تجوَّلت في مدينة ابيزا (Ibiza) في إسبانيا الساعة الواحدة ليلًا لن

يلتفت إليها أحد؛ لأنَّ نتيجة التقييم الجماعي لسلوكها هو (مقبول) أو (عادي). هذه الرحلة الجماعية التي يقوم بها أفراد المجتمع أسرع ممَّا نتخيل حتىٰ إنَّها تكتسب سمة التلقائية خاصة إن كانت نتيجة التقييم (عادي) كما في هذه الحالة. هذا المكان هو الثقافة، ولكل مجتمع ثقافته، الثقافة هنا ليس لها معنىٰ إيجابي أو سلبي، هي فقط موجودة في كل التجمعات البشرية، هي أحد أبعاد الوجود الإنساني الجماعي كما البعد المادي والعلاقاتي.

التأكيد علىٰ تلقائية هذا البُعْد لا يعني نفي التميز الفردي والإدراك والوعي بالثقافة المشتركة؛ لأنَّ هذا يعني ببساطة انتفاء المسؤولية الأخلاقية الفردية والتعامل مع الأفراد كوكلاء للثقافة غير مدركين لما يقومون به في حياتهم اليومية والقيم والأفكار التي تقيد/ تشكل سلوكياتهم، وإن كان هذا حال الكثيرين. من هنا يأتي دور المثقف، والذي يفترض أن يقوم بالنظر فيما وراء السلوكيات والأنماط اليومية والحقائق الاجتماعية المحيطة بنا، والتي نقبلها في الغالب بشكل تلقائي دون استشكال أسسها الفكرية والقيمية، الأمر الذي يحتاج قدرا من التأمل والاطلاع، تأمل في تركيب المعنىٰ علىٰ الأشياء، وإعادة إنتاج تلك المعاني. والاطلاع الواعي والمنظم علىٰ المصادر والمعارف الفكرية والقيمية التي تنتمي لها تلك المعاني، وآليات تركيبها علىٰ الواقع. والأهم هو تقديم رؤية فكرية وقيمية للمجتمع للتأكيد علىٰ تعديل مسار الأنماط السلوكية في المجتمع، والعلاقات الاجتماعية

الحاضنة لتلك السلوكيات؛ بل للرؤية المشتركة التي تعيد إنتاج هوية المجتمع، ونظرته لموقعه من العالم.

بالعودة إلىٰ الثقافة؛ فإنَّ أحد أهم أدوارها هي أنَّها تقدم (قائمة اختيارات) مقبولة اجتماعيًّا للأفراد لاتخاذ مواقف وأفعال ما. فالثقافة قد لا ترشدك لسلوك بعينه، ولكنَّها بالتأكيد تقدم لك قائمة من الاختيارات المقبولة وتستبعد أخرىٰ غير مقبولة. حتىٰ تقوم الثقافة بهذا الدور يجب افتراض أنَّها تتسم بنوع من الاستقرار، وذلك عكس ما يتبادر للذهن عند الحديث عن الثقافة كمجموعة من الأفكار والقيم؛ لأنَّه هناك افتراض أعمق بأنَّ الأفكار والقيم (سهلة) التغير، وهو افتراض خاطئ بطبيعة الحال، فالمادة الخام للثقافة أي: الأفكار والقيم مستقرة بما يكفي للقيام بهذا الدور التقييدي علىٰ بعض السلوكيات والتمكيني لسلوكيات أخرىٰ. أحد الافتراضات الخاطئة الأخرىٰ حول الثقافة ودورها هو استبدال الحقيقة بالثقافة، بمعنىٰ التعامل مع الواقع كونه مجموع القيم والأفكار التي تشكل هذا الواقع، وأنَّ هذا العالم ليس له جوهر مستقل عن تلك القيم والأفكار المركبة، يوضح الاقتباس لكراتوشويل أحد علماء العلاقات الدولية هذه النقطة: «كل ما لدينا في هذا العالم هو أفكار مِركبة (Constructs) وليس أشياء، لا يوجد افتراضات مطلقة أو جوهر، لا يوجد ذرات، أجناس، أو أنواع حقيقية إلَّا إذا كنت ممن يؤمنون بأن هذا العالم

مخلوق»[1]، بالطبع إضافة كراتوشويل الأخيرة هنا تهكمية موجهة لمجتمع أكاديمي يرىٰ المعرفة الدينية والثقافة التي تدافع عنها هذه المعرفة وتبرر لها غير عقلانية. السؤال هو ماذا إن كنت في الحقيقة ممَّن يؤمنون بأن هذا الكون مخلوق؟ هنا سيكون لديك مجموعة من الثوابت حول جوهر هذا الكون، أساسها هداية الخالق لطبيعة هذا الكون الذي خلقه تتضمن أنواعا وأجناسا وتصنيفات كحقائق إلهية، لا حقائق اجتماعية، من خلالها تقيم مجموع الأفكار والقيم التي تعرض عليك طبقًا لقربها أو بعدها عن تلك الثوابت؛ إلَّا أنَّ النظرة النسبية المطلقة التي تعتمد علىٰ افتراض معين حول الوجود ودور الثقافة فيه، تجعل من القيم والأفكار هي الواقع بغض النظر عن محتواها؛ لذلك ترىٰ في الفكر والسياسة والإعلام مساحة الجدال لمن يقف علىٰ ثوابت ما تضيق في مقابل من يجادل مفترضًا عدم وجود أي ثوابت؛ إلَّا أنَّه في الحقيقة الاعتقاد بعدم وجود ثوابت هو ثقافة هذا العصر.

يظهر دور الثقافة في المجال السياسي أكثر من غيره، فإذا كانت الثقافة هي مجموع القيم والأفكار والمعاني التي تقدم تقييمات جماعية لسلوكيات الأفراد والجماعات؛ فإنَّ الثقافة

---

(1) Fredrich Kratochwill, *Sociological Approaches in International Relations, in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal Oxford Hand Book of International Relations', (Oxford: Oxford University Press 2008). P.458.*

السياسية هي مجموع القيم والأفكار والمعاني التي تقدم تقييمات جماعية لسلوكيات الأفراد والجماعات نحو أمور السلطة، وعلاقة السلطة بالمجتمع. تلك التربة التي تبنىٰ عليها المؤسسات، وتنمو منها القوانين، وتنضج فوقها الممارسات السياسية، هي الثقافة السياسية والتي قد تكون صالحة لتثبيت جذور مؤسسات وغير صالحة لأخرىٰ، هي التي يزورها الفاعلون السياسيون، بل والجمهور السياسي للحكم واتخاذ مواقف معيارية علىٰ الممارسات المحيطة بالسلطة وعلاقاتها بالمجتمع، هل من المعقول انتقاد الحاكم؟ هل تستمرئ حمل صورة الحاكم والرقص بها؟ هل من (المقبول) الحديث عن تطبيق الشريعة؟ حقوق المثليين؟ التغني بحب الوطن؟ هل سمعت أغنية وطنية ألمانية من قبل؟ هل مر عليك يوم لم تسمع أغنية وطنية عن بلدك أنت؟ ماذا عن الأحزاب السياسية؟ هل هي جيدة؟ سيئة؟ أي أحزاب؟ إسلامية؟ علمانية؟ ماذا عن الخروج في مظاهرات؟ أين تذهب للإجابة علىٰ هذه الأسئلة المتلاحقة؟ ذلك المكان الذهني مرة أخرىٰ؟ الثقافة؟

مع ذلك، لا تأتي الثقافة من عدم، ولا يمكن اعتبار عملية إنتاجها وإعادة إنتاجها عملية بريئة تمامًا خاصة الثقافة السياسية، فهي بناء تمامًا كالبناء المادي إلَّا أنَّها بناء فكري وقيمي، وعلىٰ الرغم من الاعتراف ببعض العشوائية في هذا البناء إلَّا أنَّه مصمَّم تمامًا كالبناء المادي، لبناة ومصممي هذا البناء أدواتهم، أهمها

الفكر والإعلام، فالأول يقدم لهذا البناء الثبات والاستقرار المطلوب للقيام بدوره في تقديم الأحكام المعيارية، بينما الثاني يستطيع أن يجاري سرعة وتلقائية الرحلة الذهنية لتلك الأحكام ويحولها إلىٰ تجربة واقعية (عاطفية) تكسوها الألوان، والصور، والنغمات.

في هذا الفصل سيكون التركيز علىٰ الوسيلة الثانية مع المرور علىٰ الأولىٰ عند الحاجة، المهم توضيح دور تلك الوسائل علىٰ الثقافة السياسية، ومن ثَمَّ دور الثقافة السياسية في تقييد/ تمكين الممارسات السياسية.

*** الثقافة السياسية:**

قد تمثل المواطنة مدخلًا جيدًا للحديث عن الثقافة السياسية، فكما بدأنا الفصل الأول، يمثل دور المواطن اليوم الدور الرئيسي للتفاعل مع الواقع المعاصر بمختلف أبعاده؛ وبالتالي: يعتبر أيضًا نقطة الاتصال بين الذات والثقافة المشتركة، الرابط هنا هو الدور الاجتماعي الذي يمثل تجسيده الهوية الفردية في أي إطار اجتماعي ثقافي مشترك، فهُوِيَّتُك هي نصيبك من الثقافة المشتركة، فأنت عربي بمقدار اندماجك في الثقافة العربية (أو العروبية)، وأوروبي بمقدار اندماجك في الثقافة الأوروبية، وأنت مواطن بمقدار اندماجك في ثقافة المواطنة التي تعتبر جوهر الثقافة السياسية للمجتمعات السياسية المعاصرة، فمن خلال القيام بهذا الدور تعبِّر عن رأيك، تنتقد السلطة، تنشئ أحزابًا، بل تحلم

بتولي السلطة؛ إلَّا أنَّ الأمر ليس بهذه البساطة، فهناك معايير (للمواطن الصالح) قد تراها أنت غير مناسبة أو غير مقبولة، ففي بعض الثقافات السياسية، مثلًا، تحصل (الحزبية) دائمًا علىٰ تقييم (سيئ) بينما سلوك مدح الحاكم يحصل علىٰ تقييمات (جيدة)، يعتمد الأمر علىٰ الثقافة السياسية لمجتمعك، هذا يعني بالضرورة أنَّ هناك مصادر أخرىٰ للحكم علىٰ السلوك خارج ثقافة المواطنة، هذه المصادر قد تتصالح مع ثقافة المواطنة، أو تنافسها علىٰ توجيه وتقييم سلوك الأفراد؛ لذلك لا يكفي الحديث عن ثقافة المواطنة بشكل تجريدي عند الحديث عن دورها في تقييد أو تمكين الممارسات السياسية المحيطة بعلاقة السلطة والمجتمع؛ بل يجب النظر في محتواها وعلاقتها بالثقافات المحيطة كالثقافة العالمية (Cosmopolitism)، أو القبلية أو الدينية.

للتأكيد، هناك فرق بين المواطنة (citizenship)، والولاء الوطني (Patriotism)، فالأولىٰ هوية سياسية وعلاقة قانونية تربط الفرد بالدولة في علاقة حقوق وواجبات متبادلة، بينما الوطنية هي إحدىٰ مكونات ثقافة المواطنة الممكنة، قد تخفت أحيانًا، كما في النرويج مثلًا، وتنشط أحيانًا أخرىٰ، كما في الكثير من الدول العربية. أقصد هنا الوطنية الخالصة العمياء التي تربط الفرد بالسلطة والدولة والوطن في متتالية بلهاء من خلال روابط عاطفية تطغىٰ علىٰ روابط الحقوق والواجبات بين الفرد والسلطة أو تميل بها لصالح السلطة لتؤسس لنوع من المواطنة تحفه الدموع

والشجون والأحلام بدلًا من الحقوق والواجبات. علىٰ الرغم من سيطرة هذا النوع من الوطنية علىٰ منطقتنا علىٰ الأقل في هذه السنوات؛ إلَّا أنَّه لا يعتبر العنصر الوحيد في تكوين المواطنة، ففي بعض دول الخليج مثلًا ما زالت القبلية تشكل جزءًا مهمًّا من الثقافة السياسية لمجتمعاتها السياسية بجانب الوطنية، بينما تشكل العالمية وعاء لثقافة المواطنة لبعض الدول في شمال وغرب أوروبا، فثقافة المواطنة لأي مجتمع حتىٰ وإن طغت عليها الوطنية عادة ما تتضمن خليطا من اثنين أو أكثر من تلك المصادر، فتجد المواطنة في الولايات المتحدة متضمنة لعناصر وطنية وليبرالية، بينما في بولندا والمجر مثلًا يضاف عنصر ديني مسيحي لمكونات المواطنة.

تلك المكونات الثقافية المتفاعلة مع ثقافة المواطنة، والتي ينتج عنها محتوىٰ الثقافة السياسية أيضًا لا تأتي من فراغ؛ بل تعتمد علىٰ عدد من المصادر منها التاريخ السياسي والخبرات الحضارية للمجتمع، اللغة ومفرداتها، مستوىٰ التعليم وطبيعة محتواه، الاحتكاك والانفتاح علىٰ المجتمعات السياسية الأخرىٰ، وطبيعة العلاقة معها. فالأول يعتبر المصدر الأساسي الذي يحدد محتوىٰ الثقافة السياسية للمجتمع من خلال محتوىٰ التاريخ السياسي وأساطيره المصاحبة، هل هي قصة مجتمع باحث عن الحرية؟ أم مجتمع تملأ صفحات تاريخه مجد أسره الحاكمة المتعاقبة؟ من هم أبطاله؟ ملوك وأمراء أم ثوار ومفكرون؟ هل هو

تاريخ مجتمع أم تاريخ دولة؟ ما هي الحوادث الكبرىٰ والصدمات الجماعية التي مر بها المجتمع سياسيًّا وماذا نتج عنها؟ هل المجتمع هو من كتب تاريخه أم مجتمع آخر كتب تاريخه له، ومن ثم أصبح يقرأ (نفسه) من خلال عيون (الآخر)، ويشكل ثقافته السياسية لمعايير ذلك المجتمع (الآخر)؟ يفترض أن تحدد الإجابة علىٰ هذه الأسئلة جزءًا لا بأس به من محتوىٰ الثقافة السياسية المعاصرة لأي مجتمع، فإذا كان أجدادك ينعمون بتوازن مقبول بين السلطة والمجتمع، يفترض أن تكون أنت كذلك؛ إلا إذا كان هناك انقطاع حضاري ما، وهذا أيضًا جزء من التاريخ السياسي.

اللغة هي مرآة الثقافة، في المجال السياسي تكون الصورة أكثر وضوحًا، أذكر مرة أن اشتكىٰ لي أحد الأشخاص شكوىٰ شخصية جدًّا، قال لي: إنه سمع زوجته تصف الحاكم (بتاج راسي)، وعندما طلب منها أن تناديه بذلك رفضت، بصراحة الأمر كان محرجا جدًّا، ولم أجد في نفسي رغبة في الإجابة؛ إلَّا أنِّي كنت أفكر في خليط ثقافي ما، بدأ يجتاح المنطقة وهو خليط (الثقافة الليبرالية غير السياسية). ثقافة إحدىٰ مكوناتها نسوية تدعو النساء للثورة علىٰ جميع الرجال إلا الحاكم، وبما أن النساء في المتوسط ينطقون بما بين خمسة إلىٰ عشرة آلاف كلمة في اليوم؛ فإنَّ الكشف عن هذا المكوِّن الثقافي لم يكن صعبًا، مع ذلك يشترك أفراد المجتمع بنسائه ورجاله في تركيب المعنىٰ الثقافي علىٰ الممارسات السياسية؛ بل إعادة إنتاجه يوميًّا، فالكلمات التي

نستخدمها يوميًا لتوصيف السلطة، والأفعال والممارسات الموجهة إليها، تشكل التعبير الأوضح ليس فقط عن محتوىٰ ومضمون الثقافة السياسية للمجتمع في صورتها الخام؛ بل أيضًا تقوم بدور تقييدي/ تمكيني واضح، ففي النهاية من يستطيع أن ينتقد، أو حتىٰ ينتقد أداء: (تاج رأسه). ومن يستطيع التعاطف مع (تجار الدين)، أو أن يشعر بولاء لأمَّة تتعدىٰ حدود (أم الدنيا)، أو حتىٰ (عروس الخليج).

ترتبط اللغة ومحتواها بمستوىٰ التعليم ومحتواه، إذا تركنا منطقتنا وذهبنا بعيدًا إلىٰ الولايات المتحدة ستجد مثلًا أنَّ أغلب من يستخدم العبارات المعادية للمهاجرين تأتي علىٰ ألسنة الأقل تعليمًا، ولكن مستوىٰ التعليم ليس المسؤول الوحيد عن دور التعليم في الثقافة السياسية؛ بل محتواه أيضًا، وإذا كان هناك ربط، فهو من خلال الافتراض أنَّه كلما ارتقىٰ المستوىٰ التعليمي، تنوعت المعارف، وارتقت قدرة الفرد علىٰ التعامل معها بوعي. بالعودة إلىٰ منطقتنا قد لا يكون هذا دقيقا بالضرورة، فالتعليم العالي في كثير من الدول العربية محصنٌ ضد هذا النوع من المعارف، وهذا النوع من الوعي، فالجامعات والمؤسسات الأكاديمية تعتبر أحد المراكز المهمة لتسويغ سياسات الدولة، وتقديم جرعة أكثر تركيزًا من الوطنية (لشباب الوطن) الذي سَيَبْنِي (الغد المشرق). وإن كان هذا هو النمط المسيطر إلَّا أنَّه مع خصخصة التعليم ودخول الجامعات الخاصة سوق التعليم العالي

في كثير من الدول العربية ظهر نمط آخر يضع ثقافة المواطنة في إطار عالمي ينافس أحيانًا المكون الوطني إلَّا أنَّه يجب عدم التقليل من قدرة النخب السياسية علىٰ إدماج (المواطنين العالميين) في الثقافة التي تناسب تلك النخب، يرتبط ذلك بشكل واضح مع المصدر الأخير، أي: الاحتكاك بالحضارات الأخرىٰ، والذي أفضِّل تركه للفصل الأخير الخاص بالعلاقات الدولية بوصفه الإطار الأمثل للتعامل معه؛ إلَّا أنَّه يكفي الآن الإشارة إلىٰ تأثير الثقافة العالمية علىٰ الجمهور السياسي قبل الفاعلين السياسيين من خلال توسعة قائمة اختيارات الممارسات السياسية بما يتماشىٰ مع تلك الثقافة العالمية، وتضييقها تارة أخرىٰ بما لا يتماشىٰ معها، بل يمكن القول أنَّه بات من المستحيل وجود ثقافة سياسية محلية أصيلة بمعزل عن تأثيرات الثقافة العالمية، بما في ذلك نشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وغيرها من المكونات التي تستخدم بشكل يكاد يكون تلقائيًّا في الخطاب السياسي المحلي.

إذن للمراجعة، الثقافة السياسية المعاصرة، هي في جوهرها ثقافة مواطنة إلَّا أنَّ ثقافة المواطنة متشابكة مع مكونات ثقافية أخرىٰ كالثقافة الدينية، القبلية، العالمية، بالإضافة طبعًا إلىٰ الوطنية المفرطة التي أعترف أنَّه يصعب فكُّها عن المواطنة تحليليًّا وأحيانًا عاطفيًّا لدىٰ البعض؛ وبالتالي: فإنَّ ما يشكل الثقافة السياسية لمجتمع ما هو ناتج هذا التشابك بين المواطنة وتلك المكونات.

إذا كان دوْر السلطة السياسية التي تجسِّد سيادة الدولة هو إدارة شبكة توزيع القيم المادية والمعنوية كما ذكرنا في الفصل الأول، وأنَّه علىٰ الرغم من أن هذه الشبكة تتكون من مؤسسات وتشريعات، والتي تحدثنا عن كثير منها خلال الفصول السابقة إلَّا أنَّ تلك المؤسسات والتشريعات متجذرة في مجموعة من الأفكار والقيم والمعايير (الثقافة السياسية) التي تقيد أو تمكن عمل بل وجود تلك القوانين والمؤسسات؛ وبالتالي: فإنَّه من الطبيعي أن تستهدف الدولة الثقافة السياسية، فالقدرة علىٰ إدراة شبكة القيم المادية والمعنوية كما تريد أن تديرها، دون تحديات، تعتبر القيمة العظمىٰ التي تسعىٰ لها السلطة السياسية، الهدف هنا هو تشكيل ما هو (عادي)، و(مقبول)، وما هو (طارئ)، و(مهدد) للعادي والمقبول، وبما أنَّ أفراد المجتمع هم الحكم علىٰ ما هو (مقبول) و(عادي) في نهاية المطاف؛ فإنَّ إدارة شبكة توزيع القيم المادية والمعنوية تتطلب إدراة حياة الأفراد، وربطها بهذه الشبكة. تعلقك بهذه الشبكة ومن يديرها، أي: الدولة، هو الهدف الأساسي إذن. لا أتحدث هنا عن غياب إدارة موارد المجتمع وتوزيعها، فهذا منافٍ لأيِّ مجموعة من مبادئ الاجتماع البشري، بل أتحدث عن اختزالك في مستفيد من تلك الشبكة خاضع لمن يديرها، والتنازل عن دور من أهم أدوارك كإنسان، وليس كمواطن فقط، وهو إعطاء القيمة للأشياء بدلًا من التعلق بقائمة من القيم المادية والمعنوية مشكلة وجاهزة سلفًا من قبل النخب السياسية والاقتصادية.

علىٰ سبيل المثال جميعنا يسعىٰ إلىٰ الترفيه كقيمة مركَّبة مادية ومعنوية، فجميعنا ينتظر عطلة نهاية الأسبوع (حتىٰ عطلة نهاية الأسبوع نوْع من أنواع التوغل والتنظيم القصري لحياة الأفراد) للخروج مع زوجته وأولاده في نزهة عائلية، الاختيار الأهم أو حتىٰ الأوحد في بعض المجتمعات الآن هو المولات التجارية، والذي يفترض أن يكون أبعد الأماكن عن التنزه؛ إلَّا أنَّه أصبح الآن في الثقافة المعاصرة (عاديًّا)، و(مقبولًا)؛ بل مرغوبًا؛ لأنَّه يخدم مصالح النخب السياسية والاقتصادية. إذا نظرت مثلًا في اقتصاديات بعض دول الخليج، قد يتضح لك أنَّ الزيارات الجماعية للمولات التجارية تعتبر جزءًا مهمًّا من الدورة الاقتصادية، يصف هذه الحقيقة أحد زملائي الاقتصاديين كالتالي: (الحكومة تبيع النفط في الأسواق العالمية، ثم توزع الجزء الأكبر من عائداته علىٰ المجتمع من خلال مسارين: أولًا: المناقصات الحكومية للأسر التجارية الكبرىٰ الذين يملكون المولات التجارية، وأغلب توكيلات الماركات والمطاعم العالمية بداخلها، وثانيًا: المرتبات والمعاشات الشهرية للطبقة الوسطىٰ من المواطنين الذي يعمل ما يقارب من التسعين بالمائة منهم في القطاع الحكومي، الأمر لا ينتهي هنا، فحتىٰ تتصل الدورة يجب أن يذهب أصحاب المعاشات الشهرية من الطبقة الوسطىٰ للمولات كل نهاية أسبوع ليلقوا جزءًا لا بأس به من مدخولهم الشهري في المولات التجارية التي

يملكها (الأسر التجارية الكبرىٰ). تعريف وفهم الترفيه والتنزه بصورة مختلفة بعيدًا عن الصورة التي تروج لها النخب السياسية والاقتصادية كالذهاب للتمشي علىٰ الشاطئ مثلًا، يكسر هذه الدورة الاقتصادية، والتي تعتبر أحد مستويات شبكة توزيع القيم المادية والمعنوية. في مستوىٰ أعمق، لتلك الدورة ترتيبات وتنظيمات سياسية واقتصادية تنتفع منها وتحرسها إلَّا أنَّ استمرارها في إدارة تلك الشبكة يعتمد علىٰ مدىٰ تجذُّر ثقافة معينة علىٰ مستوىٰ المجتمع: مجموعة من القيم والمعايير المتصالحة مع الوضع القائم بتنظيمه السياسي والاقتصادي التي تضمن استمتاعها بأسلوب الحياة السائد، هذه المجموعة من القيم والمعايير أو ما نسميه بالثقافة لها مكونات مختلفة كما أشرنا: العالمية، القبلية، الدينية، بالإضافة إلىٰ الوطنية. للحفاظ علىٰ شبكة توزيع القدرات المادية والمعنوية وقدرة السلطة علىٰ إدارتها بما ينفعها وينفع المجتمع، (طبقًا لتعريفها للمنفعة) تحتاج لإدارة تلك المكونات أيضًا لخلق خليط من الثقافة السياسية والمجتمعية يسهم في استمرار تلك الحالة. والحديث هنا في الغالب عن منطقتنا العربية، تقوم السلطة بمحاولة تركيب هذه الوصفة الثقافية من خلال عنصر أو عنصرين من كل من تلك المكونات، فإذا تحدثنا عن المكون العالمي، نجد أنَّ المكون الاستهلاكي الاقتصادي (جيد) بينما المكون الديمقراطي (سيئ)، مكون (التسامح)

الديني جيد، ولكن الحق في التعبير (سيئ)، التعددية الثقافية (جيدة) والتعددية السياسية (سيئة)، المساواة بين الجنسين (جيدة) حقوق الإنسان (سيئة). إذا تحركنا لمكون القبلية نرىٰ أنَّه يتم أيضًا التعامل مع هذا المكون الثقافي بانتقائية تخدم بناء ثقافة سياسية ومجتمعية متصالحة مع إدارة السلطة لشبكة القيم المادية والمعنوية، فالتبرير التاريخي القبلي لتولي السلطة (جيد) بينما أيُّ دور فاعل للقبيلة ككيان سياسي (سيئ). وكذلك الدين الذي يعتبر التعامل معه انتقائيًا الأكثر نشاطًا في المنطقة العربية الآن، فنجد أن طاعة ولي الأمر أمر (جيد)، أما الجهاد فهو (سيئ)، التسامح الديني مرة أخرىٰ (جيد)، الهوية الإسلامية الجماعية (سيئة)، دفع الزكاة للدولة جيد بينما جمع التبرعات في المساجد (سيئ)، حق المرأة في العمل (جيد)، القوامة (سيئة). هذا طبعًا بالإضافة إلىٰ الوطنية البلهاء.

الآن إذا جمعنا العناصر (الجيدة) من كل مكوِّن، ووضعناها جنبًا إلىٰ جنب بمعزل عن العناصر الأصيلة الأخرىٰ من المكونات الثقافية، والتي تمَّ استبعادها، ينتج الخليط الثقافي التالي: استهلاك اقتصادي، تسامح ديني، تعددية ثقافية، المساواة بين الجنسين، تبرير تاريخي قَبَلِي لتولي السلطة، طاعة ولي الأمر، دفع الزكاة للدولة، ووطنية بلهاء. يبدو الأمر مألوفًا؟

* الإعلام:

تمتلك الدولةُ مجموعة كبيرة من الوسائل التي تستطيع من خلالها تركيب القيمة علىٰ الأشياء، وربط الأفراد بهذه الأشياء والقيم التي تمثلها، بالإضافة طبعًا إلىٰ تركيب معنىٰ (التهديد) علىٰ من ينادي بمنظومة قيمية بعيدًا عن تلك التي تتبناها الدولة، بل وتسويغ استخدام العنف والقوة ضد هذا (التهديد). أحد أهم تلك الوسائل هو الإعلام، والذي سيتم التركيز عليه خلال هذا المبحث. عادة ما يشار إلىٰ الإعلام باعتباره كافة أوجه الأنشطة الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بالمعلومات والأخبار، قد تستحضر -وأنت تقرأ هذا التعريف البدائي- نشرة أخبار الساعة التاسعة في أحد القنوات الحكومية العربية خلال الثمانينيات من القرن الماضي، منذ ذلك الوقت اتسعت تلك الأنشطة الاتصالية لتشمل مسارات وقنوات تستهدف قلوب الأفراد، ومحل تأويلهم لواقعهم والحكم عليه.

تتميز الأدوات الإعلامية للتأثير في الثقافة بشكل عام، والثقافة السياسية بشكل خاص، بالكثافة والمرونة في الوقت نفسه. فالإنتاج الإعلامي من نشرات أخبار، إلىٰ مسلسلات وأفلام، وأفلام وثائقية، وبرامج حوارية، ودعايات توعوية، ومقالات صحفية، وبرامج إذاعية، أكثر كثافة بلا شك من الإنتاج الفكري والأدبي الذي يعتمد علىٰ الكتب بشكل حصري تقريبًا، مما يجعل الأول أكثر قدرة علىٰ التغلغل في الحياة اليومية

للأفراد. كما أنَّ امتلاك الإعلام لأدوات الصوت والصورة يوفر له المرونة اللازمة لمداعبة مشاعر وأحاسيس ورغبات الأفراد، ذلك الجزء من الجهاز التأويلي للأفراد الذي يسهل ربطه بأسلوب حياة معين، ومتعلقاته المادية والمعنوية، ومن ثَمَّ الخضوع لمن يتولىٰ حراسته من أي (تهديد).

الإعلام حجته عاطفية وليست منطقية، فهو يساعد علىٰ تشكيل قيمة للأشياء، سواء إيجابية أو سلبية، ومن ثم يربط مجموعة من الأفراد والجماعات سلبيًّا أو إيجابيًّا من خلال موقفهم من تحقق وتوفر هذه القيمة، كل ذلك دون تقديم حجة منطقية واضحة، فقط من خلال خليط من الصور والأصوات معدة ومرتبة بشكل جيد لتنتج التأثير العاطفي المطلوب. طبعًا كل هذا بما يتماشىٰ مع الوصفة الثقافية التي استقرت عليها السلطة كأساس للثقافة السياسية السائدة، تلك الوصفة يصعب تمريرها فكريًا، وذلك لأنَّ القارئ الواعي يستطيع استحضار الأطر الفكرية لعناصر الوصفة الثقافية واكتشاف سرقتها منها. علىٰ العكس، في الإعلام عادة ما يسهل تمرير هذه الوصفة بسبب مميزاته التي ذكرناها؛ بالإضافة لأنَّ المتلقي للمحتوىٰ الإعلامي، خاصة الفني، إذا أمكن وصفه كذلك، يكون بشكل عامٍّ أقلَّ وعْيًا من جمهور الأعمال الفكرية. الحرية الشخصية، الوطنية، التسامح الديني كلها أمثلة جيدة علىٰ قيم تمَّ سرقتها من مصادرها الأساسية، فالحرية الشخصية تنتمي إلىٰ إطار ليبرالي سياسي،

والوطنية لا تعني شيئًا بعيدًا عن إطار المواطنة القانوني، والتسامح الديني له أصول شرعية تحدد حدوده وشروطه. يقوم الإعلام من خلال أدواته وقدرته علىٰ تأطير وترتيب الأحداث بما يخدم حياكة هذا الخليط كواقع يجب حراسته والدفاع عنه ضد (الأشرار) الذين يهددونه. فيشيطن الناشط الليبرالي الذي يدعو إلىٰ وضع الحريات في إطارها الفكري في نشرات الأخبار، والسياسي الذي يطالب بحقوق المواطنين في وجه السلطة في الأفلام، والإسلامي الذي يدعو إلىٰ وضع التسامح الديني في إطاره الشرعي في مسلسلات رمضان. في المقابل يتم (تلميع) المرأة الثائرة علىٰ زوجها، والمواطن الذي يفنىٰ في سبيل السلطة حتىٰ دون أن يسأل: من يحكمنا؟ لماذا يحكمنا؟ كيف يحكمنا؟، و(رجل الدين) الجميل المتسامح مع نفسه والمجتمع والعالم وعبدة الشيطان إلا الإسلاميين. الأمر لا يتوقف هنا، فأنت تحمل هذه الصور الذهنية معك في حياتك اليومية لتنظم لك خبراتك الاجتماعية والسياسية وعلاقاتك بالفاعلين في تلك المجالات، كلما رأيت ملتحيا يدعو لتطبيق الشريعة استحضرت، تلقائيًا، مجموعة من الصور والقيم والأفكار من رمضان الفائت لترىٰ هذا الملتحي من خلالها، ولربما -تلقائيًا أيضًا- شعرت بالتهديد علىٰ أسلوب حياتك، حريتك الشخصية، واستقرار مجتمعك.

هذه ليست مساهمات فردية؛ بل أعمال تقف خلفها مؤسسات سياسية واقتصادية وإعلامية تعمل علىٰ تشكيل واقع

جماعي وقناعات فردية لا يجب التقليل من تأثيرها. أذكر خلال أحد المناقشات مع أحد الطلاب الذي اتهمني بالمبالغة في دور الإعلام في تشكيل تلك القناعات، أنني طلبت منه واجبا منزليا بإعداد قائمة من جميع الأفلام التي شاهدها حتىٰ الآن. بعد ثلاثة أيام أتىٰ بقائمة طويلة تتضمن ثلاثة وستين فيلما سينمائيا. ثم طلبت منه إعداد قائمة بعدد الكتب التي قرأها، بعد نصف ساعة، قدم لي قائمة بعناوين ستة كتب، وفي نهايتها اعتذار عن اتهامي بالمبالغة في دوْر الإعلام علىٰ تشكيل قناعاته السياسية والاجتماعية.

ليست الأفلام فقط بالطبع، تذكرْ كم مرة شاهدت نشرة أخبار تبدأ بمشهد قطع الرأس من قبل أحد أفراد داعش، وتنتهي بقصة المرأة الغربية التي أنقذت قطة من الموت؟ في العادة لا يكون تسلسل الأحداث هذا صدفة. بل ربط مقصود لإيصال رسالة معينة، مفادها، في هذه الحالة: انظر إلىٰ الفرق بين الغرب الإنساني، وبين الإسلاميين المتوحشين. علىٰ الرغم من أنَّه بالتأكيد في هذا اليوم قام الكثير من الإسلاميين بأعمال إنسانية، وكثير من الغربيين بأعمال وحشية. ربط القصص الإخبارية وتسلسل سرْدها لا يمثل الوسيلة الوحيدة في جعبة الأخبار وتوصيل المعلومات؛ بل قد يسبقها وسيلة تأطير (Framing) الحدث بقصة إخبارية تركب المحتوىٰ الثقافي ذا العلاقة علىٰ الحدث. تذكر كم مرة شاهدت نفس مجموعة المتظاهرين علىٰ

محطتين إخباريتين مختلفين، وضعتهم إحداهما تحت عنوان (مخربين)، والأخرىٰ تحت عنوان (مطالبين بالحرية)؟ أو ذلك الرجل الملثم الذي يظهر في إحدىٰ المحطات كمقاوم، وفي محطة أخرىٰ كإرهابي؟ عملية التأطير هذه، مجرد مساعدة خارجية تساعدك في استدعاء الإطار القيمي والفكري، أو زيارته ذهنيًّا، لتركب عليه الحدث وشخصياته كما يريد حراس النظام السياسي والاقتصادي، ومن ثَم يترك الأمر لمشاعرك من خوف، حب، ورجاء لتقوم بالباقي.

أحد الاختيارات الأخرىٰ التي قد يسعىٰ لها الإعلام هو أن يأخذك بعيدًا عن الواقع، عِوَضًا عن أن يشكله لك. فإذا لم تكن علىٰ الجانب الذي يريده الإعلام من القضايا الكبرىٰ؛ فهناك دائمًا قضايا واهتمامات صغرىٰ يتطلع الإعلام لربطك بها: (The Voice)، (Arabs got Talents)، الدوري الإسباني، وغيرها من الاهتمامات غير المزعجة، لا أنفي أنِّي من متابعي هذا الأخير، ولكن هناك فرق بين متابعة مباراة أو مباراتين أسبوعيًّا وبين متابعة قصة انفصال رونالدو عن صديقته، أو مدىٰ إصابة جاريث بيل. بالمعنىٰ الواسع لتركيب المعاني والتأثير علىٰ القناعات، حتىٰ من خلال هذا المسار أنت تأخذ موقفا من القضايا الكبرىٰ.

* **الرأي العام:**

الرأي العام هو المواقف الجماعية أو شبه الجماعية من قضية ما، هو الوجه الإمبريقي الذي يمكن رصده وقياسه لذلك المكان الذهني الجماعي الذي يقدم التقييمات الجماعية حول أمور السلطة وعلاقتها بالمجتمع، أو الثقافة السياسية. يمكن القول أيضًا إنَّه حصيلة ونتيجة وتجسيد لما ناقشناه حتىٰ الآن في هذا الفصل. فالرأي العام أو الموقف الجماعي أو شبه الجماعي من قضية ما لا ينشأ من عدم؛ بل كما ذكرنا، فهو نتيجة تنشئة وثقافة سياسية ومجتمعية يتخللها كثير من المؤثرات كالتعليم والإعلام والاحتكاك بالمجتمعات الأخرىٰ. ففي النهاية الرأي سواء كان شخصيا أو جماعيا يعتبر إلىٰ حدٍّ كبير تقييما أخلاقيا حول قضية ما، وقد تحدثنا من أين يأتي هذا التقييم؛ لذلك قد يستحيل أن يخالف الرأي العام الثقافة السياسية إلَّا في الصدمات السياسية والمجتمعية الكبرىٰ.

«فنفوسهم لا تستطيع إرادته»، كلمات لابن تيمية حول الإرادة البشرية يفسرها كالتالي: «فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم، وصعوبته علىٰ نفوسهم، فنفوسهم لا تستطيع إرادته، وإن كانوا قادرين علىٰ فعله لو أرادوه، وهذه حال من صده هواه أو رأيه الفاسد عن استماع كتب الله المنزلة واتباعها ...»[1]،

(١) أحمد ابن تيمية، «درء تعارض العقل والنقل»، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، (١٩٩١م)، (١/٦١).

بغض النظر عن السياق الديني لكلمات ابن تيمية إلَّا أنَّها صالحة، أظن، لتوضيح صعوبة خروج الرأي العام واتخاذ المواقف عما امتلأت به النفوس من الثقافة السياسية. إذا لم يعجبك اقتباس ابن تيمية، من الممكن أن نذهب بعيدًا لنقتبس من مارثا فينيمور وكاثرين سيكينك في بحثيهما حول ديناميية القيم الدولية، والتي تتحدث فيه عن العلاقة بين قبول القيم الكبرىٰ، وتأثيرها علىٰ المواقف من القضايا ذات البعد القيمي من خلال آلية (اعتمادات المسار) (Path Dependence)[1]، مفادها أنَّ من يقبل الفكر الليبرالي، سيقبل بالحرية كقيمة مطلقة، ومن يقبل بالحرية كقيمة مطلقة سيقبل بالحريات الجزئية، وهكذا إذا عرض علىٰ فرد أو مجتمع تحديد موقفه من قضية ما لها أبعاد مرتبطة بقيم الحرية في أي مجال من المجالات، لن يستطيع الخروج عن المسار الليبرالي، أو لن تستطيع أنفسهم إرادة الخروج عن المسار الليبرالي.

بجانب كونه كاشفًا عن الثقافة السياسية للمجتمع، الأمر الذي يخص الباحثين السياسيين أكثر من غيرهم، لقياس الرأي العام أيضًا فوائدُ لصانع القرار الذي قد يحتاج لمعرفة التوجُّهات الشعبية نحو قضية ما ليماشيها ويحترمها، يراوغها، يزيفها،

---

(1) Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, *International Norm Dynamics and Political Change, International Organization, Vol. 52, No. 4, (Autumn 1998). P.908.*

أو يقمعها. علىٰ الرغم من أهمية قياس الرأي العام لكل من الباحث وصانع القرار يجب التعامل مع نتائج هذا القياس بحذر يأخذ بالاعتبار المبادئ والتحديات البحثية لهذه العملية، فأحد المبادئ المتفق عليها، هو أن تكون عينة القياس ممثلة للرأي العام كميًّا (العدد) وكيفيًّا (النوع). وهذا أحد أسباب وجود الأسئلة التعريفية والتصنيفية في بداية أغلب الاستبانات كالعمر، الجنس، الحالة الاقتصادية وغيرها. حيث تسهل تلك الإجابات عملية تحليل البيانات والكشف عن علاقات بين المتغيرات؛ بل تطوير فرضيات حولها. يجب أيضًا أن تحظىٰ القضية محل البحث باهتمام عام حتىٰ تكون قضية رأي عام. كذلك يفترض وجود مجال عام يتسم بقدر من الحرية حتىٰ يكون هناك رأي عام يمكن الكشف عنه. كذلك، يجب أن تتسم الآراء المكونة للرأي العام بالعلانية حتىٰ يمكن اعتبار مجموعها: رأيا عاما.

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

تعرف السياسة الخارجية بأنَّها ممارسة حدودية، بمعنىٰ أنَّ صانعي قرار السياسة الخارجية يعملون بين بيئتين مختلفتين: البيئة الداخلية أو المحلية، والبيئة الخارجية أو الدولية. يتطلب هذا العمل التوفيق بين البيئتين بما في ذلك قراءة الأحداث والتغيرات في البيئة الدولية، وحشد واستخلاص الموارد اللازمة من البيئة الداخلية وتوجيهها للتعامل الأمثل مع متغيرات البيئة الدولية وتحقيق أهداف الدولة والمجتمع في تلك البيئة. في هذا التقاطع بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية يفترض أن يقوم صانع القرار بعدد من العمليات، والتي لا تخلو من التالي: **أولًا**: قراءة البيئة الدولية وموقع الدولة فيها، **ثانيًا**: تعريف المصالح الوطنية طبقًا لقراءة هذه البيئة الدولية، **ثالثًا**: تحديد التهديدات لتلك المصالح، **وأخيرًا**: كيفية التعامل مع تلك التهديدات. هناك افتراض أنَّ جميع صناع القرار يأتون لهذه المساحة بقائمة مسبقة من المصالح

الثابتة تتضمن بشكل أساسي العناصر التالية: الأمن، الاقتصاد، والاستقلال السياسي. من خلال قراءة البيئة الدولية وموقع الدولة منها تتحول هذه القائمة إلىٰ مصالح ملموسة يعبر عنها بلغة وواقع السياسة الدولية. فقد ينتج عن قراءة البيئة الدولية تعريف صانع القرار (التحالف مع القوىٰ الخارجية العظمىٰ) كأحد محددات المصلحة الوطنية؛ لأنَّها تخدم الأمن القومي. قد يرىٰ صانع قرار في دولة أخرىٰ (السعي للنفوذ والهيمنة الإقليمية) مصلحة أساسية؛ لأنَّها طبقًا لقراءته للبيئة الدولية تخدم الأمن القومي أكثر من غيرها. في الحالتين يجب علىٰ كل صانع قرار النظر في التهديدات المصاحبة للسعي ولتحقيق هذه المصلحة وقدراته علىٰ التعامل معها. هنا قد يعود صانع القرار لمراجعة المصالح والأهداف المحتملة طبقًا لحسابات المنفعة والتكلفة المتوقعة من كل اختيار وما يجلبه من منافع للأمن القومي. هذه العملية بشكلها السائد هذا تكاد تكون عملية حسابية بحتة يمكن أن نتخيل (رجلًا آليًا) ببرنامج رقمي جيد يقوم بها ما دامت كانت المصالح مادية ملموسة ويمكن قياسها، وكذلك توقعات التهديدات يمكن التعبير عنها كميًا. هذه الصورة الآلية من اختراع الباحثين، فعملية صنع القرار بالتأكيد أكثر تعقيدًا من ذلك علىٰ المستوىٰ الفردي، وكذلك علىٰ مستوىٰ العلاقة بين صانع القرار وكل من البيئة الداخلية والخارجية. علىٰ الرغم من فائدة هذه الصورة لتوقع سلوك صانع القرار، كل صانعي القرار، والوصول إلىٰ نتائج بحثية

تتسم بالثبات والتكرار الأمر الذي يعتبر في غاية الأهمية للكثير من الباحثين، إلَّا أنَّ التضحية بالكثير من حقائق التفاعل مع البيئة الدولية في سبيل سهولة التعامل بحثيًّا مع تلك التفاعلات قد لا يكون بالأمر الرشيد. فمن أهم ما يتم التضحية به هنا هو الخطوة الأولىٰ، وهي قراءة صانع القرار للبيئة، وما هي المدخلات التي تؤثر علىٰ قراءة صانع القرار للبيئة الدولية، وإذا ما كانت البيئة الدولية وهيكلها القيمي والثقافي تشكل هوية صانع القرار وتعريفه للمصلحة في المقام الأول.

قد يكون من المناسب هنا الحديث عن الفرق بين تخصصين يفترض أنَّ أحدهما مكمل للآخر؛ إلَّا أنَّهما أنتجا وما زالا ينتجان نتائج يصعب الجمع بينها؛ بل إنَّها قد تصل إلىٰ حد التضاد أحيانًا كثيرة، أَلَا وهما تحليل السياسة الخارجية (Foreign Policy Analysis)، والعلاقات الدولية (International Relations)[١]، دون الدخول في النقاشات العلمية التي أدت لهذا الانفصال، يكفي القول، في هذا المقام: إن حاجة التخصص الأول للتركيز علىٰ سلوك صانع القرار ارتبطت بنزعة لعزل أو تثبيت تأثيرات البيئة الدولية علىٰ عمليات صنع القرار، والعكس صحيح قام باحثو ومنظرو العلاقات الدولية بالعمل مع مفاهيم ونظريات مختلفة؛ لتوصيف هيكل العلاقات الدولية، وتفسير أثره علىٰ الدولة؛ لتأخذ مكان

---

(١) Vendulka Kubalkova, *Foreign Policy in a Constructed World, (London: M.E.Sharpe,2001). P. 17.*

صانع القرار كفاعل رئيسي، هنا تمَّ عزل أو تثبيت سمات الفاعل بما يتناسب مع تأثيرات البيئة كما يراها باحثو العلاقات الدولية.

لكل من الفريقين حُجته، فمنظرو العلاقات الدولية يسارعون لتوضيح أنَّ جميع الدول -وإن اختلفت شخصية صانعي القرار فيها- نظمها السياسية، بل ثقافتها السياسية تتصرف بشكل يكاد يكون مطابقا عند التعرض لضغوط دولية متشابهة، ما يعني أنَّ القوة التفسيرية لسلوك الدول تقبع هناك في هيكل النظام الدولي. يقدم باحثو ومحللو السياسة الخارجية الحُجة المعاكسة، وهي أنَّ علىٰ الرغم من تعرض الدول لنفس الضغوط الدولية، تنتهج هذه الدول سلوكيات مختلفة ما يعني أن القوة التفسيرية في الداخل وليس الخارج. فالأول يرىٰ البيئة الدولية كنظام منفصل قائم بذاته له منطقه التحليلي المستقل، والذي يتطلب دراسة مستقلة، بينما الثاني يرىٰ السياسة الخارجية مجرد امتداد لسياسة الدولة، وأن البيئة الدولية ما هي إلَّا مجموع هذه السياسات؛ وبالتالي: يجب التعامل معها كحقل من دراسة العلوم السياسية، وليس كتخصص قائم بذاته.

في هذا الفصل سنسلك طريق العلاقات الدولية، ونبدأ من الخارج. ليس فقط لأنِّي أنتمي أكاديميًّا إلىٰ تخصص العلاقات الدولية، ولكن أيضًا لأنَّ الكاتب والقارئ لهذا الكتاب ينتمون لمجتمعات تمثلها وحدات سياسية تتسم بضعف شديد في ميزان

قدرات صنع وإنتاج القيم المادية والمعنوية الدولية. فنحن علىٰ جانب الاستهلاك المادي، والقيمي، والثقافي في العلاقات الدولية، وليس علىٰ جانب الإنتاج؛ بل إنَّه لبعض مجتمعاتنا وليس دولنا فقط تمثل العلاقات الدولية بأطرها المادية، والقانونية، والقيمية شروط وجودها؛ وبالتالي: لا يبدو من المعقول في هذا الإطار الحديث أولًا عن سياسية خارجية كامتداد لسياسات دول تمثل قيمَ وثقافة وحضارة مجتمعاتها، ومن ثَمَّ البحث في تقاطع هذه السياسات مع سياسات الدول الأخرىٰ. هذا لا يعني أنَّنا لن نفتح (صندوق الدولة)، ونستكشف دوْر صُناع القرار والمجتمع في عمل السياسة الخارجية؛ إلَّا أن البداية من محل التأثير قد تكون أكثر منطقية في هذه الحالة. بمعنىٰ آخر، بدلًا من أن (نرىٰ السياسة الدولية من فوق كتفي صانع القرار) كما يقول هانز مورجنثو[١]: سنجلس علىٰ هيكل النظام الدولي ونرىٰ كيف يفكر صانع القرار. لتحقيق أهداف هذا الفصل، والكتاب بشكل عام، سيتم التعامل مع العلاقات الدولية من خلال جانبها النظري، والذي يقدم بدوره مسارا أكثر وضوحًا لاستكشاف أثر البيئة الدولية في تركيب هوياتنا وقراءتنا للعالم.

---

(1) Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, Fifth Edition, Revised, (New York: Alfred A. Knopf, 1978) P.6.*

* العلاقات الدولية ونظرياتها:

- النظرية الواقعية:

إذا كانت السلطة هي مدار البحث في العلوم السياسية، ففي العلاقات الدولية تدور أغلب الأبحاث حول مفهوم القوة بسبب عدم وجود سلطة رسمية في المجال الدولي. بل إن بعض المنظِّرين جعل توازن القوىٰ مرادفًا للسياسة الدولية، بمعنىٰ أن توزيع القدرات المادية (العسكرية، الاقتصادية، الطبيعية، التكنولوجية، مزايا الموقع الجغرافي) المتاحة في النظام علىٰ الأقطاب التي تمتلك الحصة الأكبر منها، يجب أن يكون موضوع الدراسة الرئيسي، بل الوحيد للسياسة الدولية. في هذه الحالة إذا أردت أن ترسم خريطة للسياسة الدولية، لن يظهر فيها إلَّا موقع فراغ السلطة الذي تملؤه القدرات المادية (مصادر القوة) وتوزيعها بين القوىٰ العظمىٰ، ومن ثم مساحة لتوقع سلوك تلك القوىٰ طبقًا لتغير التوازن أو توزيع القدرات بينها. فالنظرية خريطة مفاهيمية، والنظريات دائمًا تجريدية كما الخرائط تستبعد وتضحي بتفاصيل وتركز علىٰ أخرىٰ. في هذه الخريطة لن تظهر المؤسسات الدولية، أو المنظمات غير الحكومية، أو القانون الدولي، أو القيم والثقافة العالمية، فكل هذه ينظر لها (كإزعاج نظري) لا تمتلك أي قوة تفسيرية، وبالتالي: لا يوجد حاجة لتضمين مفاهيم لتوصيفها وتفسير أدوارها.

لاحظ هنا أنَّ الصورة آلية تمامًا أيضًا، فنحن كباحثين

نستطيع رصد وحساب تغير توزيع القدرات المادية الذي قد ينشأ عن تحالفات بين قوتين أو أكثر أو من خلال تطور قدرات واحدة أو أكثر من تلك القوىٰ ذاتيًّا واستنتاج ما يمثله هذا التغير من حوافز لسلوك الدول الأخرىٰ، سواء كانت علىٰ شكل تهديد أو فرص لتعزيز الأمن القومي. من هنا نستطيع توقع سلوك الدولة، أي دولة، طبقًا لتغير توازن القوىٰ بالإضافة إلىٰ توقع أنماط الاستقرار أو الحرب في النظام. فتجد البعض يفضل النظام أحادي الأقطاب، والذي يعني سيطرة قوة واحدة علىٰ الجزء الأكبر من القدرات المادية في النظام، لاعتقاده أنه الأكثر استقرارًا، بينما يرىٰ آخر أن هذا النوع من توزيع القدرات المادية مُخِلٌّ بالاستقرار لتوقعه أن سلوك القطب الأوحد سيكون هجوميًّا مما يثير القوىٰ المتوسطة؛ وبالتالي: يفضل نظام ثنائي الأقطاب، أو حتىٰ متعدد الأقطاب، الذي يرىٰ بعض الباحثين أن حالة عدم اليقين الجماعي التي يخلقها هذا التوازن تقيد السلوك العدائي، بينما يرىٰ آخرون أن تلك الحالة بالضبط هي ما تشجع السلوك العدائي لصعوبة القيام بحسابات عقلانية من قبل الفاعل. هناك تفصيلات كثيرة في كيفية قراءة خريطة السياسة الدولية هذه، وتوقعات أنماط الاستقرار والحرب فيها؛ إلَّا أنَّ ما يهمنا هو أن محتوىٰ هذه الخريطة، أو النظرية، ثابت علىٰ مستوىٰ هيكل النظام: غياب للسلطة، وتوزيع للقدرات المادية. وعلىٰ مستوىٰ الفاعل: **السلوك** يتبع آليًّا وتلقائيًّا تغيرات توزيع القدرات المادية،

بينما **المصلحة** ثابتة: الأمن والبقاء وتحصيل ما يضمنهما (القوة)، و**الهوية** خارج التحليل؛ لأنَّها لا تحمل أي قوة تفسيرية؛ وبالتالي: فهذه النظرية لا تقدم إجابات حول أسئلة بحثية تهتم بهوية الدول، أو الأبعاد الثقافية والحضارية للتفاعل بينها. بمعنىٰ آخر هذه النظرية تفصل بين (تكون الوحدات)، وتفاعل الوحدات. هنا لا يوجد مساحة للحديث عن معنىٰ السيادة، القومية، أو تفاعلها مثلًا مع هويات عابرة للحدود السياسية. هنا لديك صناديق مغلقة عبارة عن وحدات تتحرك آليًا طبقًا للحوافز الهيكلية وما تقدمه من فرص للسعي لتحصيل القدر الأكبر أو المناسب من القوة.

في هذه الرؤية لا نحتاج الكثير من التفكير لمعرفة أن النمط الأساسي والمهيمن علىٰ السياسة الدولية هو الصراع حتىٰ وإن تخلله فترات استقرار مؤقتة. تعتمد هذه (الحكمة الخالدة)، كما يسميها مؤيدوها علىٰ منطق بسيط وقوي في الوقت نفسه: عندما تتفاعل الدول في بيئة تغيب عنها السلطة التي تنظم وتدير توزيع القيم المادية والمعنوية بما في ذلك الأمن، يصبح الأمن الهاجس الأهم لجميع الدول، في هذه الحالة تكون القوة الوسيلة الوحيدة لضمان أهم القيم أي: الأمن والبقاء. بما أن الوصف السابق ينطبق علىٰ السياسة الدولية؛ فإنَّ سلوك الدولة يمكن تفسيره، كالتالي: السعي للحصول علىٰ القوة، أو الحفاظ علىٰ القوة، أو إظهار القوة. هذا السلوك من سعي، أو حفاظ أو إظهار للقوة،

ما هو إلَّا نتيجة تلقائية لما يقدمه هيكل النظام من حوافز علىٰ شكل فرص أو تهديدات لمستوىٰ القوة التي تملكه الدولة وبالتالي لأمنها، هذه الخريطة، أو النظرية، هي النظرية الواقعية وهي النظرية الأشهر والأكثر انتشارًا بين باحثي العلاقات الدولية. علىٰ الرغم من امتداد جذور الفكر الذي يرىٰ الصراع كأساس في العلاقة بين الأمم إلىٰ آلاف السنين؛ إلَّا أنَّ استخدام مصطلح «واقعي» لم يبدأ إلَّا من خلال أعمال المفكرين والمنظرين المتبنين لهذا الفكر في القرن العشرين، هناك عدد من النسخ للنظريات الواقعية أهمها (الواقعية التقليدية، الواقعية الجديدة، والواقعية الكلاسيكية الجديدة)؛ إلَّا أنَّ جميعها تشترك في عدد من المبادئ التي تؤسس لرؤية العلاقات الدولية كمجال للصراع لا يشتمل علىٰ مساحة للأخلاقيات.

*** النظرية الليبرالية التعددية والنظرية الليبرالية المؤسساتية الجديدة:**

حتىٰ بين غير المتخصصين ليس من النادر سماع الجملة التالية التي تختصر مبادئ النظرية الواقعية (السياسة الدولية مصالح). والتي يتفق معها أغلب منظري العلاقات الدولية؛ إلَّا أنَّهم قد يختلفون حول محتوىٰ تلك المصالح، ومدىٰ ثبات أو تغير هذا المحتوىٰ. علىٰ سبيل المثال للخروج من قفص الصراع الواقعي هذا، يستشكل أصحاب النظريات الليبرالية الفرضية الواقعية التي تصر علىٰ أن محتوىٰ المصلحة، أي: السعي للقوة لضمان الأمن، ثابت لا يتغير. حيث يعتبر إعادة

تعريف المصلحة هو بوابة الخروج من هذا القفص الحديدي؛ لجلب مدخلات قد تغير من نمط الصراع السائد إلىٰ نمط تعاوني يشكل العلاقات الدولية. هنا وعند الحديث من خلال منظور ليبرالي نتحدث عن (علاقات دولية)، وليس (سياسة دولية). فالعلاقات الدولية، وهو الاسم الرسمي للتخصص، يتماشىٰ مع الأساس الليبرالي لهذا الحقل عند تأسيسه وهيمنته للعقود الثلاثة التي أعقبت تأسيسه حتىٰ الحرب العالمية الثانية. حيث اتسمت تلك الفترة بالمثالية والتفاؤل بإمكانية تطور علاقات دولية مستدامة أساسها التعايش السلمي في مجتمع دولي أهم عناصره اتفاقيات دولية تديرها مؤسسات دولية ترسي السلام والازدهار وتواجه القضايا الدولية من خلال العمل الجماعي لأعضاء هذا المجتمع. بينما السياسة الدولية وصف يبرز التفاعل بين وحدات النظام الدولي، التي تتسم بالأنانية والمادية في إطار عدم الأمن؛ وبالتالي: فإنَّ تفاعلها دائمًا سياسي يعتمد علىٰ الحسابات الأنانية، والتي قد تفضي إلىٰ استخدام القوة، إذا كان هذا يخدم مصالح الدولة. ولذلك استخدمنا مصطلح السياسة الدولية عند الحديث عن التفاعلات الدولية من خلال منظور واقعي.

للفكر الليبرالي الدولي نُسَخُهُ الحديثة أيضًا، أهمها النظرية الليبرالية التعددية، والنظرية الليبرالية الجديدة (الليبرالية المؤسساتية). وكلٌّ منهما يجعل من افتراضات الواقعية حول محتوىٰ المصلحة الوطنية وثباتها هدفا لنقد الواقعية؛ إلَّا أنَّ كُلًّا

منهما يهاجم مفهوم المصلحة من اتجاه مختلف. تتبنىٰ النظرية الليبرالية التعددية رؤية مختلفة لدور الدولة في العلاقات الدولية يختلف وينتقد الرؤية الواقعية للدولة كونها فاعلا موحدا (Unitary Actor)، علىٰ العكس ترىٰ الليبرالية التعددية الدولة كإطار يتضمن العديد من اللاعبين المحليين؛ وبالتالي: لا ترىٰ ضرورة وجود مصلحة وطنية ثابتة للدولة. بل ترىٰ المصلحة الوطنية مجموع أو نتاج التفاعل بين أصحاب المصالح المختلفة من الفاعلين المحليين. يستنتج الليبراليون التعدديون من ذلك أن المصلحة الوطنية ليست ثابتة؛ بل تتغير بتغير الحزب الحاكم والتحالفات القريبة منه (رجال أعمال، حقوقيين، بيئيين . . .، إلخ)؛ وبالتالي: فإنَّ المصلحة الوطنية قد تشتمل علىٰ اعتبارات أخرىٰ غير الأمن، مما يقلل السلوك العدائي؛ وبالتالي: إعادة نمط الصراع بين الدول؛ إلَّا أنَّ الوصول لهذه القاعدة التعددية للمصلحة الوطنية يتطلب نظاما سياسيا يحرسها؛ أَلَا وهو النظام الديمقراطي. من هنا تأتي عبارة (الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض)، والتي تجسد فرضية السلام الديمقراطي بين الدول، والتي تعتمد بدورها علىٰ قدرة النظام الديمقراطي علىٰ ترسيخ ثقافة حل النزاعات سلميًّا، والتوفيق بين المصالح المختلفة داخل الدول، ممَّا ينطبع علىٰ سلوكها الخارجي. بالإضافة إلىٰ ضمان مدخلات متعددة في تعريف المصلحة، الأمر الذي يخلق قيودا أخلاقية ومؤسسية علىٰ اتخاذ سياسات عدائية خاصة ضد الدول الديمقراطية الأخرىٰ.

بعد (تفتيت) المصلحة الوطنية علىٰ مستوىٰ الفاعل، تقدم الليبرالية التعددية رؤية للتفاعلات الدولية تعتمد علىٰ مجاز (الشبكة) بدلًا من النظام الدولي الآلي الذي تعتمده الرؤية الواقعية. تقدم هذه الشبكة صورة للعلاقات الدولية تشكل فيها العلاقات بين الحكومات الجزء الأصغر، بينما تمثل العلاقات بين المجتمعات؛ بل الأفراد الجزء الأكبر ليكونوا علاقات عابرة للحدود السياسية وهو ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية الليبرالية بـ (Transnationalism)، في هذه الشبكة يرتبط رجال الأعمال، الحقوقيون، العلماء، الرياضيون إلخ من مختلف الدول بعضهم ببعض؛ لينشئوا مصالح متشعبة بعيدًا عن تعريف الحكومات للمصلحة الوطنية. بل إنَّه، وبالعودة إلىٰ الداخل، يتمتع هؤلاء الفاعلون المستقلون بالقدرة علىٰ التأثير علىٰ حكوماتهم من خلال الأنظمة الديمقراطية لتقييد أي إجراءات عدائية قد تؤثر علىٰ مصالحهم مع أقرانهم في الدول الأخرىٰ، الأمر الذي يقيد السلوك العدائي بشكل جماعي علىٰ المستوىٰ الدولي.

هذه عدسة تستطيع أن تضعها علىٰ عينيك، وترىٰ التفاعلات الدولية من خلالها، والرؤية الواقعية تمثل نوعا آخر من العدسات تستطيع أن ترىٰ من خلالها التفاعلات الدولية بشكل مختلف تمامًا والأمر يعود اليك. مع ذلك من المهم أن ندرك أحد الفروق المهمة بين الرؤيتين، فالواقعية تعبِّر عن نفسها كنظرية علمية

لا تنبئ بأي قيم أخلاقية، بينما الليبرالية التعددية أيدلوجيا تنبئ بعالم يسوده السلام فقط، إن تمَّ تبني القيم الليبرالية الأساسية: الحرية، التعددية، والديمقراطية. بمعنىٰ أنَّه إذا أردت أن تكون عضوا في شبكة السلام العالمية تلك عليك بتبني هذه القيم، أما مَنْ هم خارجها، فقد لا يتمتعون بالسلام الديمقراطي.

تركز الليبرالية المؤسساتية الجديدة علىٰ قيم ليبرالية أخرىٰ، وهي التقدم والعقلانية، والتي تقدم بدورها نقدا للافتراضات الواقعية الأساسية حول ثبات محتوىٰ المصلحة من اتجاه آخر من داخل النظام الدولي، وليس من خارجه كما تفعل الليبرالية التعددية. فالليبرالية المؤسساتية الجديدة تتفق مع الواقعية الجديدة في عدد من الافتراضات، أهمها أنَّ الدولة فاعل موحد له مصلحة وطنية موحدة؛ وبالتالي: فإنَّها تغلق البوابة التعددية للسلام الديمقراطي التي تعتمد علىٰ إصلاح البنىٰ المؤسسية المحلية كأساس للسلام العالمي. كما أنها تشترك مع الواقعية في التركيز علىٰ أهمية غياب السلطة كأحد سمات النظام الدولي. مع ذلك تستنتج هذه النظرية تفاعلات مختلفة إلىٰ حد كبير عما تستنتجه النظرية الواقعية. حيث تقترح النظرية أنَّه علىٰ الرغم من غياب السلطة، وتأثير ذلك علىٰ الإحساس الجماعي بعدم الأمان؛ إلَّا أن (تعلم) الدول التعاون يظل ممكنا في هذه البيئة.

تعتمد النظرية الليبرالية المؤسساتية بشكل كبير علىٰ دوْر المنظمات الدولية في خلق فرص التعاون بين الدول، وذلك من

خلال دورها في نقل المعلومات والضمانات بين الدول، وخلق أطر للتفاعل طويل المدىٰ، ممَّا يعزز الثقة المتبادلة، وبالتالي التعاون بين الدول. علىٰ المدىٰ الطويل «تتعلم» الدول أن التعاون يخدم مصالحها وليس الصراع، وتسعىٰ إلىٰ إعادة تشكيل مصلحتها الوطنية بناءً علىٰ ذلك، أي: أنَّ التعاون في هذه الحالة لا يكون قيمة مثالية؛ بل نتاج حسابات عقلانية، مفادها أن ما يخدم المصالح الوطنية للدول هو التعاون وليس الصراع. الليبراليون الجدد لا ينكرون أن البيئة الدولية وما تتميز به من غياب للسلطة قد يؤدي إلىٰ الصراع؛ إلَّا أنَّ هذا الغياب للسلطة أيضًا عبارة عن فراغ مؤسسي قد يملأ تدريجيًّا بعمليات ومؤسسات من صنع الإنسان كالأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية التي تحفز وتقدم فرصا للتعاون.

تعتمد الصورة الليبرالية الجديدة علىٰ مفهوميْنِ رئيسييْنِ، أولهما: الاعتماد المتبادل المعقد (Complex Interdependence)، والذي يعبر عن مجموعة من العلاقات المتشابكة بين أكثر من دولة تتصف باعتماد كلٍّ منهما علىٰ سلوك وسياسات الأخرىٰ ممَّا يخلق حالة من الحساسية (Sensitivity) و/أو الضعف (Vulnerability) لدىٰ إحدىٰ الدولتين أو كلتيهما. تنشأ هذه الحالة بسبب تشابك العلاقات وتعقيدها علىٰ المستوىٰ الدولي وظهور مشكلات دولية (كالبيئة أو استقرار النظام الاقتصادي العالمي والسياسات ذات العلاقة كالسياسات البيئية، وأسعار الصرف والسياسات التجارية

وغيرها)، لكن بدلًا من أن يؤدي هذا الموقف إلىٰ صراع كما في حالة (عدم) توازن القوىٰ؛ فإنَّ علاقات الاعتماد المتبادل بسبب تشعبها (اقتصاديًا، علميًا، وثقافيًا) تنتج الحاجة والإمكانية إلىٰ إدارة تلك العلاقات بشكل جماعي من خلال التفاوض ومحاولة توفيق السياسيات والسلوك للوصول إلىٰ توازن يقلل من مستوىٰ الحساسية أو الضعف الناتج عن تلك العلاقات.

وهنا يأتي دور المفهوم الجوهري الثاني لليبرالية المؤسساتية الجديدة، أي: مفهوم النظم الدولية (International Regimes)، حيث يرىٰ من يتبنون هذه النظرية أنَّ إدارة تلك العلاقات المتشعبة قد يتطلب تطوير مجموعة من القوانين والإجراءات والمنظمات الدولية لتنظيم التفاعل بين الدول في القضايا والمواضيع المختلفة (التمويل الدولي، البيئة . . .، إلخ). وهو ما يعرف باسم النظم الدولية. يعرف ستيفن كريزنر النظم الدولية كالتالي: «هي مجموعة من المبادئ والقيم والأحكام وإجراءات صنع القرار، تلتقي حولها توقعات الفاعلين في قضية ما في العلاقات الدولية». يستنتج الليبراليون الجدد أن «التقاء التوقعات» في أكثر من قضية وتكرار هذا النوع من التفاعل، يخلق حالة من الثقة بين الفاعلين الدوليين والتي تعتبر أساس التعاون في العلاقات الدولية.

من هنا تتعلم الدول البحث عن المكاسب المطلقة، وليس المكاسب النسبية، حيث يعني ذلك أنَّ الدول تتعلم حساب مكاسبها من أي تفاعل تعاوني دون النظر إلىٰ مكاسب الآخرين

التي قد تفوق مكاسبهم؛ لأنَّهم ليسوا قلقين من أن الأطراف الأخرىٰ ستحول تلك المكاسب الإضافية إلىٰ مصادر قوة، قد تستخدم ضدها في المستقبل. كما تتعلم الدول التضحية بمكاسب ذاتية حالية صغيرة في سبيل مكاسب جماعية مستقبلية أكبر بسبب تلاقي التوقعات حول السلوك التعاوني المستقبلي لكلٍّ منها، وبالتالي: الثقة في المكاسب الجماعية المستقبلية الناتجة عن ذلك.

تعرف النظرية الليبرالية المؤسساتية الجديدة باستخدام ما يسمىٰ بنظرية الألعاب (Game Theory)، والتي تحاول أن تفسر أنماط الصراع والتعاون طبقًا لحسابات الفاعلين العقلانيين، من الألعاب المفيدة لتوضيح تلك الرؤية ما يسمىٰ بلعبة الأرنب والغزالة (والتي يعرفها جميع طلابي عن ظهر قلب). تفترض تلك اللعبة خروج عدد من الصيادين في رحلة جماعية لصيد غزالة. في هذه القصة يتوقع أن تأتي الغزالة من الأمام فيقف الصيادون علىٰ شكل دائرة مغلقة إلَّا من مساحة تسمح بدخول الغزالة. فجأة يمر بجانب كل صياد أرنب حجمه لا بأس به، يكفي الصياد وعائلته، ولكنه أصغر بكثير من حصته المتوقعة من الغزالة. السؤال الآن إذا كنت في مكان أحد الصيادين هل تقف وتتجاهل الأرنب انتظارًا للغزالة؟ علمًا بأنه إذا طاردت الأرنب، ستفتح الدائرة، وتهرب الغزالة، وتسبب خسارة جميع الصيادين الذين فضلوا الوقوف انتظارًا للمكسب الجماعي بسبب سلوكك الأناني هذا،

في الوقت نفسه لا يوجد ضمان أن أيًّا من الصيادين الآخرين سيقف مكانه، ولن يطارد أرنبه ليفتح الدائرة، وتهرب الغزالة من جهته، فترجع لعائلتك في نهاية اليوم بلا أرنب ولا جزء من غزالة؛ لأنَّك فضلت الوقوف انتظارًا للغزالة، وثقة في سلوك جماعي مستقبلي؟ ما هو السلوك العقلاني في هذه الحالة؟ أغلب الطلاب عند عرض هذه الحالة عليهم يختارون الأرنب.

الآن تخيلْ أن هذه الرحلة هي الرحلة الثلاثون بين الصيادين، ممَّا يعزز من مستوىٰ التوقعات والثقة المتبادلة حول سلوكهم الجماعي. تخيلْ أيضًا أنهم ينتمون إلىٰ (نقابة الصيادين)، وهي مؤسسة لها من الإجراءات والقوانين والنظم التي تشجع علىٰ السلوك الجماعي؛ بل تعاقب السلوك الأناني، بمعنىٰ آخر تخيل مأسسة رحلة الصيد هذه. في هذه الحالة هل ستثبت في مكانك انتظارًا للمصلحة الجماعية أم تطارد أرنبك؟ هنا يختار أكثر الطلبة الثبات، يختارون التعاون. كذلك التفاعلات الدولية، كما يراها الليبراليون الجدد، كل ما تحتاجه للتغلب علىٰ الصراع وتحفيز التعاون: مؤسسات وزيادة في مستوىٰ المؤسسات حتىٰ تتعلم إعادة تعريف مصلحتها بعيدًا عن السعي الأناني للقوة والأمن نحو الترتيبات الجماعية المؤسسية التي تضمن مستويات أعلىٰ من الأمن للجميع.

كما أشرنا، تعتبر الليبرالية المؤسساتية الجديدة أقل انفتاحًا من الليبرالية التعددية علىٰ المؤثرات من خارج البيئة الدولية بمعنىٰ

أنَّها لا تبحث في مؤشرات الديمقراطية أو التعددية داخل الدول لتوقع سلوكها، بل تبحث عن مؤشرات حول فاعلية المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وتستنتج مستوىٰ السلوك الجماعي التعاوني. أي: إنَّه إذا كان لديك السؤال البحثي التالي علىٰ سبيل المثال: «ما أسباب الصراعات المتكررة في الشرق الأوسط؟»، إذا كنت واقعيًّا ستذهب مباشرة لقياس توازنات القوىٰ الإقليمية والدولية، وتستنتج منه سلوك الدول الإقليمية واحتمالات الحرب والاستقرار، إذا كنت ليبراليًّا تعدديًّا ستبحث عن مؤشرات الديمقراطية والتعددية وتأثيرها علىٰ تكوين المصلحة الوطنية للدول الإقليمية؛ وبالتالي علىٰ سلوكها، أما إذا كنت ليبراليًّا مؤسساتيًّا ستبحث في مستوىٰ فاعلية المنظمات الدولية والإقليمية وتحفيزها للدول علىٰ التعاون.

*** المقاربة التركيبية للعلاقات الدولية:**

ماذا إذا كنت تبحث عن أكثر من ذلك؟ إذا كنت ترىٰ أن أسباب الصراع أعمق من كل ما سبق؟ تقدم المقاربة التركيبية للعلاقات الدولية (Constructivism) إمكانية الذهاب أبعد من توزيع القدرات المادية، أو النظم السياسية المحلية، أو البناء المؤسسي للبيئة الدولية. علىٰ مستوىٰ هيكل النظام الدولي ترىٰ المقاربة التركيبية أن الثقافة المشتركة والتي لا تظهر في النظريات السابقة هي من يقدم القوة التفسيرية المطلوبة لتفسير أنماط التفاعل بين

الدول. علىٰ مستوىٰ الدول تتجاوز التركيبية السلوك (الواقعية)، والمصلحة (الليبرالية) لتدخل الهوية في التحليل.

من المهم ملاحظة أنَّ المقاربة التركيبية ليست نظرية خاصة بالعلاقات الدولية كسابقيها؛ لذلك يطلق عليها مقاربة. تقترح التركيبية رؤية مختلفة لأي إطار اجتماعي تأخذ بالاعتبار الثقافة المشتركة لهذا الإطار وهويات الفاعلين الرئيسيين. أتت المحاولة الأولىٰ لتقديم رؤية تركيبية/بنائية للسياسة الدولية من خلال أعمال نيكولاس أونوف خاصة في كتابه (عالم من صنعنا)، *(world of Our Making,1989)؛ إلَّا أنَّ انتشار المقاربة البنائية/ التركيبية كان من خلال أعمال أليكساندر ويندت الذي قدم نظرية للسياسة الدولية اعتماداً علىٰ المقاربة التركيبية من خلال كتابه «النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية»، (Social Theory of International Politics 1999)*.

الفكرة الأساسية للمقاربات التركيبية هي أن الأشياء المادية ليس لها قوة تفسيرية بمعزل عن المعنىٰ الجماعي المتفق عليه بين الفاعلين الرئيسيين لهذه الأشياء المادية، والتي يحولها لحقائق اجتماعية. من هنا يأتي مسمىٰ (تركيبية)، والذي يعني (تركيب) المعنىٰ علىٰ الأشياء. إذا كنت قد لاحظت الآن أن الرؤية التركيبية لعبت دورا مهمًا في الفصول السابقة؛ بل منطق الكتاب ككل، فأنت علىٰ المسار الصحيح. علىٰ كل حال، يقدم التركيبيون أمثلة كثيرة علىٰ قوة تركيب المعاني علىٰ الأشياء، منها: الأوراق

النقدية، التي لولا الاتفاق الجماعي علىٰ معناها، والذي يعطيها قيمتها المادية لما كانت لها قيمة أو معنًىٰ: مجرد ورقة ملونة. كذلك الحدود السياسية، والتي ما زال حمد يطارد ميسي من خلالها حتىٰ كتابتي لهذا الفصل، ما يعطي هذه الخطوط قيمتها القانونية، والسياسية والأمنية هو ذلك الاتفاق الجماعي الدولي علىٰ أنها (حدود سياسية) بغض النظر عن بنائها المادي الذي قد يأخذ شكل سور أو خندق أو غيره من الأشكل المادية. بالاقتراب أكثر للعلاقات الدولية، يصر التركيبيون علىٰ أن توازن القوىٰ وتوزيع القدرات (المادية) الذي يعتمد عليه مركب اجتماعيًّا أيضًا. فكر في المعاني المحيطة بتوزيع القدرات المادية في غرب أوروبا، والمعاني المحيطة بتوزيع القدرات المادية في الشرق الأوسط (حتىٰ الشرق الأوسط مركب اجتماعيًا). فعلىٰ المستوىٰ المادي (العسكري، الاقتصادي . . .، إلخ)، هناك تحولات يومية بين فرنسا وألمانيا علىٰ سبيل المثال، ولكنَّها لا تعني الشيء نفسه عندما يتغير التوازن المادي بين السعودية وإيران. إذن وبالعودة لمجموعة الأسئلة البحثية في الأعلىٰ سيهتم التركيبيون بالثقافة الإقليمية المشتركة التي تشكل معنىٰ توزيع القدرات المادية، وليس توزيع القدرات المادية لتفسير تكرار الصراع في الشرق الأوسط.

بل يذهب التركيبيون لأبعد من ذلك لنقد الاستنتاجات الناتجة من حالة (غياب السلطة) التي تعتبر عاملا مشتركا بين أغلب نظريات العلاقات الدولية، فإذا كان غياب السلطة

(Anarchy) يمثل للواقعيين ظرفا أو بيئة شاملة لا تتغير يخضع لها البشر، تؤدي دائمًا إلىٰ عدم القدرة علىٰ التحكم بالمخرجات وضمان البقاء. ولليبراليين الجدد فراغ يملأ تدريجيًا بعمليات ومؤسسات من صنع الإنسان؛ فإنَّها بالنسبة للتركيبيين حالة يتولد عنها عدد من الإمكانات الثقافية المختلفة (صراع، منافسة، سلام) يصنع منها الفاعلون ما يريدون أن يصنعوه (Anarchy is what states make of it)[1].

يصل التركيبيون، وبالتحديد أليكساندر ويندت؛ لهذا الاستنتاج من خلال اقتراح أن توزيع القوىٰ المادية يجب أن يعتمد أو يؤسس له بالضرورة توزيع للمصالح (بقاء وأمن، نفوذ وهيمنة، الحفاظ علىٰ الموقع في توازن القوىٰ)، وأن تلك المصالح ما هي إلَّا أفكار متفق عليها، أي: حقائق اجتماعية، متفق عليها حول الوصول إلىٰ أهداف واحتياجات الدول؛ وبالتالي: فإنَّ الجزء الأهم من هيكل النظام الدولي، هو تلك الأفكار المشتركة التي تعطي المحتوىٰ للمصالح؛ وبالتالي: المعنىٰ لتوزيع القدرات المادية. مرة أخرىٰ انظر إلىٰ (الثقافات المشتركة) للأقاليم المختلفة حول العالم: غرب أوروبا، آسيا، الشرق الأوسط، وأمريكا الشمالية وغيرها، ثم انظر في محتوىٰ تلك الثقافات، ومن ثم انظر في كيفية تعبير الدول في كل إقليم عن مصالحها.

---

(1) Went, *Social Theory of International Politics, P. 241.*

عند الحديث علىٰ تأثير ثقافة ما علىٰ فاعل، فنحن لا نتحدث عن تأثير سببي؛ بل تأثير تركيبي، بمعنىٰ أنَّه -في المقاربة التركيبية-؛ فإنَّ الثقافة لا تسبب سلوكا، أو حتىٰ تغير مصلحة، بل تركب هوية، أي: إنَّها تعطي الشيء أو الفاعل ماهيته. إذن علىٰ مستوىٰ الفاعل، وبعد نقد الأساس المادي لهيكل النظام الدولي، تحتاج المقاربة التركيبية للعلاقات الدولية تقديم خريطة لمسارات هذا التأثير التركيبي علىٰ الفاعل ومحل هذا التأثير أي: الهوية، وكيف ينتقل هذا التأثير إلىٰ كل من مصلحة وسلوك الفاعل.

يقدم ويندت حلا أيضًا علىٰ مستوىٰ الفاعل، حيث يقترح تقسيم المصالح إلىٰ مصالح موضوعية وأخرىٰ ذاتية. بحيث تمثل المصالح الموضوعية الحاجات الأساسية التي يشترك فيها الجميع والتي لا يمكن لكيان ما أن يعيد إنتاج نفسه دونها، أي: تلك الحاجات الغريزية ذات الأساس المادي، بينما تمثل المصلحة الذاتية مجموعة أفكار وتوقعات حول كيفية تلبية الحاجات الأساسية المادية (المصلحة الموضوعية)[١]؛ وبالتالي: بالنسبة لويندت؛ فإنَّ المصلحة تتضمن جزءًا ماديًّا وجزءًا ثقافيًّا أو فكريًّا. علىٰ سبيل المثال، جميعنا نشترك في الإحساس بالجوع كرغبة أساسية مادية وجميعنا يسعىٰ لتلبيتها، هذا الجزء المادي من

---

(١) المرجع السابق، (ص/١١٧).

المصلحة. قد أختار أن أنتظر حتىٰ الساعة الثانية عشرة بعد أن تغلق جميع الأسواق المركزية أبوابها، ومن ثم أستهدف أحدها لأسرق ما أحتاجه من الطعام، وقد أختار أن أذهب إلىٰ نفس السوق المركزي الساعة الحادية عشرة ليلًا لأختار ما أريده، ثم أقف في طابور الدفع، وقد أرىٰ مشتريًا آخر يقف ورائي بحاجيات أقل فأدعوه للتقدم، ومن ثَمَّ أحاسب علىٰ مشترياتي عائدًا إلىٰ منزلي. في الحالة الأولىٰ؛ فإنِّي جعلت من (سرقة السوق المركزي مصلحة، في الحالة الثانية جعلت من (الذهاب) إلىٰ السوق المركزي مصلحة، علىٰ الرغم من تشابه الأساس المادي في الحالتين، وهذا هو الجزء الثقافي الفكري من المصلحة.

السؤال التالي هو: من أين تأتي هذه الأفكار والتوقعات التي تشكل المصلحة الذاتية؟ طبقًا لويندت، تأتي هذه الأفكار من هوية الفاعل، حيث يضعها بالشكل المنسق التالي: أنت لا تعلم ماذا يجب أن تفعل (سلوك)، حتىٰ تعلم ماذا تريد (مصلحة)، ولا تعلم ماذا تريد حتىٰ تعلم من أنت (هوية)؛ لذلك يرىٰ التركيبيون بعكس الواقعيين والليبراليين أهمية إدخال الهوية في أي إطار تحليلي اجتماعي. الأمر لا ينتهي هنا، فهذا يأخذنا إلىٰ سؤال منطقي آخر: من أين يأتي محتوىٰ الهوية، الذي يشكل المصلحة، ويقود السلوك؟ يقدم أغلب التركيبيين الإجابة المتوقعة التالية: الثقافة المشتركة. وكذلك الأمر في السياسة الدولية،

فجميع الدول تشترك في حاجات أساسية (مصالح موضوعية) أهمها الأمن والبقاء؛ إلَّا أنَّ السعي لتلبية تلك الحاجة الأساسية يختلف من إطار ثقافي لآخر للنظام الدولي. يقترح ويندت ثلاث ثقافات دولية ممكنة ترىٰ الدول البيئة الدولية والدول الأخرىٰ من خلالها. ثقافة العداء (Enmity)، ثقافة التنافس (Rivalry)، وثقافة الصداقة (Friendship).

تقدم كل ثقافة مجموعة من المعارف والأفكار والقيم المشتركة التي ترشد الفاعلين لتعريف مصالحهم وتوجيه سلوكهم، بالإضافة إلىٰ أدوار اجتماعية يرىٰ كلٌّ فاعل من خلالها الآخر؛ بل (يرىٰ) كيف يراه الآخر.

في ثقافة (العداء) يكون الدور الاجتماعي المهيمن (عدو)، أي: هكذا يرىٰ الفاعلون بعضهم بعضًا. عندما تسود هذه الثقافة البيئة الدولية لا يكون هناك اعتراف بحق الآخر في الحياة أو الحرية، ولا يكون هناك حدود قيمية أو قانونية لاستخدام العنف ضد الآخر. بينما في ثقافة المنافسة يكون الدور الاجتماعي الرئيسي الذي تجسده الدول، وترىٰ بعضها بعضًا من خلاله هو (منافس). في هذه الثقافة يكون هناك صراع وأحيانًا استخدام للعنف؛ إلَّا أنَّه عنف يهدف إلىٰ تغيير السلوك والسياسات. في ثقافة التنافس تعترف الدول بحق كلٍّ منها في الحياة والحرية، والذي يترجم إلىٰ الاعتراف بسيادة كل دولة علىٰ أراضيها. أخيرًا في ثقافة الصداقة يكون الدور الرئيسي هو

(صديق)، في هذه الثقافة يتم التعامل مع الخلافات بين الدول بعيدًا عن استخدام العنف أو حتىٰ التهديد باستخدام العنف، بل إنَّ أحد قيم هذه الثقافة هو الدفاع عن أي من الدول الصديقة في حالة تعرض أمنها للتهديد.

لا يقدم التركيبيون العلاقة التركيبية بين الثقافة المشتركة، وهويات الفاعلين كعلاقة تلقائية، بل تمرُّ هذه العلاقة بمراحل مختلفة. فقد يكون هناك ثقافة (صداقة) مهيمنة علىٰ النظام الدولي، أو نظام إقليمي ما، هذا لا ينفي احتمالية وجود بعض الدول التي لم يتم إدماجها بعد في هذه الثقافة، وما زالت تعتمد علىٰ قيم وأفكار ثقافة المنافسة أو حتىٰ العداء للتعبير عن حاجاتها وتلبية هذه الحاجات في محيطها. هنا يأتي دور المفهوم التركيبي الجوهري الثالث، بالإضافة إلىٰ الثقافة المشتركة والهوية، أي: الاستدماج (Socialization)، والذي يعبر عن مجموعة من العمليات تهدف إلىٰ تثبيت قيمة أو مجموعة من القيم المشتركة في هوية الفاعلين. يقسم ويندت هذه العمليات إلىٰ ثلاث مراحل: الإكراه (Coercion)، الحسابات (Calculations)، والاعتقاد (Internalization)، في مرحلة الإكراه يعرف الفاعل القيمة المطلوب اتباعها، لكنه يتبعها فقط بسبب وجود تهديد مباشر بعقوبة وشيكة في حالة عدم اتباعها[1]، موضحًا أنَّه إذا زال

---

(١) المرجع السابق، (ص/٢٦٨).

التهديد سيتوقف الفاعل عن اتباع تلك القيمة. في مرحلة الحسابات يكون اتباع الفاعل لقيمة دولية ما من خلال فهم الفاعل أن ذلك يصب في مصلحته، هنا قد لا يوجد تهديد مباشر أو عقوبة وشيكة، بل مساحة تسمح للفاعل باختيار ذي معنىٰ يعتمد علىٰ حسابات الربح والخسارة أو المنفعة والتكلفة، أي: أن منطق الاستدماج في هذه المرحلة يتمحور حول الصورة التالية: «إذا اتبعت القيم الدولية، سيتم، مثلًا، النظر في أمر عضويتك في منظمة التجارة العالمية، أو سنزيد من مستوىٰ تدفق الاستثمارات الخارجية في اقتصادك الوطني، أو سنكف منظماتنا غير الحكومية عن إزعاجك والإشارة إليك كمنتهكٍ لحقوق الإنسان في المحافل الدولية». كما في مرحلة الإكراه، هنا أيضًا عندما تتعدىٰ التكلفة المنفعة، يتوقف الفاعل عن اتباع القيمة. بينما في مرحلة الاعتقاد يتجاوز الفاعل مرحلة الاختيار وصولًا لمرحلة الرضا. حيث يصبح اتباع القيمة ناتجا عن قبول تلك القيمة في هويته، هنا يكون اتباع القيمة تلقائيًّا؛ لأنَّها تعبر عن هوية الفاعل، هنا يتم تأثير الثقافة المشتركة التركيبي علىٰ الهوية، هنا يصبح صديقا.

قد يتساءل البعض عن المدخلات القيمية والأخلاقية المحلية وتأثيرها علىٰ هوية الدولة وبالتالي علىٰ تعريفها لمصلحتها وتوجيه سلوكها. للأسف أغلب المساهمات التي تعتمد المقاربة التركيبية لتفسير السياسة الدولية تتجاهل تلك المدخلات، وتقدم

الدولة كصفحة بيضاء ثقافيًا لتواجه مصيرها التركيبي تحت مظلة الثقافة الدولية المشتركة. مع ذلك يمكن استنتاج مستوىٰ من مستويات المقاومة الثقافية والتنظير له بين مراحل الاستدماج المختلفة والتي تتلاشىٰ من مرحلة لأخرىٰ.

إذن علىٰ الرغم من اتساع الأفق التحليلي الذي تقدمه المقاربات التركيبية لتفسير السياسة الدولية من خلال الأخذ بالاعتبار البعد الثقافي علىٰ مستوىٰ الهيكل الدولي، والبعد الهوياتي علىٰ مستوىٰ الدولة؛ إلَّا أنَّه كما رأينا تقوم هذه المقاربات (بإغلاق الباب) مرة أخرىٰ أمام أي تأثير محلي علىٰ سلوك الدولة، بل حتىٰ، وهذا أمر قد يكون مهمًّا لنا في هذه المنطقة من العالم، لا يوضح لنا هذا الإطار مدىٰ عمق التأثير التركيبي وما إذا كان يتجاوز الدولة إلىٰ المجتمع. **ما متطلبات (الصداقة)؟ هل هذه المتطلبات تخص السياسة الخارجية فقط؟ أم التنظيم السياسي للدولة؟ أم علاقة الدولة بالمجتمع؟ أم أن متطلبات الصداقة تذهب أعمق من ذلك لتصل للمجتمع؟ للأسرة؟ لك أنت؟ هل يمكن أن تنتمي الدولة، أو النخبة الحاكمة التي تحتل الدولة لثقافة (الصداقة الدولية) بينما يكون المجتمع خارجها؟ ما شكل العلاقة المتوقع بين الدولة والمجتمع في هذه الحالة؟ أو لنضع السؤال بشكل درامي: هل شعرت يومًا أن الدولة صديقة المجتمع الدولي وليست صديقتك؟**

* المدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية:

في حالة مساهمة أليكساندر ويندت قد يكون عدم الذهاب بعيدًا متفهمًا لاستهدافه تفسير أنماط تفاعلات الصراع والتعاون بين الدول طبقًا للبعد الثقافي لهيكل النظام الدولي. متسلحين بأدوات المقاربة التركيبية سنحاول فيما تبقىٰ من هذا الفصل تتبع التأثير التركيبي لهيكل النظام الدولي حتىٰ نصل لنا، لقارئ وكاتب هذا الكتاب. لحسن الحظ هناك مساهمة أخرىٰ قد تساعدنا في هذا السعي؛ أَلَا وهي مساهمة مُنَظِّر العلاقات الدولية باري بوزان في كتابه (من المجتمع الدولي المجتمع العالمي: الهيكل الاجتماعي للعولمة) *(From International Society to World Society: The Social Structure of Globalization)*. ينتمي بوزان لمدرسة فكرية مختلفة، وإن كانت متقاربة مع المقاربات التركيبية أي: المدرسة الإنجليزية *(English School Theory)*. تعتبر المدرسة الإنجليزية أقل شهرة من نظيراتها الواقعية والليبرالية خاصة في الولايات المتحدة؛ إلَّا أنَّها أصبحت أكثر تأثيرًا في العشرين عامًا السابقة. سميت بهذا الاسم؛ لأنَّ غالبية المشتغلين بها من الباحثين والمنظرين من العاملين في الجامعات الإنجليزية. تعتبر المدرسة الإنجليزية أكثر نظريات العلاقات الدولية اهتمامًا بالبعد التاريخي للعلاقات الدولية المعاصرة ونشأتها، مع التركيز علىٰ الأساس القيمي والأخلاقي لتلك العلاقات.

يعتبر مفهوم المجتمع الدولي المفهوم الرئيسي للمدرسة

الإنجليزية، والذي تتمحور حوله أغلب مساهمات منظريها، وذلك من خلال تتبع تطور هذا المجتمع تاريخيًّا وتقييمه أخلاقيًّا من خلال التركيز علىٰ عدد من الأسئلة الجوهرية التي تخص مدىٰ تقديم هذا التنظيم السياسي المعاصر (المجتمع الدولي) الحقوق الأساسية للدول/الشعوب؟ ما تلك الحقوق؟ وهل هي حقوق دول أم حقوق شعوب؟

لا يتعامل مُنَظِّرُو المدرسة الإنجليزية مع مفهوم المجتمع الدولي في فراغ، بل ينطلق أغلبهم من المفهوم الأكثر بدائية، في نظرهم، وهو النظام الدولي والذي يتعاملون معه كنظام يشتمل علىٰ مجتمعات سياسية مستقلة تأخذ كلٌّ منها في الاعتبار سلوك الأخرىٰ عند حساب سلوكها. طبقًا لهذا التعريف؛ فإنَّ النظم الدولية قديمة قدم التفاعل بين مجتمعات سياسية مستقلة، سواء كانت إمبراطوريات أو مجموعة من دول - المدن، أو الممالك أو غيرها من المجتمعات السياسية المستقلة. يشير أغلب منظري المدرسة الإنجليزية إلىٰ تحولات مهمة لم تبدأت في البيئة الدولية فقط؛ بل في طبيعة المجتمعات السياسية، وبداية تحولها إلىٰ نموذج الدولة القومية، والتي نشأ فيما بينها مجتمع دولي لا نظام دولي. فالمجتمع الدولي هو مجتمع دول، لا تشكل فيما بينها مجرد نظام، أي: إنَّها تأخذ سلوك الدولة الأخرىٰ في الاعتبار عند حساب سلوكها فقط، بل تتعدىٰ ذلك من خلال الحوار والاتفاق، علىٰ أحكام ومؤسسات مشتركة لإدارة العلاقات فيما

بينها، ولها مصلحة مشتركة في المحافظة علىٰ تلك الترتيبات التي تسمىٰ المجتمع الدولي[1].

ينطلق أغلب منظري المدرسة الإنجليزية من اتفاقية وستفاليا لعام (١٦٤٨م)، والتي أسست لعدد من المبادئ الأساسية أهمها مبدأ السيادة وعدم التدخل، ومن ثم يبرزون بعض الأحداث الأخرىٰ كنقاط تاريخية تأسيسية لعناصر الدولة الحديثة الأخرىٰ كالقومية، والحدود السياسية. أي: إنَّ الاهتمام يكون بتكون الوحدات الأساسية للعلاقات الدولية المعاصرة (الأعضاء المؤسسون للمجتمع الدولي) قبل الحديث عن أنماط تفاعلها. ومن ثم يهتم منظرو المدرسة الإنجليزية بتطور العلاقات بين الدول والقيم الحاكمة لتلك العلاقات حتىٰ الوصول إلىٰ ما يعرف بمجتمع الدول الأوروبية أو أسرة الأمم الأوروبية، والتي يشار إليها كأساس للمجتمع الدولي الحديث. ففي تلك الفترة تم التعامل بمبدأ عدم التدخل واحترام السيادة بالإضافة إلىٰ الدبلوماسية والقانون الدولي كأساس للتواصل بين الكيانات الأساسية للمجتمع الأوروبي، والتي لم تكن موجودة في النظم الدولية سابقًا. كما يعتبر تمدد المجتمع الأوروبي ليصبح مجتمعا دوليا أحد أهم موضوعات البحث في المدرسة الإنجليزية.

لذلك عندما تحدثنا عن تاريخ الفكر السياسي في هذا

---

(1) Hedley Bull, *the Anarchical Society: A Study of Order in World Politics, 3rd ed. (New York: Columbia University Press, 2002).*

الكتاب، لم نخرج من القارة الأوروبية باعتبارها منشأ التنظيم السياسي الدولي الذي نعيش في ظله، فهناك نشأت السيادة، والقومية، والمواطنة وجميع العناصر التي تجسدها مجتمعاتنا السياسية من خلال تبني نموذج الدولة الوطنية. بالطبع يمكنك تجاهل كل ذلك، والتفكير في السياسة من خلال توازن القوىٰ، أو البنىٰ المؤسساتية الدولية، وأنماط الصراع والتعاون بين تلك الدول؛ إلَّا أنَّ ما يقدم هنا هو فرصة لتفكيك تلك القوالب الوطنية التي نرىٰ توازن القوىٰ والمؤسسات الدولية والأرنب والغزال من خلالها، بل فرصة لتتساءل ماذا أفعل في هذه الغابة؟ هنا أنت لا تستشكل نمط التفاعل بين الوحدات بل النظام نفسه والذي يتفكك، ذهنيًّا، بتفكك المعاني المشتركة التي تعطي لوحداته المعنىٰ: أن تكون وحدات في نظام دولي. من هنا نستطيع الحديث عن مدىٰ تركيب السيادة علىٰ سلطة وطنية، تركيب معنىٰ الجماعة القومية علىٰ جماعة بشرية معينة لتصبح وحدة في نظام دولي ترىٰ نفسها وترىٰ العالم من خلال توزيع مجموع القدرات المادية في هذا النظام. هنا نستطيع الحديث عن هذا التمايز المزيف بين الدول، والذي في حقيقته تطابق وغياب لأي تميز حضاري أو هوياتي، ففي النهاية جميعنا وحدات في نظام. استشكال التمثيل القومي والسيادة الوطنية هو فرصة للتأمل قبل دخول القفص الحديدي ودراسة مجتمعك السياسي كوحدة تتحرك تلقائيًّا في نظام آلي.

لا يسبب التقييم الأخلاقي للتحول من التفاعلات البدائية التي شكلت العلاقات بين المجتمعات السياسية المستقلة إلىٰ المجتمع الدولي الحديث اختلافات كبيرة بين منظري العلاقات الدولية؛ إلَّا أنَّ سبب الانقسام الأكبر هو التحول الذي نعيشه الآن، وهو التحول من مجتمع دولي إلىٰ مجتمع عالمي، فكما أشرنا المجتمع الدولي أعضاؤه دول يفترض أنَّها تعمل فيما بينها علىٰ مأسسة المصالح المشتركة، أي: خلق وتطوير المبادئ والأحكام والمؤسسات المشتركة فيما بينها كأعضاء للمجتمع الدولي. هناك من منظري المدرسة الإنجليزية من يرىٰ أن ذلك هو أفضل ما يمكن الوصول إليه في عالم متعدد الثقافات والحضارات، أي: إن تقييمهم للمجتمع الدولي تقييم إيجابي. هؤلاء يسمون بالتعدديين (Pluralists) يأتي علىٰ رأسهم هيدلي بول، أهم منظري المدرسة الإنجليزية، والذي يرىٰ أن المجتمع الدولي يجب أن يقدم مجموعة محدودة من القيم الحاكمة للعلاقات بين أعضائه وهي: احترام الملكية الخاصة (السيادة)، احترام المعاهدات والمواثيق، والحد من استخدام العنف[١]، وأنَّ المجتمع الدولي الحالي يقدم هذا إلىٰ حد كبير.

علىٰ الجانب الآخر هناك من يسمون في المدرسة الإنجليزية بالتضامنيين (Solidarists) الذين ينقلون المرجعية الأخلاقية من

---

(١) المرجع السابق.

الدول إلىٰ الشعوب، وذلك من خلال الحجة التالية: أن معايير تقييم المجتمع الدولي يجب أن تكون حقوق الأفراد والشعوب وليس الدول؛ وبالتالي: ينادون بمجموعة أوسع من القيم تتضمن حقوق الإنسان، الديمقراطية، محاربة الفقر، والحفاظ علىٰ النظام البيئي وغيرها من الحقوق التي تعود للأفراد والشعوب والتي تتطلب -في رأيهم- تنظيما سياسيا لا تقتصر فيه العضوية علىٰ الدول؛ بل تمتد لتشمل الأفراد والجماعات والكيانات والمنظمات من غير الدول العاملة في هذه الجماعات، ينادون بنظام عالمي بدلًا من نظام دولي.

حتىٰ قبل مساهمة باري بوزان التي أشرنا إليها في الأعلىٰ كانت الحجج قيمية معيارية إلىٰ حد كبير بين الطرفين، لا تعتمد علىٰ إطار تحليلي واضح. ومن هنا تأتي مساهمة باري بوزان الذي يصفها كمحاولة لتحويل المدرسة الإنجليزية من نظرية قيمية (Normative Theory) إلىٰ نظرية حول القيم (Theory about Norms).

للقيام بذلك احتاج بوزان لتطوير إطار نظري يتضمن فاعلين من غير الدول بالإضافة إلىٰ القيم الدولية المشتركة، وموقعها من العلاقات الدولية، هذا مع الحفاظ علىٰ النكهة التاريخية للمدرسة الإنجليزية والمتمحورة حول نشأة وتمدد المجتمع الدولي.

كانت النتيجة هي تقسيم المجتمع العالمي إلىٰ ثلاثة مجالات: مجال العلاقة بين الدول (Interstate domain)، مجال الجماعات والكيانات العابرة للحدود السياسية (Transnational domain)،

ومجال العلاقات الإنسانية (Interhuman domain)[1]، حيث يعبر الأول عن العلاقات بين دول ذات سيادة، والثاني عن مجال عالمي تحتله المنظمات والكيانات غير الحكومية من منظمات حقوق الإنسان، حتىٰ الشركات متعددة الجنسيات، بل الحركات القتالية العابرة للحدود السياسية، بينما يعبر المجال الإنساني عن الهويات المشتركة بين الشعوب وماهية تلك الهويات: قبائل، قوميات، هويات دينية، أو هوية إنسانية جامعة.

يمرُّ كل من تلك المجالات بتحولات في مضمون القيم المشتركة التي تشكل أشكالا مختلفة لكل من المجالات. يعطي بوزان أهمية أكبر لتحولات مجال العلاقات بين الدول مقترحًا أن تبنىٰ مجموعة معينة من القيم المشتركة في مجال العلاقات بين الدول يدفع بتحولات في المجالين الآخرين: الإنساني والجماعاتي. في هذا الاطار يقترح بوزان أن مجال العلاقات بين الدول يمرُّ بعدد من التحولات ينتج عنها ستة أشكال تمثل طيف القيم المشتركة في هذا المجال: اللا اجتماعي (Asocial)، سياسات القوة (Power Politics)، التعايش (Coexistence)، التعاون (Cooperation)، التداخل والتقارب (Convergence)، الكونفدرالية العالمية (Confederation). بينما يتكون طيف تطور المجال

(1) Barry Buzan, '*From International to World Society: English School Theory and the Social Structures of Globalization, (Cambridge: Cambridge University Press, 2004). P. 118.*

الجماعاتي كالتالي: مجال عالمي يفتقر للكيانات العابرة للحدود السياسية، ومن ثم يتطور إلىٰ مجال تحتله كيانات عابرة للحدود السياسية متنافسة فيما بينها، ثم تتطور تحالفات بين الكيانات العابرة للحدود السياسية في قضايا معينة (محاربة الفقر، البيئة، حقوق الإنسان)، ومن ثم تطور تحالفات بين تلك الكيانات العاملة عبر القضايا المختلفة. في المجال الإنساني، كما أشرنا يكون الطيف من أكثر الهويات تفتتًا كالأسر والقبائل والطوائف، وصولًا للقوميات، والمجتمعات الدينية الكبرىٰ حتىٰ الوصول لهوية إنسانية جامعة.

لاستكشاف تلك التحولات في مجال العلاقات بين الدول، والتي قد تطلق تحولات في مجالات أخرىٰ، يقترح بوزان الاهتمام بعدد من الأسئلة: ما القيم المشتركة للأشكال المختلفة لمجال العلاقات بين الدول، وكيف تستقر أو تتغير تلك القيم (What norms are held in place? How and Why?). يقدم بوزان الإجابة التالية علىٰ الجزء الأول من السؤال حول ماهية القيم المشتركة لكلٍّ من أشكال هذا المجال:

في **الشكل اللا اجتماعي**: لا يكاد يكون هناك قيم ومعارف مشتركة بين المجتمعات السياسية المستقلة وهي حالة بدائية نادرة.

شكل سياسات القوة: يكون المجتمع الدولي أشبه بالنظام الدولي الواقعي أو نظام العداء الذي قدمه ويندت مع تطور مستوىٰ متدنٍ من الدبلوماسية، التحالفات، بل حتىٰ التجارة. يظل البقاء

الدافع الرئيسي للدول ولا يكون بالضرورة هناك قيم عليا مشتركة بين الدول، قد يكون هناك مؤسسات بدائية لا يتعدىٰ دورها حفظ أحكام الاعتراف المتبادل والدبلوماسية التقليدية.

الشكل التعايشي: يمثل نموذج نشأة المجتمع الأوروبي الحديث والنظام الوستفالي والذي احتلته قيم: إدارة توازن القوىٰ، السيادة، القطرية والاعتراف بالحدود (Territoriality)، الدبلوماسية، القبول بإدارة القوىٰ العظمىٰ، والقانون الدولي. في هذه المرحلة من التطور التاريخي لمجال العلاقات من الدول تطورت وحداته التي تعرفها اليوم، وبدأت في التمدد عبر مختلف أقاليم العالم. علىٰ الرغم من استمرار بعض قيم سياسات القوة في هذه المرحلة؛ إلَّا أنَّها تتعرض لتحديات من قبل قيم التعايش التي تبدأ بالهيمنة علىٰ مجال العلاقات بين الدول. يمكن التأريخ لهذا الشكل من ما بعد اتفاقية وستفاليا لعام (١٦٤٨م) حتىٰ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الشكل التعاوني: يتضمن تطورات تذهب أبعد من مجرد خلق حالة التعايش كالسعي نحو ترتيبات أمنية جماعية (collective Security)، والسعي نحو ترتيبات اقتصادية مشتركة ذات منافع جماعية بالإضافة إلىٰ مأسسة تلك الترتيبات الأمنية والاقتصادية والتي قد يعقبها مشاريع تعاونية دولية في مجالات أخرىٰ. هنا تبدأ بعض القيم المحمولة من الأشكال السابقة في الاختفاء كالعداء واستخدام القوة وغيرها. يمكن التأريخ لهذه

المرحلة من بعد الحرب العالمية الثانية حتىٰ نهاية الحرب الباردة.

الشكل التقاربي التداخلي: يعرف من خلال تطور نطاق واسع من القيم المشتركة ليس فقط بين الدول بل داخلها تجعلهم يبدءون في تبني أنظمة محلية قانونية وسياسية واقتصادية متشابهة هنا تبدأ قيم حقوق الإنسان، الديمقراطية، اقتصاد السوق، والمساواة بين الجنسين . . .، إلخ. بالظهور وتشكيل جزء من القيم العالمية المشتركة (باعتبار أن القوة الدافعة لتطور المجتمع العالمي ليبرالية). حيث بدأت هذه المرحلة من التحولات بعد الحرب الباردة حتىٰ الآن؟

الشكل الكونفدرالي: هنا يبدأ المجال بين الدول في التحول إلىٰ كيان سياسي جامع حتىٰ إنَّ الدبلوماسية تشبه السياسة المحلية والقانون الدولي يشبه القانون المحلي. المستقبل؟

فيما يخص الجزء الثاني من الأسئلة التي اقترحها بوزان حول ثبات واستقرار القيم المشتركة لكلٍّ من تلك الأشكال أو تغيرها تبنَّىٰ بوزان مستويات ويندت لاستدماج الفاعلين في الثقافة المشتركة: الإكراه، الحسابات، الاعتقاد؛ وبالتالي: يكون مستوىٰ استقرار أيٍّ من تلك الأشكال معتمدًا علىٰ مستوىٰ استدماج قيمه من قبل الدول. فإذا كان التعايش علىٰ سبيل المثال معتمدًا علىٰ الإكراه؛ فإنَّ العودة إلىٰ مجال سياسات القوة تكون واردة، بينما إذا اعتمد التعايش علىٰ اعتقاد الدول ونخبها السياسية بهذه القيم قد يتوقع حصول تحول نحو التعاون. عند

إضافة المجالين الآخرين، نجد الحاجة إلىٰ التناغم بين التطورات القيمية والهوياتية في جميع المجالات، فالدفع نحو مستويات أعلىٰ من التقارب والتداخل مثلًا يحتاج تقبلنا، نحن من نقبع في المجال الإنساني، لهُوُيَّاتٍ إنسانيةٍ جامعةٍ، ويدفع بالضرورة لتحالفات بين كيانات غير حكومية في المجال الجماعاتي.

إذن بالنسبة للمساهمة في بناء إطار نظري تحليلي للمدرسة الإنجليزية نجد أن بوزان نجح إلىٰ حد كبير، فالآن لدينا خارطة يمكن أن تتضمن المفاهيم الأساسية للمدرسة الإنجليزية: النظام الدولي (يحتل المساحة من الاجتماعي إلىٰ سياسات القوة)، المجتمع الدولي (يحتل المساحة من التعايش إلىٰ بدايات التعاون)، والمجتمع العالمي (يحتل المساحة من نهايات التعاون، إلىٰ الكونفدرالية العالمية، مرورًا بالتقارب والتداخل). وكذلك بالنسبة للانقسام التعددي/ التضامني، حيث تقدم خريطة بوزان إمكانية أخذ موقف قيمي حول ماهية القيم المشتركة التي يدعو إليها كل طرف بل وكيف ولماذا تستقر أو تتغير تلك القيم فالتعدديون لن يتعدوا مستوىٰ التعاون، بينما التضامنيون سيدفعون إلىٰ مستويات أقرب من التداخل بين الأنظمة القانونية للدول بما يضمن انتفاع شعوب العالم من الحقوق والحريات التي تضمنتها تلك الأنظمة مع الدفع نحو تطورات في المجالين الجماعاتي والإنساني تخدم تلك الحقوق وتطابقها.

بالإضافة إلىٰ ذلك فإن النظرية الجيدة هي النظرية التي تولد

مجموعة جديدة من الفرضيات. فالعلاقة بين المجالات المختلفة في خريطة بوزان يمكن أن تولد مجموعة مثيرة للاهتمام من الفرضيات التي يمكن أن يتعامل معها في إطار نظري واضح. علىٰ سبيل المثال **ماذا لو لم تستجب هويات المجال الإنساني للدفع السياسي نحو أشكال أكثر تضامنية في مجال العلاقات بين الدول؟ ما نوع الكيانات العابرة للحدود السياسية التي قد تظهر في المجال الجماعاتي في هذه الحالة؟ ماذا لو استقرت قيم السيادة في مجال العلاقات بين الدول بينما لم تَحْظَ الهويات القومية في المجال الإنساني بنفس مستوىٰ الاستقرار؟ ماذا لو تحالفت الكيانات العابرة للحدود السياسية في المجال الجماعاتي مع الدول ذات القيادة القيمية في مجال العلاقات بين الدول بهدف الضغط علىٰ المجال الإنساني لتقبل مجموعة من القيم بدونها لا يمكن التحرك نحو الشكل التقاربي التداخلي؟ ما ردود أفعال المجال الإنساني نحو محاولات هيمنة الكيانات القادمة من المجالات الأخرىٰ؟ ماذا لو كان لكل حضارة مجالها الإنساني؟ ما شكل مجال العلاقات بين الدول المتوقع؟**

هذا السؤال الأخير تحديدًا الذي دفع بوزان لإظهار توجهاته التعددية. كباقي التعدديين اقترح أن الدفع نحو الحد الأقصىٰ من أطياف المجالات المختلفة قد يتسم بالمخاطر، بدلًا من ذلك رأىٰ إمكانية تقسيم العالم إلىٰ أقاليم مختلقة، لكلٍّ منها خارطته الخاصة التي قد يستقر فيها، الأمر علىٰ أقصىٰ نقطة تضامنية علىٰ

أن تجمعهم خارطة جامعة يكتفىٰ فيها بالاستقرار علىٰ الشكل التعايشي أو حتىٰ التعاوني؛ لتجنب التوترات الهوياتية التي قد تنشأ عن فرض هوية إنسانية جامعة في المجال الإنساني. يشبِّه بوزان هذه الصورة بصورة صفار وبياض البيض. حيث تمثل مناطق الصفار أقاليم العالم المختلفة ذات الهويات المشتركة والتي كصفار البيض، يمكن أن تتسم بالكثافة ولكن بكثافة القيم المشتركة وما تنتجه من نظم ومؤسسات وقوانين مشتركة تتماشىٰ مع هويات المجتمع الإنساني الخاص بهذا الإقليم. بينما ما يجمع تلك الأقاليم هو بياض البيض الأقل كثافة، والذي يمثل حدا مقبولا من التعايش أو حتىٰ التعاون بين تلك الأقاليم بعيدًا عن التقارب والتداخل الذي قد يثير الهويات الحضارية المختلفة.

للأسف العالم اليوم لا يشبه بيضة بوزان بل يشبه ثعبان البحر النيء تأكله ولا تكاد تسيغه، فقط؛ لأنَّ أكل السوشي جزء من أسلوب الحياة المعاصر، فمجال العلاقات بين الدول يتحرك سريعًا إلىٰ الأمام، وأنت مطالب بأن تلهث وراء الهويات التي يفرضها علىٰ المجال الإنساني، حتىٰ إن اضطررت أن تأكل ثعبان بحر نيء، قد لا يكون ثعبان البحر متوفرا في بلدك، لكن غالبًا ستعمل كيانات تجارية قادمة من المجال الجماعاتي علىٰ توفيره علىٰ مائدتك. في المجال نفسه ستكون هناك جماعات تنادي بحقوق ثعبان البحر والتحذير من انقراضه، سيكون هناك أيضًا جماعات تدعوك لأخذ خطوة للوراء، والثبات علىٰ هويتك، وما

تقدمه من قيم. الأولىٰ قد تسبب لك بعض الإزعاج، أما الثانية فقد تراها (تهديدًا)؛ لأنَّها تفسد عليك التمتع بطبق ثعبان البحر، أو ما يمثله طبق ثعبان البحر بالنسبة إليك والذي يشعرك أنك جزء من الهوية الإنسانية الجامعة، أنك جزء من شبكة توزيع القيم المعنوية والمادية العالمية، وأنك حصلت علىٰ ثعبانك. قد يكون من المفيد البحث عن موقعك أنت في خريطة بوزان، والبحث عن النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة عندك، بل البحث عن ثعبان البحر. أعلم أن هذا التمرين أصعب كثيرًا من البحث عن ميسي في خارطة العالم، والذي أعتقد أن حمد ما زال منهمكًا فيه، الأمر الذي لا يرضيني بالطبع، وطبقًا لرؤيتي لخريطة بوزان سأحثه علىٰ البحث عن أبو تريكة بدلًا من ميسي، وعندما يجده سأعلم أنه سيكون علىٰ ما يرام.

علىٰ كل حال، عندما تنتهي من هذا التمرين تستطيع إعادة التفكير في الفصول السابقة من هذا الكتاب، وبعض الأسئلة التي تركت من غير إجابة هناك: تأثير الاحتكاك الحضاري علىٰ الثقافة السياسية؟ هل لدينا ثقافة سياسية أصيلة؟ كيف انتقلت تلك الثقافة لمجتمعاتنا؟ بالإكراه؟ الحسابات؟ أم بالاعتقاد التام؟ من أين أتىٰ الطيف الأيدلوجي للنظام الحزبي في مجتمعاتنا السياسية؟ هل هناك علاقة بين هذا الطيف وبين موقعنا كمجتمع علىٰ طيف هويات المجال الإنساني؟ هل كنت محقا بالتهديد (شديد اللهجة) لبعض منظمات حقوق المرأة القادمة من الغرب عند الحديث عن المجتمع المدني العالمي؟

* من فوق كتفي صانع القرار:

إذا كنت تنتمي لهذا الجزء من العالم الذي لا يملك قوة إنتاج القيم والمعاني وتركيبها علىٰ الأشياء فأنت غالبًا متعلق بشبكة قيم معنوية ومادية عالمية، وما إدارة النخبة السياسية والاقتصادية الوطنية لهذا الجزء من الشبكة إلا وكالة عمن يقود حركة مجال العلاقات بين الدول، ويدير توزيع القيم العالمية عبر المجالات المختلفة في مختلف أقاليم العالم. هذا يأخذنا إلىٰ دور صانع القرار ورؤية السياسة الدولية (من فوق كتفي صانع القرار). في بداية الفصل تحدثنا عن عملية صنع القرار الخارجي، والتي لا تخلو -أولًا- من: قراءة البيئة الدولية وموقع الدولة فيها، ثانيًا: تعريف المصالح الوطنية طبقًا لقراءة هذه البيئة الدولية، ثالثًا: تحديد التهديدات لتلك المصالح، وأخيرًا: كيفية التعامل مع تلك التهديدات. وانتقدنا عدم الاهتمام الكافي بالعوامل التي قد تؤثر علىٰ قراءة صانع القرار للبيئة الدولية في المقام الأول. الآن وبعد تقديم صورة عامة عن الإطار الدولي الذي يتفاعل معه صانع القرار يمكن تقديم صورة أكثر واقعية لحال صانع القرار في هذا الجزء من العالم بشكل خاص بعيدًا عن الصورة الآلية التي تم الإشارة إليها في بداية الفصل.

في البداية يجب الإشارة إلىٰ أن صانع القرار يعمل في إطار الدولة الوطنية الحديثة والتي بالإضافة إلىٰ كونها منتجا ثقافيا تقبع شروط إنتاجه في المستوىٰ الدولي؛ فإنَّ عناصر هذا النموذج

مجسدة كقيود/ ممكنات قانونية ومؤسسية تحيط بصانع القرار. نحن لا نعلم إذا كان يتعامل صانع القرار مع هذا المحيط المسمىٰ بالدولة الوطنية الحديثة كمنتج ثقافي غربي وقيود مؤسساتية يحاول أن يقاومها ويراوغها أو يوفق بينها وبين هوية مجتمعه أم إنَّه تم استدماجه تمامًا في هذا الإطار لدرجة أنَّه يمكن تجاهله، والحديث عن الدولة كفاعل. هنا نكون أقرب لغلق صندوق الدولة ووضعها علىٰ مسار حركتها الآلية في إطار توازن القوىٰ الواقعي.

حتىٰ إذا كان هذا دور صانع القرار في كثير من الأحيان، يجب تجنب استخدام أطر نظرية تسمح لصانع القرار بالهروب من المسؤولية الأخلاقية والاختفاء خلف منطق الدولة. فنحن نريد أن نعرف كيف يقرأ صانع القرار الإنسان، البيئة الدولية، ولماذا يرىٰ هذا الفاعل صديقا وذاك عَدُوًّا يهدد أمنه؛ للوصول لذلك نحتاج إلىٰ تعديل صورة بوزان من أفقية تربط مجالات المجتمع العالمي معًا، إلىٰ صورة عامودية لدراسة حالة صانع قرار معين وتفاعله مع هذا الإطار. حتىٰ تستقيم هذه الصورة بين تلك المجالات يتوجب علينا إضافة علاقة الدولة والمجتمع بجانب قراءة صانع القرار للبيئة الدولية. بحيث يكون لدينا ثلاث مستويات عامودية: أولًا: التغيرات الموضوعية في البيئة الدولية، ثانيًا: قراءة صانع القرار الذاتية لها، ثالثًا: قدرة صانع القرار علىٰ حشد المصادر اللازمة للتعامل مع تلك التغيرات وما تقدمه من مصالح وتهديدات للسعي لتلك المصالح. هناك عدد من الاحتمالات التي قد تنتج من تلك

الصورة: أولًا: أن التغيرات في البيئة الدولية تكون عبارة عن تحولات نحو شكل من أشكال التقارب والتداخل، وأن يكون صانع القرار مدركا لهذا؛ بل مشاركًا في هذا السعي العالمي، وأن يكون المجتمع قابلا بتلك التحولات أيضًا؛ وبالتالي: يكون هناك تناغم في تعريف المصالح وتحديد التهديدات بين الثقافة المشتركة للبيئة الدولية، صانع القرار، والمجتمع الذي يمثله. هنا يسهل علىٰ صانع القرار استخلاص وحشد الموارد من المجتمع للمشاركة في هذا السعي أو مواجهة أو المشاركة في مواجهة تهديد المارقين والرافضين لهذا السعي. ثانيًا: قد يكون هناك احتمال آخر، ينطلق أيضًا من التحولات نفسها، ولكن في هذه الحالة يكون صانع القرار مدركا تمامًا لتلك التحولات، ولكن تشكيله الهوياتي والقيمي يغلب عليه مدخلات ثقافية محلية مما يجعله متوافقًا مع مجتمعه في رفضه لفرض قبول هذه التحديات. في هذه الحالة يشترك صانع القرار مع المجتمع في تحديد المصلحة وتحديد التهديد، هنا أيضًا يسهل استخلاص وحشد الموارد الوطنية لمراوغة ومقاومة الإكراه والإغراء الذي تتعرض له النخبة الحاكمة والمجتمع لقبول تلك التحولات. الاحتمال الثالث يضع صانع القرار في صف المجتمع العالمي وتحولاته في مواجهة مجتمعه. في هذه الحالة يتم استدماج صانع القرار تمامًا ويصبح وكيلا لتلك التحولات في مجتمعه الرافض لها، والذي قد لا يبدي مرونة في استخلاص موارده للعبث بهويته وقيمه. في هذه

الحالة يستدير صانع القرار ليرىٰ مجتمعه، أو الجزء الأكبر من مجتمعه، كتهديد رئيسي ومن ثم يحشد الموارد من أصدقائه في المجتمع العالمي للتعامل مع هذا التهديد.

قائمة المراجع

* أولًا: المراجع العربية:

• منىٰ أبو الفضل، «المدخل المنهاجي لدراسة النظم السياسية العربية»، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، (٢٠١٣م).

• أحمد ابن تيمية، «درء تعارض العقل والنقل»، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، (١٩٩١م).

• جون اهزنبرج، «المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة»، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (٢٠٠٨م).

• محمد طه بدوي، ليلىٰ أمين مرسي، أحمد محمد وهبان، وآخرون، «مدخل العلوم السياسية»، دار خوارزم، القاهرة، (٢٠٠٢م).

• برتراند بادي وغي هيرمت، ترجمة عز الدين الخطابي، «السياسة المقارنة»، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، (٢٠١٣م).

• نظام بركات، «مبادئ علم السياسة»، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، (١٩٩٥م).

• ايميل برهييه، «تاريخ الفلسفة - الفلسفة اليونانية»، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، (١٩٨٢م).

• جيري بروتون، «عصر النهضة: مقدمة قصيرة جدًّا»، ترجمة إبراهيم البيلي محروس، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، (٢٠١٤م).

• آلان تورين، «ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية»، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، بيروت، (١٩٩٥م).

• عادل ثابت، «النظم السياسية»، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، (٢٠٠٧م).

• ألبرت حوراني، «الفكر العربي في عصر النهضة»، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، (١٩٨٦م).

• موريس دوفرجيه، «الأحزاب السياسية»، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، (٢٠١١م).

• موريس دوفرجيه، «مدخل إلىٰ علم السياسة»، ترجمة جمال الأتاسي وسامي الدروبي، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع.

• كافين رايلي، «الغرب والعالم»، ترجمة عبد الوهاب المسيري وهدىٰ عبد السميع حجازي، عالم المعرفة، الكويت، (١٩٨٥م).

• دونالد سترومبرج، «تاريخ الفكر الأوروبي الحديث»، ترجمة أحمد الشيباني، دار القارئ العربي، القاهرة، (ط. ٣)، (١٩٩٤م).

• رضوان السيد، «مفاهيم الجماعات في الإسلام»، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، (ط. ٣)، (٢٠١١م).

• جان جاك شوفالييه، «تاريخ الفكر السياسي: من الدولة القومية إلىٰ الدولة الأممية»، ترجمة محمد صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (٢٠٠٣م).

• نصر محمد عارف، «الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة»، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، (٢٠٠٦م).

• محمد أحمد العدوي، «مقدمة في العلوم السياسية»، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، (٢٠١٣م).

• السيد عليوة وشفيق بسيوني، «مبادئ العلوم السياسية»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٨٩م).

• بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسىٰ، «المدخل في علم السياسة»، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (١٩٧٢م).

• عبد الوهاب الكيالي وآخرون، «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (١٩٨١م).

• محمد قطب، «واقعنا المعاصر»، دار الشروق، القاهرة، (١٩٩٧م).

• عبد المنعم محفوظ ونعمان أحمد الخطيب، «مبادئ في النظم السياسية»، دار الفرقان، عمان، (١٩٨٧م).

• محمد أحمد علي المفتي، «تطور تدريس علم السياسة في جامعة الملك سعود»، الرياض، مركز البحوث والدراسات، جامعة الملك سعود.

• نصيف نصار، «منطق السلطة: مدخل إلىٰ فلسفة الأمر»، دار أمواج، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (١٩٩٤م).

• أحمد سعيد نوفل، «مدخل إلىٰ علم السياسة»، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، (٢٠١٠م).

• نادر هاشمي، «الإسلام والعلمانية والديمقراطية الليبرالية: نحو نظرية ديمقراطية للمجتمعات المسلمة»، ترجمة أسامة غاوجي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، (٢٠١٧م).

• علي الدين هلال ونيفين مسعد، «النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (٢٠٠٢م).

• باتريك هايني، «إسلام السوق»، ترجمة عومرية سلطاني، مدارات للأبحاث والنشر، (٢٠١٥م).

• أندرو هاييوود، المفاهيم الأساسية في السياسة، ترجمة منير محمود بدوي، النشر العلمي بجامعة الملك سعود، الرياض، (٢٠١٠م).

* ثانيًا: المراجع الأجنبية:

* Kai Alderson, *'Making Sense of State Socialization', Review of International Studies, Vol. 27, Issue 03 (July 2001).*

* John Aldrich, *Why Parties? A Second Look (Chicago: Chicago Studies in American Politics, 2011).*

* Margaret Archer, Roy Bhaskar, Andrew Collier, Tony Lawson and Alan Norrie, *Critical Realism: Essential Readings, (London: Routledge, 1998).*

* David Armitage, *The Foundations of Modern International Thought, (Cambridge: Cambridge University Press, 2013).*

* Margaret Archer, *Being Human: The Problem of Agency, (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).*

* Michael Barnett and Raymond Duvall, *Power in International Politics, International Organization, Vol. 59, Issue 1, (January 2005).*

* Hedley Bull, *the Anarchical Society: A Study of Order in World Politics, 3rd ed. (New York: Columbia University Press, 2002).*

* Barry Buzan, '*From International to World Society: English School Theory and the Social Structures of Globalization, (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).*

* Barry Buzan, Richard Little, and Charles Jones, *The logic of anarchy: Neorealism to Structural Realism, (New York: Columbia University Press, 1993).*

* Walter Carlsnaes, *The Agent-Structure Problem in Foreign Policy Analysis, International Studies Quarterly, Vol. 36, No.3, (September 1992).*

* Robert Cox, *Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory, Millennium Journal of International Studies, Vol. 10, No. 2, (June1981).*

* Jack Donnelly, *Human Rights: A New Standard of Civilization?, International Affairs, Vol.74, No.1, (January 1998).*

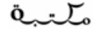
* Tim Dunne, *The Liberal Order and the Modern Project, Millennium Journal of International Studies, Vol. 38, No. 3 (May 2010).*

* Tim Dunne, *Inventing International Society: a History of the English School, (Basingstoke: Macmillan, 1998).*

* Jan Van Der Dussen and Kevin Wilson, *The History of the Idea of Europe (London: The Open University, 1995).*

* Raymond Duvall and Alexander Wendt, *Sovereignty and the UFO, Political Theory, Vol. 36, No.4, (August 2008).*

* Rodger Eatwell and Anthony Wright, *Contemporary Political Ideologies (London: Bloomsbury academic, 1999).*



* John Esposito, *Islam and Politics, 4th ed. (New York: Syracuse University Press, 1998).*

* Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, *International Norm Dynamics and Political Change, International Organization, Vol. 52, No. 4, (Autumn 1998).*

* Trine Flockhart, *Complex Socialization: a Framework for the Study of State Socialization, European Journal of International Relations, Vol. 12, No.1 (March 2006).*

* Micheal Foucault, *The Order of Things: An Archeology of the Human Sciences, (New York: Pantheon, 1971).*

* Stefano Guzzini and Anna Leander, *Constructivism and International Relations: Alexander Wendt and His Critics, (London: Routledge: 2006).*

* Fred Halliday, *State and Society in International Relations: A second Agenda, Millennium Journal of International Studies, Vol. 16, No. 2 (June 1987).*

* Peter van Ham, *Social Powers in International Politics, (London: Routledge, 2010).*

* Pierre Hamel, Henri Lustiger-Thaler, Louis Maheu, *Late Modern Institutions and Collective Action, The International Handbook of Sociology, (SAGE Publications, 2000).*

* Lasswell, Harold, Politics: who Gets What, When, and How (New York: McGraw-Hill, 1936).

* Rile Hayward, *De-facing Power, (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).*

* Martin Hollis and Steve Smith, *Explaining and Understanding International Relations, (Oxford: Clarendon Press, 1991).*

* Elizabeth Hurd, *The Politics of Secularism in International Relations, (New Jersey: Princeton University Press, 2008).*

* Andrew Hurrell, *Norms and Ethics in International Relations, in Walter Carlsnaes, Thomas Risse, and Beth Simmonds (eds.) Handbook of International Relations, (London: Sage, 2002).*

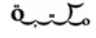
* Robert Jackson, *International Relations as a Craft Discipline, in Cornelia Navari 'Theorizing International Society: English School Methods, (Hampshire: Palgrave Macmillan, 2009).*

* Robert Jackson, *The Global Covenant: Human Conduct in a World of States, (Oxford: Oxford University Press, 2000).*

* Margaret Jacob, *The Enlightenment: A Brief History with Documents, (Boston: Bedford and St. Martin's, 2001).*

* Stephen Krasner ed., *International Regimes, (Ithaca: Cornell University Press, 1983).*

* Fredrich Kratochwill, *Sociological Approaches in International Relations, in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal Oxford Hand Book of International Relations', (Oxford: Oxford University Press 2008).*



* Friedrich Kratochwill, *Rules, Norms, and Decisions: On the Conditions of Practical and Legal Reasoning in International Relations and Domestic Affairs, (Cambridge, Cambridge University Press, 1989).*

* Vendulka Kubalkova, *Foreign Policy in a Constructed World, (London: M.E.Sharpe, 2001).*

* David Lake, *The new Sovereignty in International Relations, Review of International Studies, Vol. 5, Issue. 3, (November 2003).*

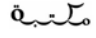
* Joel Migdal, *State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another, (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).*

* Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, Fifth Edition, Revised, (New York: Alfred A. Knopf, 1978) P.6.*

* James Piscatori, *Islam in a World of Nation-States, Middle East Studies Association of North America, Vol. 21, No.2, (December 1987).*

* Douglas Porpora, *Four Concepts of Social Structure, Journal for the Theory of Social Behaviour, Vol. 19, No, 2. (June 1989).*

* Sergei Prozorof, *Liberal Enmity: The figure of the Foe in the Political Ontology of Liberalism, Millennium Journal of International Studies, Vol. 35, No. 1 (December 2006).*



* Christian Reus-Smit, *Struggles for Individual Rights and the Expansion of the International System, International Organization, Volume 65, issue 02, (April 2011).*

* Christian Reus-Smit, *Human Rights and the Social Construction of Sovereignty, Review of International Studies Vol.27, No.04, (December 2001).*

* Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, *Oxford Hand Book of International Relations, (Oxford: Oxford University Press 2008).*

* Christian Reus-Smit, *The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity, and Institutional Rationality in International Relations, (New Jersey: Princeton University Press, 1997).*

* Erik Ringmar, *Liberal Barbarism and Oriental Sublime: The European Destruction of the Emperor's Summer Palace, Millennium Journal of International Studies, Vol. 34, No. 3 (August 2006).*

* Erik Ringmar, *On the Ontological Status of the State, European Journal of International Relations, Vol. 2, No. 4, (December 1996).*

* Thomas Risse, *Public Opinion, Domestic Structure, and Foreign Policy in Liberal Democracies, World Politics, Vol. 43, No. 04 (July 1991),*

* James Rosenau, *Pre-Theories and Theories of Foreign Policy, in R.B. Farrell, 'Approaches to Comparative and International Politics' (Evanston: Northwestern University Press, 1966).*

* Rosenblum, Nancy L., Robert C. Post, eds. *Civil Society and Government, (New Jersey: Princeton University Press, 2002).*

* John Ruggie, *Continuity and Transformation in the World Polity: Toward a Neorealist synthesis, World Politics Vol. 35, No. 2, (January 1983)*

* John Ruggie, *Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations, International Organization, Vol. 47, No. 1, (Winter 1993)*

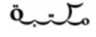
* John Searle, *What is an Institution?, Journal of Institutional Economics, vol. 1, issue.1, (June 2005).*

* Edward Shils, *Center and Periphery: Essays in Macrosociology, (Chicago: Chicago University Press, 1975).*

* Paul E. Sigmund, *Natural Law in Political Thought, (Lanham: Winthrop Publishers, 1971).*

* C. E. Vaughan ed. *The Political Writings of Jean Jaques Rousseau (Cambridge, Cambridge University Press, 1915).*

* Paul Viotti and Mark Kauppi, *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond, 3rd ed. (Needham Heights: Allyn and Bacon, 1999).*



* Kenneth Waltz, *Theory of International Politics, (Boston: Addison-Wisely, 1979).*

* Adam Watson, *The Evolution of International Society: A Comparative, Historical Analysis, (London: Routledge, 1992).*

* Max Weber, *Economy and Society, (Berkeley: University of California Press, 1978).*

* Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).*

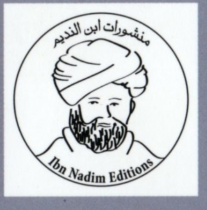
* Alexander Wendt, *The Agent-Structure Problem in International Relations theory, International Organization, Vol. 41, No. 2. (Summer1987).*

* John Williams, *Structure, Norms and Normative Theory in a re-defined English School: Accepting Buzan's Challenge, Review of International Studies, Vol.37, Issue 03 (July 2011).*

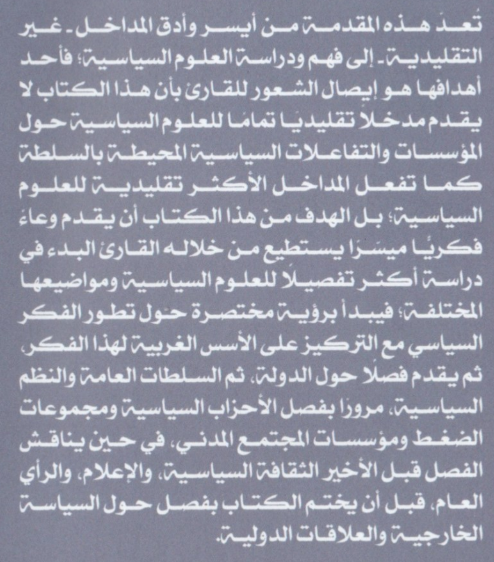
* Frank Lee Wilson, *European Politics Today: The Democratic Experience, (London: Prentise Hall, 1999).*

* Nuri Yurdusev, *The Middle East Encounter with the European International Society, in Ana Gonzalez and Barry Buzan, editors, International Society and the Middle East: English School Theory at the Regional Level (Houndmills: Palgrave Macmillan: Palgrave Studies in International Relations:2009).*





العلوم السياسية



تُعدّ هذه المقدمة من أيسر وأدق المداخل - غير التقليدية - إلى فهم ودراسة العلوم السياسية؛ فأحد أهدافها هو إيصال الشعور للقارئ بأن هذا الكتاب لا يقدم مدخلاً تقليديًا تمامًا للعلوم السياسية حول المؤسسات والتفاعلات السياسية المحيطة بالسلطة كما تفعل المداخل الأكثر تقليدية للعلوم السياسية؛ بل الهدف من هذا الكتاب أن يقدم وعاءً فكريًا ميسرًا يستطيع من خلاله القارئ البدء في دراسة أكثر تفصيلاً للعلوم السياسية ومواضيعها المختلفة؛ فيبدأ برؤية مختصرة حول تطور الفكر السياسي مع التركيز على الأسس الغربية لهذا الفكر، ثم يقدم فصلاً حول الدولة، ثم السلطات العامة والنظم السياسية، مرورًا بفصل الأحزاب السياسية ومجموعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني، في حين يناقش الفصل قبل الأخير الثقافة السياسية، والإعلام، والرأي العام، قبل أن يختم الكتاب بفصل حول السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

لذلك ينصح المؤلف بقراءة هذا الكتاب قبل قراءة تلك المداخل التقليدية وأثناءها، بل وبعدها؛ لتعظم الاستفادة المرجوة من الجمع بين التفصيل الذي تعتمده المداخل التقليدية من جهة، وبين التأمل، والتعليق، والنقد، والتحيزات، وأحيانًا نبرة ساخرة لا تخلو منها ملاحظات المؤلف حول الظاهرة السياسية وتناقضاتها.


ISBN 978-977-6539-52-5
9 789776 539525



www.aalamaladab.com